

توقيعات في دفتر الثورة السودانية

د. أحمد عثمان عمر



د. احمد عثمان عمر
ولد بمدينة شندي عام 1966م و
تلقى تعليمه العام بها
تلقى تعليمه الجامعي و فوق الجامعي
بجامعة الخرطوم
متزوج و له بنتان وولد
من كتاب الصحافة الالكترونية
مقيم خارج السودان



توقعات في دفتر الثورة السودانية

د. أحمد عثمان عمر

تدقيق لغوي:

الأستاذ / علاء الدين بابكر سنهوري

تصميم فني:

الأستاذ / معاذ عبدالرحيم الطاهر

صورة الغلاف الامامي من الاعتصام (جمهورية أعلى النفق)

صورة الغلاف الخلفي من الاعتصام ليلة اضاءة فلاشات اجهزة الموبايل

الصور الاخرى:اعتصام القيادة يوم ٦ ابريل - قطار عطبرة - صلاة الجمعة- افطار

رمضان من ايام اعتصام القيادة .

إهداء

إلى شعبنا السوداني العظيم صانع المعجزات وكفى

كلمة من الناشر

بين يدي القارئ كتاب علي درجة عالية من الأهمية لما تحتويه مقالاته من توثيق شبه يومي للأحداث، كُتبت يوم بيوم وقبل أن يغسل فاعلوها أرجلهم من غبار نهارهم، ولما تتصف به المقالات من صدقية وموثوقية صحفية عالية وصفت الحدث بموضوعية دون تضخيم أو ابتسار، تجرد الكاتب من تأثير تواتر العواطف بتردها العالي إبان أيام الحراك بين مد التفاؤل وجذر الإحباط. فالمقالات غطت أهم الأحداث في الفترة من ٢٧ أغسطس ٢٠١٨م الي ٥ أغسطس ٢٠١٩م. ثم انها تجاوزت الوصف الي إبتدار التحليل (الأولي) المبكر للأحداث ، وفي تربة هذه المقالات انتشرت بذور مؤشرات التقييم (تقييم الحراك إيجاباً كان ام سلباً) وومضات الافكار الأولى عن ثورة ديسمبر غير المسبوقة في تاريخ الشعوب المعاصرة.

xxx

أننا علي ثقة يقينية أن بذور مؤشرات التقييم الأولية و تلك الومضات للافكار ستشكلان ليس فقط اساساً متقدماً لكل ما سيعقب هذا الكتاب من دراسات تقييم وتحليل لهذه الفترة من تاريخنا بل ستتبت من بكور وبشائر التقييمات والتحليلات فيها ومن بنات افكارها أفكاراً جديدة نزع من ان سيكون لها أثر في تطوير "علم الثورة" لاحقاً.

xxxx

المقالات في تسلسلها الزمني تواكب أيضاً نمو الأفكار من افكار مستمدة من النظرية فقط الي افكار بلحم ودم عجمتها التجارب واختبرها الواقع تمشي بين الناس وتقود خطاهم. مثال لذلك في ذهن الكاتب نفسه فكرة نظرية عن "اقتناص اللحظة الثورية بعمل نوعي يقفز بالثورة خطوات الي الامام"، في المقالات الاولى التبت علينا اللحظة الثورية فيها وكذلك الفعل الثوري المقصود . ثم نمت وترعرعت في ذهن الكاتب وتوضحت بتقدم المقالات والاحداث وبانت ملامح اللحظة الثورية المعنية بأنها لحظة نجاح العصيان المدني عقب جريمة فض الاعتصام وصرح عن الفعل وهو إعلان مجلس سيادة مدني من قبل قوى إعلان الحرية والتغيير وأكملت الفكرة نموها وتبناها الكاتب وإجترح لها دفعات سياسية وقانونية مدهشة في وضوحها مما يعني انه إمتلك ناصية فكرته بالقوة التي تمكنه

من الدفاع عنها .

xxx

ان المقالات بين غلاي في هذا المؤلف تشكل في مجموعها كلاً أرقى وأعمق من لبناته ، حيث أنه شكل ارضية يجب الوقوف عليها قبل أن تمتد الأقلام لتناول موضوعات تُعني بثورة ديسمبر غير المسبوقة ، فالأقلام اللاحقة يجب أن تتلمس براعم التحليل و بنات الافكار ومؤشرات التقييم والتي تحتشد بها مقالات هذا الكتاب .

xxx

كناشر اقترحت على المؤلف ان يضم الكتاب ملاحق تحتوي على البيانات المهمة الصادرة عن قوى اعلان الحرية والتغير أو اتحاد المهنيين السودانيين والتي تواكب تواربيخ المقالات لتكون مرجع توثيقي، وكذلك تخدم القارئ في الامساك بالحدث من جوانبه. غير اننا (الكاتب والناشر) صرفنا النظر عن ذلك . غير ان هذا لا يمنع ان نوصي القارئ بالرجوع اليها وقراءتها بالتزامن مع مقالات هذا الكتاب

xxx

اثرنا تثبيتاً للحقوق واحتفاءً بعمق ورحابة النصوص الشعرية التي ابتداء بها المؤلف بعض مقالاته بإنتقاء سديد ، أن نثبت اسم الشاعر كحاشية اسفل النص ولم يكن ذلك قدحاً في شهرة الشعر وشعرائه فلقد كانوا أعلاماً وقادة للثوار وكانت كلماتهم هتافاً في حناجر الشعب السوداني وغناءً تجذّر عميقاً مع دماء شهداءنا في مراقد الخلود والسمو كذلك اضفنا حواشي سفلية تعريفياً بأسماء الاشخاص الواردة لربما تكون غير معروفة لبعض القراء

تقديم

الاستاذ : ابراهيم فتح الرحمن حمودة

لمقالات الصديق العزيز د. أحمد عثمان عمر المجمععة في هذا الكتيب، طعما خاصا. فهي تتميز بأنها كتابة معطونة القلم في دواية الثورة السودانية بكل ما فيها من تعقد جوهري وإن علا تمظهره السياسي حد صوت الطلقة في مناطق دارفور وجبال النوبة وشرق النيل الأزرق، إلا إنه يظل جوهريا صراعا اجتماعياً واقتصادياً بين معظم مكونات المجتمع السوداني وفئات رأس المال الطفيلي. توصيف رأس المال هنا بالطفيلي في إشارة محددة لفئات إجتماعية أثرت عن طريق الفساد المالى والادارى ونهب مؤسسات الدولة والنشاط المنحصر في المضاربة بعيداً عن الإستثمار، دون إنكار الطفيلية العامة لرأس المال عموماً في علاقات الإنتاج الرأسمالية.

هذا الانقسام هو ما استلزم ضرورة التحالف الوطني الواسع في إسقاط نظام انقلاب الحركة الإسلامية وسلطتها. بناء وطبيعة وأهداف هذا التحالف المناط به إسقاط النظام وتفكيكه ونشاطه في كل الجبهات، هو النقطة المركزية والمحورية في كل المقالات التي بين أيدينا مع ما فيها من توثيق دقيق لنشاط الحركة الجماهيرية والاحتفاء بنضالها وتضحياتها.

امسك الكاتب بضرورة بناء التحالف العريض، استندت على فهم عميق بالشروط الموضوعية التي تمر بها الثورة السودانية. ما يميز رؤية الصديق أحمد أنها فارقت الدعوة لتكوين تحالف على النمط التقليدى، اى مجرد تحالف أحزاب سياسية على مستوى فوقى، وكانت دعوته لبناء هذا التحالف من القاعدة، وبشكل افقى وليدة فهم المتغير في تركيب القوى الاجتماعية الحية صاحبة المصلحة في التغيير، والشروط الموضوعية والذاتية داخل القوى المنظمة حزيبا، أخذا في الاعتبار متطلبات المرحلة وضرورة إطلاق الطاقة الكامنة في الجماهير وتقديمها كقيادة بإمكانها منازلة النظام وهزيمته. فأتت دعوته المبكرة، لبناء هذا التحالف على اساس لجان المقاومة والانتفاضة هذه الرؤية يرجع تكونها الجنينى

ومقدماتها النظرية لاولى اصدارته « مساهمة في سفر الخروج من الازمة ». اعتماد هذه الرؤية النابع من فهم الواقع ، هو نفسه ما جعله يقف مع تجمع المهنيين باعتباره الجسم الحائز على ثقة الجماهير، كممثلاً لها بإعلانه ميثاق إعلان الحرية والتغيير، مع فهم لطبيعة التجمع نفسه والتناقض القائم موضوعياً في تكوينه ، خاصة بعد انضمام نداء السودان في يناير لهذا الإعلان. ويمكن تتبع رؤية مفتوحة البصيرة على أن التحالف مع هذه القوى التي تختلف مصالحها جوهرياً على مستوى قيادتها المنظمة لا مع شعارات الثورة الجوهرية في الديمقراطية، الحرية و العدل والسلام فقط، بل تتعارض مع مواقف قواعدها العملية التي انخرطت فعلياً في النشاط الجماهيري و فرضت على هذه القيادة الإلتحاق بجسم الثورة، مما يستلزم ضرورات أساسية يستقيم بها العمل المشترك تتمثل في أولوية الصراع معها من مواقع التماس وفق برنامج العمل المشترك ، وقواعده السليمة في استقلالية مكوناته وقيادته عبر مواعين محكومة بالبرنامج المعلن يقود نشاطه اليومي تجمع المهنيين بالإشتراك مع لجان المقاومة حتى نهاية الفترة الإنتقالية.

من الطبيعي أن يحتل الصراع داخل قوى إعلان الحرية والتغيير حيزاً كبيراً في كتابات أحمد ، خاصة بعد السادس من أبريل، الذي كثف من التناقض داخل جسم التحالف نفسه بهزيمة النظام سياسياً، اقتصادياً واجتماعياً وكسر حتى آلة قمعه وخلق لحظة ثورية مكّنت الجماهير من تكوين سلطتها الثورية. حدة الصراع داخل قحت في هذا المنحنى أمراً متوقعا (راجع مقال الثالث من يناير) مع الكتابة المميزة في الثاني من مايو، إذ أن ملامح الاصطفاف الجديد-القديم للقوى السياسية، قارب بين مكونات بقايا النظام ممثلة في لجنته الأمنية المتخفية خلف المجلس العسكري و أطراف المساومة داخل قحت. هذه القوى التي تتحرك بدعم إقليمي ودولي يطمح في المحافظة على جوهر سياسات النظام ، مع تخدير الضمير العالمي الشعبي المساند للثورة بإجراء إصلاحات شكلية ترضى الضمير العالمي، إلا أنها لا تعالج قضايا توزيع الثروة والسلطة وبالتالي السلام الدائم.

مثل عجز القوى الثورية داخل قحت في إدارة تناقض صراع الوحدة ملمحاً ثابتاً في مقالات هذا الكتيب، خاصة بعد الحادي عشر من أبريل وانقلاب القصر الهادف لفرض مشروع الهبوط الناعم بالالتفاف على الثورة. إذ أنها سمحت لنفسها الانجرار خلف تكتيكات مجموعة نداء السودان بالدخول في تفاوض شرعن المجلس العسكري وجعل منه شريكاً في الثورة ، عوضاً عن إعلان سلطة الشعب الثورية. إذ أنها أي القوى الثورية ، قدمت مهمة

الحفاظ على التحالف القائم على مهامه وبتعبير الكاتب في أكثر من مقال أنها لم ترمى بثقل ثقتهما في الشارع وال جماهير، ودخلت في ظلام الغرف المغلقة مع هذه القوى تحت ذريعة واهية (رأي غالبية حلفائنا) التي ترددت بعدة صيغ وكأنما أصبح التحالف عجل موسى، حتى بعد الموقف الواضح بعد مجزرة القيادة برفض التفاوض مع لجنة النظام الأمنية، مما مكن التيار التسويي من فرض اتفاق معيب أقرته الوثيقة الدستورية التي تناولها الكاتب في أكثر من مقال، وإن استند على معرفة قانونية عميقة بحكم المهنة، إلا أن هذه المعرفة مبنية قطعاً على التزام صارم جانب الجماهير وإدراك متميز لعلاقة القانوني والسياسي بجذوره الاجتماعية والاقتصادية، وأنه تعبير مكثف للصراع حول السلطة وطبيعتها في خدمة مصالح طبقية واجتماعية محددة ومعلومة .

فيما تقدم من سياق يجب قراءة مقال الخامس من يوليو في ضوء ما توفر من معلومات ليلة الرابع منه وصبيحة كتابة المقال . فانتصار شعبنا في تكوين حكومته المدنية، غير الكامل المحتفي به في هذا المقال، فتح باباً لإكمال ثورته برفض تراجع لجنة النظام الأمنية عن مشروعها في الانفراد بالسلطة، بناءً على ما رشح في المؤتمر الصحفي عقب التوقيع على الإتفاق، خاصة حديث ممثل قوى الإجماع الوطني العم المناضل صديق يوسف، الذي أشار لاحقاً إلى حقيقة تعديل ما تم الإتفاق عليه، وهو نفس السبب الذي رفض بموجبه الحزب الشيوعي السوداني التوقيع على الوثيقة الدستورية والإعلان السياسي لاحقاً . عليه فإن رفض الإتفاق لاحقاً جملة وتفصيلاً، الذي تمسكت به كل المقالات يجب فهمه في شروط الكتابة بما توفر من معلومات.

انتصار قوى الهبوط الناعم، الذي يراه الكاتب مؤقتاً بحكم أنه عاجز عن حل مشاكل البلد الأساسية، يمثل فقط مرحلة من مراحل الثورة السودانية في صعودها المتعرج نحو الإنتصار، ليس أمنية ينتجها الحلم بوطن خير ديمقراطي، أنه أفق مشروع جذوره عميقة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي تدرك أن الناس يصنعون تاريخهم وفق شروط موضوعية توفر عدة احتمالات، ما يتحقق منها مرهون بقدرة هؤلاء الناس أنفسهم الخاضعة للفرز وإعادة الاصطفاف و مراكمة الخبرة والتجربة عبر ممارسة الفعل الثوري نفسه. لهذا فإن الدعوة لإسقاط الوثيقة الدستورية أو تعديلها بما يحقق شعارات الثورة، قامت على نفس الأساس، توسيع نطاق دائرة الفعل الجماهيري من لجان قاعدية في الأحياء أو أماكن العمل وبناء تحالف تقوده هذه الجماهير تتضمن إليه القوى السياسية المنظمة حزبياً كأفراد

متساويين، وتوفر له الدعم والمساندة بنشاطها المستقل أو التحالفي ، وتترك لقيادته مهام عمله اليومي طيلة الفترة الانتقالية وفق برنامج إعلان الحرية والتغيير.

أخيراً كان اختيار المقدمات التشريعية موفقاً في كل المقالات، عبر بصدق عما قالت، وعكس وجدان الحالة السودانية التي كثفها بتفرد حداة هذا الشعب في استشراف يصل حد النبوءة.

مدخل

تنطلق المساهمة الماثلة من محددات ومفاهيم عامة ساعدت في صياغتها وإعدادها، ومن المهم تبينها حتى يتدبر القارئ المنطلقات التي بنيت عليها ويحاكمها وفقاً لذلك. فهي بنيت على أن الشارع وجماهيره المنظمة الثائرة، أقوى من النظام بمجمله و كل قواه العسكرية والأمنية، وهو قادر على هزيمتها وممتلك لزمالم المبادرة، و متقدم على قوى الحرية و التغيير المنقسمة على ذاتها بين تيارين، و التي لا يصح لها أن تعتبر هذا الشارع عاجزاً أمام قوى الثورة المضادة وتسحب عجزها هي عليه لأنه أقوى منها بكل تأكيد. كذلك بنيت على أن اللحظة الثورية لا يجوز أن تقوّت، و أن سلطة الجماهير المتمثلة في مجلس السيادة المدني كان يجب أن تُعلن و أن يتم التفاوض على أساسها ليتم إستيعاب العسكريين فيها عبر الإشارك لا الشراكة الندية، و أن المشروعية أمر مهم و لا يجب أن تستمد مؤسسات الإنتقال شرعيتها من مراسيم صادرة من المجلس العسكري الانقلابي. كذلك لا يجوز أن يُسمح للعسكريين بالإنتقال من موقع السلطة المطلقة إلى موقع إمتلاك حق الفيتو في قضايا و أمور أساسية، كما لا يجوز التنازل عن سلطة إصلاح المؤسسات العسكرية و الأمنية و إعادة هيكلتها، و فوق ذلك لا يجوز معاملة فترة الإنتقال على أنها فترة دولة ديمقراطية بمستوى يفقدها شرعيتها الثورية و يمنعها من أداء مهام الإنتقال و إنجاز التحول الديمقراطي للدولة المدنية الديمقراطية المنشودة، و أن يتم أي تفاوض على أساس إستراتيجية واضحة و مكتوبة.

إستناداً لما تقدم أتت هذه المساهمة المتواضعة، لتفتح طريقاً للنقاش و التفكر دون إبداء لصحة مطلقة أو إمتلاك لحقيقة مطلقة، في مواكبة للحدث و الإنفعال به لا من مواقع المراقبة المحايدة، و في إطار موقف سياسي يحرصني مع تمسك كامل بالموضوعية لا الحياد بأية حال. وهي من حيث الشكل في معظمها بدأت بأشعار ثورية، معظمها لشعراء الشعب الثوريين محجوب شريف و محمد الحسن سالم حميد. و لظني بأن أشعارهما معروفة و هي وقود لهذه الثورة، درجت على عدم كتابة أسمائهما حتى نبهني أحد الأصدقاء إلى أن هناك من لا يدرك أن الأشعار تخصهما فأضفت الإسمين في بعض المقالات الأخيرة و أثرت في الكتاب أن أترك الأمر كما هو و كما حدث وفقاً لتسلسل الأحداث. كذلك هنالك أشعار محدودة لشعراء غير سودانيين، سوف ينتبه لها القارئ، و لكن يجب التنويه إلى أن جميع

الأشعار لا تخصني لأنني لست بشاعر.

و يلاحظ أن المقالات وضعت وفقاً لترتيبها الزمني، حتى تعطي القارئ القدرة على محاكمة الأفكار في إطار تطورها مع ربطها بالحدث السياسي، و حتى لا يتم عزل النصوص عن سياقها التاريخي و المحددات التي أدت إلى ظهورها و صاحبت إنتاجها. و لأن الثورة مازالت مستمرة بالرغم من أنها دخلت في مرحلة جديدة، آثرت ألا تكون لهذه المساهمة خاتمة، و تركتها مفتوحة في إنتظار كتابة مقالات أخرى ربما تشكل جزءاً ثانياً مكملماً لما تم إبتدائه من نصوص، مع أمل بأن تصل الثورة حينها إلى ما هو مأمول من بناء دولة مدنية إنتقالية و التأسيس للتحويل إلى الدولة المدنية الديمقراطية بعد فترة الإنتقال، دون أوهام حول إمكانية ذلك عبر الاتفاق السياسي و وثيقته الدستورية الماثلة، لأن تجاوزهما هو شرط إنتصار الثورة و خروجها من الفخ الذي نصب لها.

فالتطبيعي هو أن القوى التي وقعت على الوثيقة سوف تلتزم بها، و هذا الإلتزام لن يحقق تطلعات شعبنا الذي لن يجد مناصاً من تجاوز هذين الوثيقتين حتى يستطيع إستكمال ثورته.

صباحكم سعادة، يا صديقي¹ لا سبيل لتجميع القوى صاحبة المصلحة في التغيير عبر طرق التنظيم التقليدية، التي أن لها أن تصبح سبيلاً مساعداً لا أصيلاً في عملية التغيير. المطلوب من التحالفات التقليدية الراهنة أن تقبل بتحول دورها من طريق وحيد لمنازلة النظام، الى داعم حقيقي لجبهة موحدة تبنى من القاعدة للقمّة أساسها لجان المقاومة أو الإنتفاضة، يسمح لها بوضع لوائحها التنظيمية و إنتخاب قياداتها، على أن تلتزم كل الأحزاب و القوى داخل التحالف التقليدي بالسماح لأعضائها بالانتساب للجبهة على أساس فردي، و الاتعمل داخل الجبهة على أساس تكتل حزبي. برنامج هذه الجبهة هو برنامج الحد الأدنى المنفق عليه، و مهامها تتعلق بإسقاط النظام و قيادة الفترة الانتقالية فقط. هذا يتيح إطلاق المبادرة الشعبية، و فتح هذه الجبهة لكل معارض للنظام سواء كان منظماً حزبياً أم لا، و يسمح بوحدة حقيقية حول برنامج الحد الأدنى، و يخرج قيادة العمل المشترك لكل المعارضين من مأزق الفوقية و الفرق في إطار الصراعات الفردية و الحزبية التي زهد السواد الأعظم من غير المنظمين في المشاركة في أي نشاط تقوده أحزاب المعارضة أو تجمعاتها. و هو في نفس الوقت لا يمنع الاحزاب من نشاطها المستقل و من إنجاز تحالفاتها الفوقية الراهنة، و يعطيها حقها في الاستعداد لمرحلة ما بعد سقوط النظام و تدبير شأنها لخوض إنتخابات ما بعد الفترة الانتقالية. استقلالية الجسم التنظيمي اللازم لإسقاط النظام و قيادة الفترة الانتقالية، يضمن مرونة عمله و تخصصيته و فاعليته، و في نفس الوقت يتيح الوقت للأحزاب لإعادة بناء نفسها بتقليل الضغط عليها و مساعدتها في تطوير الديمقراطية داخل مؤسساتها، بإعتبار أن عضويتها التي تنتمي للجبهة الموحدة العريضة سوف تكتسب سمات و تقاليد العمل الديمقراطي من هذه الجبهة. فالجبهة تتيح للعضو الاحتكاك بصاحب الرأي المختلف و تعلمه قبول الآخر، و تسمح له باختيار قياداته بشكل ديمقراطي، كما تسمح له بالاحتكاك بغير المنظمين حزبياً و التعلم منهم و هم أغلبية، و تكسبه تقاليد عمل جديدة تؤهله للصراع من أجل ديمقراطية فعلية داخل حزبه. فالمطلوب هو أن تقبل الأحزاب بتغيير طبيعة دورها مرحلياً من قيادة العمل المعارض الى دعم الجسم الذي يقود هذه المعارضة

1 المقالات معظمها كتبت لمجموعات في وسائل التواصل الاجتماعي أو لاصدقاء منفردين لذلك

نجدها تحدثت بضمير المخاطب الفرد

ذو المهام المحددة والمحدودة، والتي تنتهي بانتهاء الفترة الانتقالية. هذه مهمة من الصعب إنجازها طبعاً ولكنها ضرورية للخروج من المأزق الحالي. فهي لازمة وغير مستحيلة، بالنظر إلى تجارب الشعوب الأخرى. لدي ورقة مكتوبة تم تداولها على نطاق محدود منذ العام ٢٠١٦م حول هذه الجبهة، سوف أحاول مدك بها إن لم أكن قد فعلت. لكم جميعاً خالص مودتي. دوموا بخير

(٢)

٢٥ ديسمبر ٢٠١٨م

مجرد النجاح في تنظيم المسيرة و تصديها بجسارة لمؤسسات القمع هو نجاح كبير. فهي تعني تكريس شرعية تجمع المهنيين كقيادة ومركز للحراك من ميدان المعركة، وهذا يعطي الحراك بعده التنظيمي. الآن يجب إعداد التجمع لخطة عمل واضحة تحدد الخطوات القادمة، وتحلل حراك السلطة وتكتيكاتها، وتستعين بالقوى السياسية المنظمة التي دعمت مسيرتها لوضع برنامج عمل مشترك. كذلك يجب تقييم سلبيات التجمع^١ في مكان معلن و الخسائر الناتجة عن الاعتقالات، ورصد تطور التناقضات الثانوية داخل النظام و مردود عودة كتية الجنجويد مقروءاً مع تصريحات "حميدي"^٢. مازال النظام في مرحلة القمع و العنف المطلق و "البشير" مازال يحتفظ بجنجويده كإحتياطي يحمي به سلطته من أجنحة نظامه الأخرى، و يترك مهمة القمع لجهاز "قوش"^٣ مظهرياً مع إشراك أمنه الشعبي في المهمة. عدم إقحام الجنجويد حتى هذه اللحظة يؤكد أن "البشير" لا يثق في أجهزته الأمنية و أنه يحتاج لإنهاكها و ترك جيشه الخاص مستريحاً و متحفظاً للدفاع عن سلطته. المتوقع أن تزداد وتيرة الإعتقالات و العنف من جهازي الأمن الرسمي و الشعبي، و أن تواجه

2 (تجميع المتظاهرين)

3 محمد حمدان دقلو الشهير ب حميدي قائد قوات الجنجويد التي الحقت بالجيش السوداني

وسميت قوات الدعم السريع

4 صلاح عبد الله محمد (قوش) مدير جهاز الأمن والمخابرات لفترة 5 سنوات انتهت في 2013

ثم اعيد اليه في مطلع عام 2018

المظاهرات بالرصاص الحي بكثافة لأن "البشير" في سباق مع أجنحة نظامه لتثبيت سلطته، وفي سباق مع قوى الإنتفاضة حتى لا تستطيع تقوية مركزها الموحد الذي تصدى لقياداتها اليوم. المطلوب هو ظهور ممثلي تجمع المهنيين كقيادة معلنة في الميدان، مع توفير أكثر من قيادة بديلة في الظل، كذلك مطلوب تفعيل النشاط الإعلامي في الفضائيات الراغبة في نقل الحدث وفي السوشيال ميديا، مع وضع تكتيكات لحماية الحراك بتحديد واجبات وتكليفات واضحة ومحددة بإعمال القاعدة اللينينية « من الأحسن أقل لكن أفضل»، بالتركيز على نوعية النشاط و عدم إستعجال النتائج. كتابة تقدير موقف يومي مازالت مهمة راهنة وأساسية، لوضع السيناريوهات المحتملة، بعد رصد الحدث بكل جوانبه (مسار المسيرة، ما حققته و ما لم تحققه، الخسائر التي تم تكبدها، نقاط ضعف النظام و مكامن قوته في لحظة الصدام و التصدي، آليات إضعاف النظام، كيفية حماية الحراك و تنويع أدواته، تحديد المهام القادمة وفقاً لمعطيات لا أمنيات). و من المهم البحث في كيفية تنشيط حراك المدن الإقليمية مرة أخرى، و في كيفية جعل الحراك في مدن العاصمة متزامناً، لتنفيذ عملية شد أطراف النظام بصورة محكمة. كذلك لا بد من تقييم علمي لما يحدث داخل الأجهزة الأمنية و العسكرية بناءً على معلومات، لأن تحركها ذو أثر كبير على الحراك. بدون ذلك لن نستطيع التقدم للأمام بصورة ثابتة. تحياتي

(٣)

٢٩ ديسمبر ٢٠١٨ م

مساكم الله بالخير. أولاً التحية لشعبنا العظيم القادر على صنع المعجزات وصناعة التاريخ وإستقباله الرصاص بصدور عارية، و الخزي و العار و الهزيمة لجلاديه الذين لم يستنكفوا إطلاق الرصاص الحي على العزل بعد أن أشبعوا هذا الشعب تجويعاً و ترهيباً و اذلالاً. ثانياً يقيني أن قلق عزيزنا عادل من الانفلات الأمني هو إشفاق على وضع البلد و بحسن نية، لكن من ينشر الدعاية حول إنفراط عقد الأمن هو الجلاد نفسه في محاولة للتخويف و شراء وقت و عمر جديدين. و السؤال المهم هو ما هو الأمن؟ هل الأمن هو إستبداد دولة

5 أحد أصدقاء الكاتب

التمكين والرأسمال الطفيلي؟ الأمن هو الإستقرار في جميع الجبهات مع الطمأنينة. فالأمن الغذائي والأمن الصحي و الأمن الإقتصادي و الأمن الإجتماعي، كلها تشكل وحدة لا تتجزأ ليصبح الإنسان آمناً، و ليصح أن يقال بأن الإنسان آمن. فلا أمن مع الجوع و لا أمن مع الإستبداد و سلب المواطن حقوقه و حرите و لا أمن مع الفساد و سرقة المال العام، و بالنتيجة لا يوجد بالأصل أمن في السودان. أما إذا كان المقصود بالأمن هو عدم الإعتداء على الأنفس، فالإعتداء على الأنفس جماعياً و فردياً موجود، و دونك دارفور و قتل شهداء سبتمبر و شهداء السود و شهداء بورتسودان و شهداء الإنتفاضة الحالية و الحروب المستمرة منذ أن جاء الانقلاب و حتى الآن، غير من قتلوا تحت التعذيب في المعتقلات، و غير الإعتقال المستمر للمواطنين، فأين أمن المواطن. الأمن هو في الحقيقة أمن النظام. و الذي يهدد أمن المواطن هو هذا النظام المجرم و إستمراره، فهو من يحتكر السلاح و يمارس العنف. هل شاهدت متظاهر يحمل أسلحة أو ينادي بعسكرة الحراك؟ النظام هو الذي يحاول جر الناس جراً إلى ذلك حتى يخلق فوضى تقيض له تصفية من يريد. هل رأيت متظاهر واحد طالب بتسريح الشرطة؟ النظام هو الذي يرغب في خلق عداء بين المواطن و الشرطة. و الخلاصة هي أن إسقاط النظام لن يقود لأي فوضى إذا إلتزم الجيش و الشرطة بالقيام بواجبهما. الفوضى المتوقعة ستتم بواسطة مليشيات النظام بعد سقوطه أو من جنجويد النظام إذا لم يتم تجريدهما من السلاح بواسطة القوى النظامية المعترف بها في الدول الطبيعية (الجيش و الشرطة). أما إذا كان المقصود بالأمن هو عدم الإعتداء على الأموال، فالنظام و منسوبيه قد نهبوا أموال البلاد و دمروا إقتصاده، و أفقروا المواطن بالجبايات و قتلوا عملياته الإنتاجية و قوضوا أسس أمنه و الآن إعتدوا على أمواله و حبسوها في البنوك، و إن بقي النظام سيحدث ما هو أسوأ من ذلك. أرجو الانساق وراء التهويل بموضوع الأمن و أن نعرف من هو الخطر على أمننا، و هو نظام الإسلام السياسي و لا أحد غيره، فهو يهددنا الآن إما أن نستكين له أو يحيل البلاد إلى فوضى. نحن بالحثم مع أهلنا و شعبنا و لن نرضخ لهذا الإبتزاز. آسف على الإطالة. دوموا بخير

من الواضح ان النظام لم يغير استراتيجيته، فهو مستمر في مرحلة قمع الحراك بأي ثمن، والدلالة على ذلك الحشود الكبيرة من العسكريين و الامنيين التي استبق بها مظاهرات اليوم وانتشرت صور الحشد المبكر لقواته بشارع النيل، و توسيع مظلة الاعتقالات لتشمل قيادات احزاب كعمر الدقير^٦ بالرغم من انه يعلم علم اليقين ان هذا الحراك لا تقوده قوى حزبية. الغرض من حملة الاعتقالات هو منع تطوير التوافق التسيسي بين نداء السودان و قوى الاجماع الذي تم التوصل إليه، الى تحالف يوحد المركز السياسي للحراك اسوة بتوحيد المركز النقابي البديل المتمثل في تجمع المهنيين الذي اكتسب شرعيته من الشارع بعد المسيرة، و اثبت مقبوليته من الجماهير. دور عمر الدقير و حزبه مهم في تجسير الهوة بين طريفي المعارضة و دوره كشخص داخل حزبه مؤثر. في مقابل هذه الحملة الواسعة المتوقعة و العلنة، تواصل قوى الاجماع الوطني الاسترخاء و تجتمع قياداتها بأحد دور حزب البعث المرصودة امنياً حتماً ، لتخسر قادة بوزن «صديق يوسف»^٧ و «محمد ضياء الدين»^٨ كما خسرت آخرين قبلهم. الواضح هو ان هناك تقصير في التأمين و ضرورة لتنشيط العمل السري و تحضير القيادات البديلة.

اما فيما يخص الحراك، يلاحظ أن هناك مدن و مناطق جديدة في العاصمة انضمت للحراك وهذا ايجابي. و الواضح ان الخرطوم هي الاكثر تحركاً تليها ام درمان، و حراك بحري اقل. دخول الشعبية مهم إذا اخذنا في الاعتبار أن شمبات تحت الحصار الامني، و عودة الحاج يوسف برغم القمع العنيف مبشر أيضاً، و التحاق توتي بركب الحراك مؤشر مهم أيضاً. و لكن يجب ملاحظة أن تحرك المدن الإقليمية يعطي احساساً بأنها تتحرك بمبادرتها الذاتية دون ارتباط بالمركز . ان كان الامر كذلك لا بد من ايجاد وسيلة للتنسيق

6 المهندس عمريوسف الدقير رئيس حزب المؤتمر السوداني منذ يناير 2016

7 قيادي بالحزب الشيوعي السوداني وممثل قوى الاجماع الوطني في قيادة قوى الحرية والتغيير

8 قيادي بحزب البعث و ممثلة في قوى الاجماع الوطني

دون قتل روح المبادرة.

خروج الجزيرة ابا المتحدي و المشرف ذو الطابع الخاص مهم جداً، فبقراءته مع خروج ودنوباوي يصبح الضغط على إمام الأنصار لتغيير موقفه الضار اصبح واقعاً. المطلوب هو توثيق الصلة بهذه الجماهير و اشراكها في لجان الاحياء حتى تتخطى مواقف قيادتها من موقع الممارسة.

العمل التحتي مع الجماهير بالوصول اليها في مواقعها قبل خروجها، و الاتفاق معها حول الخروج و المسير و الشعارات و المواجهة و الانسحاب ، مازال ضعيفاً كما يبدو ، و هو أمر مفهوم في ظل الامكانيات المتاحة ، و لكن لا بد من ان نجد له معالجة. من المهم ان ندرك بأن النظام مع العنف يراهن على يأس جماهير الحراك بمرور الوقت، و غياب المردود السريع لحراكها، و الوجود اللصيق معها يساعد في توظيف حراكها بصورة أفضل و في توعيتها.

من الواضح ان التظاهر المناطقي (كل في منطقتة) قد قلل الخسائر من حيث عدد الشهداء (شهيد واحد اليوم) ، و هو بالتحتم يسهل عملية رصد رجال الامن من ناحية، و يقلل مخاطر القنص لقلة البنايات المرتفعة، كما انه يساعد في شد اطراف القوى الأمنية و يشنت جهدها. ولكنه في نفس الوقت، يفقد الحراك الزخم العددي و التأثير على مركز السلطة. من المهم تقييم الجوانب الإيجابية لهذا النوع من الحراك باعتبار أنه يتم في يوم إجازة او في الامسيات، و كيفية المزاجية بينه و بين الضغط على مركز السلطة في وسط المدينة، مع إيجاد آلية لتلحق كل الاحياء بالحراك.

مازال الإعلام و نقل المعلومة بطئ، و هذا يؤثر على الحراك سياسياً من حيث الدعم المطلوب من الشعوب اولاً، و من حيث حمايته من العنف المفرض ثانياً. و بالرغم من وجود صلة بالمنظمات الحقوقية الدولية ، بطء نقل المعلومة و محدودية التوثيق يعيق الاستفادة من المنابر المتاحة. صحيح ان الواجبات كثيرة و معقدة و متشعبة، و لكن بقليل من ترتيب الاولويات و حسن إدارة الوقت، نستطيع ان ننجز اكثر. و من المهم ان نعمم إعلامياً ما تم إنجازه حتى لا تحس الجماهير بأن تضحياتها تذهب سدى.

المطلوب هو عمل تقييم للحراك طوال الايام الماضية لتحديد المنجزات و رصد القصور، قبل الانتقال لمرحلة الإضراب السياسي العام و العصيان المدني، التي لا يجب ان تعلن في وقت

خاطئ، لان إعلانها في الوقت الخاطئ سيهزم الحراك و يبدد الكثير من الطاقات. هذا جهد المقل، و عاش نضال الشعب السوداني

(0)

٣ يناير ٢٠١٩م

سلام يا صديقي عادل. لا اعرف مدى صحة الخبر من عدمه لأن كم المعلومات المتداول هائل في هذه المرحلة. ولكن دعني افترض صحته. و هو في كل الأحوال يؤسس لتقارب بين قوى مصالحها متوافقة وفقاً لطبيعتها الطبقية و مشروعها السياسي، و هي موضوعياً في حالة تحالف حتى و إن لم تع مصالحها و تتحالف بشكل معلن. و جودها في مركز معلوم و بصيغة تحالفية معلنه ، افضل من عملها في الظلام للتأمر على الإنتفاضة، و قبول توقيع طرف منها مع تجمع المهنيين على إعلان مشترك، يتيح فرصة الصراع مع هذا الطرف و معها من مواقع التماس المباشر، و هذا ان كان له جانب سلبي و هو الحمولة السلبية و الدور السلبي للصادق و ياسر^١، له جانب ايجابي في حال اتساع قاعدة التجمع و تمكنه من تحويل التوقيع على الإعلان الى تحالف و تنظيم هذا التحالف بحيث يلجم هؤلاء، و يستقطب بقية مكونات تحالف نداء السودان من إتحاديين و مؤتمر سوداني و حركات مسلحة عبر صراع داخل العمل الجبهوي (حتى الان الامر في حدود توقيع تحالفات منفصلة لإعلان مشترك و ليس هنالك جسم تنظيمي جبهوي موحد يجمع هذه القوى)، او على الاقل توظيف الإعلان المشترك ضدها سياسياً لمنعها من التأمر على الحراك. و في حال حدوث ذلك - و هو أمر متوقع في حال استمرار الحراك - لن يجد الصادق ما يسوقه للجبهة الوطنية للتغيير. على العكس، سوف يجد هو نفسه و الجبهة محكومين بإرادة الشارع التي يستمد منها التجمع قوته. يصبح مثل هذا التقارب خطراً في حال انحسار المد الجماهيري، و ضعف السند الشعبي المنظم للتجمع، و حينها لكل حادث حديث. لان هذا الانحسار سيحدث فرزاً جديداً، يدفع بالصادق و ياسر للخروج من العمل المشترك مع التجمع لملاحقة مصالحهما بعيداً

9 الامام الصادق المهدي زعيم حزب الامة القومي

10 ياسر عرفان قيادي بالحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال احد مكزونات نداء السودان

عنه على الأرجح. لذلك أرى أن قبول توقيع نداء السودان على إعلان الحرية مع التجمع صحيح، وهو يؤسس لوجود عرض جبهة لإسقاط النظام كشعار صحيح يفرضه الواقع الموضوعي، ولا ينتقص من ذلك مناورات بعض الأطراف أو دخولها في تحالفات تخصصها، طالما أن تلك التحالفات سيحكمها حراك الشارع و سقفه الذي يضعه ممثله التجمع. المهم هو تكريب العمل الجماهيري، و جلب كل من يرغب في الالتحاق به لإسقاط النظام طالما إنترم بالإعلان المشترك كإطار برنامجي موحد للحراك، دون طلب تقديم براءات ذمة أو إعفاء أي جهة من المحاسبة أو إسقاط حق الشعب وقواه الحية في فرض إرادتها.

لذلك لا أتفق مع الاتجاه الذي يرى وجوب استتابة من يريد التوقيع على الإعلان - على تحفظاتي عليه- و لا مع وضع شروط لأي قوى ترغب في التوقيع كإعلان أنها تركت خطها السياسي و تبنت خط إسقاط النظام كخط وحيد و ثابت عن التفكير في هبوط ناعم، لأن المطلوب من أي قوى ترغب في الانضمام للإعلان هو قبول الإعلان ذاته، و هذا يكفي في تقديري، طالما أنت بنفسك (أي التجمع) من وضع الإعلان. البحث في هذه الظروف المعقدة عن الوضع الأمثل، يعني ضياع فرصة بناء أوسع جبهة لإسقاط النظام، و هذا أخطر على الحراك من تأمر الصادق أو ياسر أو غيرهما. لكم خالص مودتي

(٦)

٤ يناير ٢٠١٩م

مساكم سعادة. النجاح في تنظيم مظاهرات اليوم ترسيخ للحراك و خطوة في طريق استدامته. من الواضح ان هناك احياء جديدة بالعاصمة التحقت بركب الحراك، مع وضوح اصرار احياء اخرى على مواصلة تحديها للنظام و ثباتها على الخروج.

اللافت للنظر هو ما حدث في ودنوباوي، و خروج جماهير حزب الأمة في مظاهرة شعاراتها شعارات الحراك، التي ظلت تهتف بها في حضور امامها بدلا من التهليل و التكبير. دلالة هذا الامر كبيرة، و معناها أن جماهير الأنصار و حزب الأمة قد تخطت مناورات امامها و التحقت بركب الثورة، و أنها تدعوه علنا للانحياز للجماهير. يجب البناء على هذه المسألة، و ترسيخ الصلة بهذه الجماهير التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من شعبنا العظيم و طرفاً أصيلاً

لا يجوز تجاوزه او اقصاؤه.

كذلك يلاحظ دخول مدن جديدة إلى دائرة الحراك ان صح الحديث عن وجود حراك في بعض المدن، مع صمود وتحدي مدن تعرضت لقمع غير مسبوق كعطبرة. فعطبرة التي بدأت شكلاً من أشكال العصيان المدني، عادت اليوم للتظاهر والمواجهات مع قوات النظام الأمنية، وهذا يعني تجذر الحراك وتحوله الى معركة كسر عظم بين جماهير هذه المدن والنظام.

كذلك شهد اليوم نماذج جديدة للتحدي وزعت وتم تدويرها في وسائط التواصل الاجتماعي، مثل الخطاب الثوري الذي استقبلت به مدرسة كينة في المناصير المعتمد (ممثل السلطة) وأسمعه الطلاب واهاليهم موقفهم الحاسم من النظام. وكذلك مناسبات الافراح التي اصبحت مسرحاً للتظاهر ضد النظام. وهذا مؤشر الى سقوط تام لهيبة النظام وامتداد خلاق ومبدع لروح الثورة واستعداد كامل للمواجهة الحاسمة. وهذا تؤكد اشكال تحدي فردي غير مسبوق لأسرة تعمل في تجارة الذهب بإعلانها عصياناً مدنياً وإغلاق كل دكاكينها ومعارضها - ان صح ما يتم تداوله عنها ، وأستاذة جامعية قدمت رسالة رائعة تعكس مدى الوعي والنضج وقمة التحدي والاستعداد للتحية. وهذا يؤكد تنوع اشكال الحراك وعدم اقتصاره على التظاهر فقط.

لكن من المهم ملاحظة أن هناك مدن لم تستطع تنظيم تظاهرات برغم نشاطها في الأيام الماضية كالأبيض والقضارف، وهذا يوضح ان النظام قد بدأ يستعيد نسبياً السيطرة على بعض المدن بالقبضة الأمنية و عبر العنف المفرط. والواجب هو الا يتم اعتبار ذلك هزيمة للحراك، والتعامل مع وضع كل مدينة على حدة لاختيار الشكل الذي يناسبها من أشكال الحراك، مع توسيع دائرة الحراك الى مدن اخرى والضغط على المركز حتى ترتخي القبضة الأمنية عن المدن المحاصرة وتعاود حراكها.

ومن المهم التنويه الى استمرار تصدع النظام، والذي يتبدى من رسالة الأمين السياسي الأسبق للمؤتمر الوطني الشفيح أحمد محمد، التي تجئ في سياق يراوح ما بين الهبوط الناعم والتفكيك السلمي للنظام، وتعكس مازق السلطة ومنسوبيها بما فيهم المغاضبين وتخوفاتهم من سقوط النظام.

حصيلة اليوم مبشرة و جيدة، المطلوب تعزيزها بالحراك الليلي في الأحياء، و مواصلة

التعبئة لمسيرة يوم الاحد التي دعا إليها تجمع المهنيين. كذلك علينا الا نتوقع أن ينتظم الحراك كل المدن بنفس الوتيرة، و ان نتفهم ظرف كل مدينة و مستوى حراكها، و ان نترك لها فرصة تقدير ذلك الظرف و تحديد الشكل المناسب للحراك، مع الاحتفاظ بعدد من المدن ناشطة و لوتبادلياً في كل الأوقات.

و عاش نضال الشعب السوداني

(٧)

٦ يناير ٢٠١٩ م

البزدريك يا ويلو من غضبك عليه و من مشيك يا ويلو من أجلو الوشيك. ١١

إنتصار جديد حققته جماهير شعبنا بتسييرها مسيرات اليوم رغم الاستنفار الأمني الكثيف. فهي تواجدت في مركز المدينة في يوم محدد و موقع مكشوف للقوى الأمنية و رفعت قفاز التحدي و استمر حراكها لفترة طويلة. و أكدت مجدداً ان المهم هو التنظيم و الاستمرار، مع تطوير ادوات الحراك و حمايته و تجديد تكتيكاته و محاولة تقليل الخسائر. فالعدد المشارك - وهو مهم، تتراجع اهميته امام نوعية الحراك و نضجه و تمسكه برسالته و امتلاكه لشارعه.

في هذا السياق، يلاحظ بوضوح أن الحراك بدأ يمتلك تبادلية أدواره، حيث كانت ودنوباوي في ام درمان مركز الحدث اليومي في حراك الجمعة، و اصبحت بري مركز حدث اليوم. فهي كانت الظهير لحراك وسط المدينة، و تميز حراكها بالشمول مع إجابة اساليب الكر و الفر، بمستوى انهم قوى الأمن. فالمنطقة كلها شاركت سواء بالخروج او الدعم و المساندة، و حتى بعض مساجدها انخرطت في الحراك. إضافة إلى أن الجماهير القادمة منها كسرت الطوق الأمني و تمكنت من فك الحصار عن أساتذة جامعة الخرطوم.

تطور اخر مهم ، هو تمكن جماهير مدينة عطبرة الصامدة من محاصرة مكاتب جهاز الامن و اطلاق سراح المعتقلين. و في هذا تقدم من مركز التحدي الى مركز الإنتصار و

فرض الإرادة على الخصم، وهو إنتصار جدير بالتسجيل و التأمل. و يلاحظ أن الجهاز في الخرطوم أيضاً أصبح يطلق بعض المحتجزين سريعاً كما حدث لبعض الذين اعتقلهم اليوم و اطلق سراحهم في نفس اليوم، بالإضافة لآخرين اكتفى بضربهم و اطلاق سراحهم فوراً. و هذا مؤشر لعدم قدرة الجهاز على اعتقال المزيد و الاحتفاظ بهم. مما يعني أن الاعتقالات ستصبح نوعية و اكثر تركيزاً على الناشطين المعروفين للجهاز، و المسجلين في قوائمهم.

يلاحظ أيضاً ان مدن الأقاليم تتحرك بشكل تبادلي وفقاً للشروط الموضوعية التي تحيط بها. وكان اليوم هو يوم مدني بكل جدارة، حيث تميز حراكها بالقوة و التنظيم و الشمول برغم انه قد ووجه بالحصار الأمني و القمع كما هو متوقع. ظهرت عطفرة التي تحولت لحالة خاصة توجت حراكها بتحرير مساجينها عنوة و اقتدار. و الدرس هو أيضاً الا تنتظر خروج كل المدن معاً، و ان نراهن على التقدم النوعي، بالانتقال بخطى واثقة من التحدي للإنتصار، حتى نراكم الإنتصارات الجزئية في انتظار النصر الأكبر. كذلك لا بد من تنويع اشكال الحراك و عدم قصره على التظاهر فقط، تفادياً لإنهاك الجماهير الفاعلة في الحراك. يواكب ذلك العمل على جلب مزيد من القطاعات لدائرة الحراك. و من المهم ملاحظة انضمام عدد من المنظمات المطلوبة كمتضرري السدود لإعلان الحرية امس، و تحرك الشيخ ازرق طيبة الداعم للحراك من مواقع التصوف، و هو تحرك مانع من شيطنة الحراك بواسطة الإسلام السياسي الداعم للنظام .

ما زال الإعلام ضعيفاً، فبالرغم من اهتمام البي بي سي العربية و القناة الرابعة به، و كذلك اهتمام العربية الحدث و إذاعة مونت كارلو و قنوات اخرى، الا ان مستوى التغطية ما زال دون المستوى المطلوب. و يلاحظ أن قنوات التنظيم الدولي للإخوان المسلمين نفسها، لم تدعم النظام بل قدمت ما هو ضده و داعم للحراك في بعض برامجها. الواجب هو أن نضع استراتيجية إعلامية تصنف القنوات و تحدد كيفية التواصل معها و كيفية ردها بالمادة الإعلامية و المتحدثين القادرين على عرض القضية بشكل مقنع.

و من المهم ملاحظة أن نشاط النظام الإعلامي الذي اعتمد في فترته السابقة على الحرب النفسية و التخويف من الفوضى في حال سقوط النظام مع نشر الشائعات الضارة، بدأ التركيز على محاولة ضرب الحراك عبر دق الاسافين بين قواه المنظمة و الجماهير. لذلك ارتفعت نغمة محاولة إصاق الحراك بالحزب الشيوعي و الإدعاء بأن تجمع المهنيين هو

مجرد واجهة للحزب. و هذا الطرح بالطبع ينطوي على إعتراف ضمني بان التجمع قد اصبح هو قلب الحراك و مركزه، و هذا ايجابي جداً. لكن السلبي هو محاولة تشويه هذا المركز و نزع صبغة المهنية عنه و محاولة تحويل طبيعته الى حزب سياسي لإفقاذه طابعه الجامع و نزع صفة التجمع منه. و الواضح لكل ذي عين ، ان الحزب الشيوعي نشاطه معلن كحزب ضمن قوى الاجماع الوطني، و هو ليس لديه القدرة على السيطرة على تجمع المهنيين حتى إن أراد، كما أن سيطرته حتماً ستفقد هذا التجمع قدرته علي العمل وسط قواعده، و فوق ذلك أن مكونات هذا التجمع عرفتها جماهير قطاعاتها كأجسام قادت معارك مشهودة كإضرابات الاطباء المجيدة التي يعرف الاطباء جيداً من هم الاطباء الذين كانوا في لجنتها القائدة، و هل هم كانوا شيوعيين ام لا. هذا طبعا ليس انتقاصاً من مساهمة الشيوعيين كأفراد في المنظمات المكونة لهذا التجمع، فالمشاركة حقهم بل واجبهم، ولكنها لا تجعل من هذا التجمع واجهة للحزب. فهم يتقدمون للعمل بها مثلهم مثل زملاء مهنتهم لا اكثر و لا اقل.

حصاد اليوم هورسوخ اقدام الحراك و مواصلته رفع قفاز التحدي، و انتقاله لمواقع تحقيق إنتصارات جزئية في طريق تراكم معقد في اتجاه الإنتصار، مع تطور تكتيكاته في التعامل مع أجهزة الامن، و حفاظه على تبادلية الادوار في العاصمة و مدن الأقاليم، في تكريس لتقدم نوعي لا كمي، حيث أن التطور كما و نوعاً لا يسير في خط متصاعد دوماً، و يبقي عرضة للتقدم و التراجع لحين الإنتصار. مازال واجب تطوير إعلام الإنتفاضة قائماً، و الإنتباه للدعاية السلبية للنظام الرامية لخلق شرخ بين الحراك و قيادته أمراً مهماً و راهناً، و العمل بقوة للاستمرار في الالتفاف حول هذه القيادة. و عاش نضال الشعب السوداني

اليقظة الحذر الاستعداد الثورة طريقنا الى الامجاد^{١٢}

حقق الحراك إنتصار جديد اليوم ، بوصول موكبه للمجلس التشريعي بمدينة القصارف وقرائة مذكرته في اجواء ثورية احتفالية، بالرغم من القمع المفرط الذي مارسه الأجهزة الامنية، التي لم تجد مناصاً من الاستسلام أمام المد الجماهيري.

واكب ذلك دخول مدينة جديدة إلى ساحة النضال هي مدينة عبري في اقصى الشمال، و تحددت عطبرة الشامخة زيارة راس النظام، الذي اضطر على قصر زيارته على وادي الحمار خارج المدينة الثائرة. وهذا يعني ان هذه المدن خرجت من مواقع التحدي الى مركز تحقيق الإنتصارات على الأجهزة الأمنية و فرض ارادتها عليها و لو جزئياً.

يضاف الى ذلك ان النظام قد قرر تنظيم مسيرة تأييد يوم غد، اي انه قد قرر مواجهة شارع بشارع، وهذا يعني انه كنظام بكل اجهزته الأمنية قد فشل في كسر الحراك او احتوائه. فاستخدام شارع في مواجهة شارع، يعني فشل الأجهزة الأمنية في هزيمة الشارع المنتفض، ولجوء النظام لجماهيره، ليخلق مقارنة بينها وبين الشارع الثائر. وفي هذا إعراف واضح بان هناك شارع يقابل شارع النظام، و ان هناك حاجة للتنافس مع هذا الشارع، وهذا اقرار بضعف المشروعية و حاجتها للتأكيد.

هذا الوضع حساس لأنه يعني ان النظام قد بدأ يشعر بارتخاء قبضته الأمنية، و عدم قدرته على احتواء الحراك و هزيمته عبر سقوط الشق الاول من استراتيجيته التي وضعها لمواجهة الحراك و هو القمع و استخدام العنف المفرط، مما سيقوده حتماً لتنفيذ الشق الثاني لهذه الاستراتيجية بغرض الحفاظ على دولة التمكين و مكتسباتها. أي ان هذا هو اوان الانتقال لسيناريو إنقلاب القصر، لقطع الطريق امام حركة الجماهير، و استلام السلطة بدلاً عنها، للتأمر على انتفاضتها.

12 للشاعر علي عبد القيوم تغني بها الموسيقار محمد الامين

حديث "البشير" في وادي الحمار اليوم عن ترحيبه بتحريك الجيش لاستلام السلطة ان حدث، مع تهديده بان كل فار سيدخل جحره حينها، يعتبر تدشيناً رسمياً لسيناريو انقلاب القصر، وقراراً صريحاً بالفشل في قمع او احتواء الحراك عبر دعاوى التسوية. وهو اكثر اهمية من خطاب الدعاية السياسية لعلي عثمان الذي زعم أن الحراك لم يهز شعرة في النظام.

الواضح ان النظام في أزمة كبيرة، وانه يوازن ما بين خياراته، وانه قد نشط اخر خطوط دفاعه. فهو قد بدأ بالعنف المفرط الذي مازال مستمراً، ثم تراجع خطوة أخرى في مراكزه الدفاعية ليوواجه شارع بشارع، و دفع بالتوازي بأخر اوراقه و هي إنقلاب القصر. بالطبع سيواصل النظام القمع والعنف المفرط، و لن يعول على شارع المصنوع لأنه يعلم بانه غير حقيقي، لذلك سيضع كل ثقله خلف الإنقلاب المذكور خصوصاً في حال نجاح مسيرة الغد بأم درمان.

لذلك المتوقع هو ان يقابل النظام المسيرة بعنف لمنعها من ان تنتظم مواصلة للتحدي و دفع النظام الى الحائط من ناحية، و لعدم وجودها كشارع مقابل لشارعه المصنوع يفضح زيفه ويقلل من قيمته، و يهزم الغرض الأساسي منه ذو الطابع الدعائي و النفس اجتماعي. فوجود الحراك المنظم و الفاعل ، تكذيب مباشر للدعاية الفجة القائمة على الشارع المصنوع حتى وان كان اكبر من الناحية العددية.

لذلك المطلوب هو الارتقاء بمستوى تنظيم مسيرة الغد ، و العمل على أن تحقق اهدافها كما فعلت مسيرة القضارف اليوم بقدر الإمكان، مع الانتباه لتحريك النظام و تكثيف الدعاية المضادة لإنقلاب القصر ، و البحث في سبل تصعيد النضال ليأخذ شكل إضراب عام و عصيان مدني، يستبق اي إنقلاب قصر، او يستخدم كوسيلة لإسقاطه في حال حدوثه.

و قوموا لنضالكم يتبعكم النصر

إرادة الشعب غلبة^{١٣}

ما حدث في ام درمان اليوم هو تطور نوعي للحراك ، ليس من ناحية ازدياد عدد المشاركين فيه، بل من ناحية مستوى تنظيمه العالي و انخراط قطاعات واسعة من سكان المدينة فيه. فالحراك بدا متزامنا في عدة مواقع ، و كانت نواته في كل موقع تكبر ككرة الثلج، حتى اصبحت جموعه عvisية على التركيع. وها هو يحقق هدفه بالوصول إلى المجلس التشريعي للنظام ، و يقرر أبطاله الإعتصام هناك في نقلة لها دلالتها حتى و ان لم تكن محسوبة و مدروسة. فهي تعكس حساسية المناضلين تجاه ضرورية تنوع اشكال التعبير و تطوير الفعل الثوري و تنوعه.

و في هذا السياق، يجئ تقديم عدد من الاطباء لاستقالات جماعية، احتجاجاً على القمع والعنف المفرط الذي واجه به النظام المسيرة ، و الذي كان متوقفاً. كذلك المشاركة غير المباشرة في الحراك عبر الامتناع عن المشاركة في مسيرة تأييد النظام، شكلت مظهراً واضحاً من مظاهر دعم الحراك من مواقع المعارضة السلبية الصامتة، و أكدت أن مواجهة شارع بشارع دلالة ضعف و هزيمة، و هي مواجهة من الممكن تقويض حتى مظهريتها و دعائيتها عبر سلاح المقاطعة. كان من المتوقع ان ينجح النظام في صنع مسيرته جزئياً من ناحية عددية ليضع شارعته في مواجهة شارع الشعب، و لكنه فشل حتى في الحشد العددي، و جاءت مسيرته باهته و هزيلة حتى من الناحية العددية، في مواجهة شارع الشعب ذو العنفوان و المتدفق بمستوى فاق التوقعات الجامعة.

لذلك و كما توقعنا امس، واجه النظام شعبه و مسيرته بعنف غير مسبوق، كانت نتيجته ان اكتظت المستشفيات بالجرحى، و بلغ الأمر دخول المستشفيات و ضرب المرضى و الاطباء، و اطلاق الغاز المسيل للدموع داخل تلك المستشفيات. هذا السلوك يعكس مدى ضعف النظام و قلة حيلته، و يؤكد ان بديله الوحيد المتاح له هو المزيد من القمع لحين السقوط. فمحاولة كسر الحراك بعنف محسوب - على تطرفه - فشلت، و مقابلة شارع بشارع التي كانت نتيجة لفشل العنف بمفرده، تمخضت عن فضيحة كاملة الدسم، و تهديد كبير مجرميه علي عثمان

بالمليشيات غير النظامية وقع على أذان صماء و جاءه الرد عليه عملياً من الشارع و كتابة من بعض شرفاء الإسلاميين. لذلك المتوقع هو الاستمرار في القمع و العنف المفرط، لحين نضوج ترتيبات إنقلاب القصر و حسم الصراع داخل معسكر السلطة. و لهذا من الأفضل ان تتم قراءة الوضع بشكل افضل في موضوع الإعتصام امام المجلس التشريعي ، الذي يجعل من المعتصمين هدفاً سهلاً و يقود لخسائر لا داعي لها.

الافضل هو ان يتم البدء في تنفيذ إضرابات متدرجة من قبل تجمع المهنيين بحسب القطاعات المؤهلة و الجاهزة، مع تنشيط المظاهرات الليلية في الأحياء ، و القيام بإعتصامات رمزية تستمر لساعات فقط، و تنشيط الوقفات، مع البدء في تنظيم بعض الإجراءات الأولية للعصيان المدني. فإعلان إعتصام ليلاً دون الترتيب له بشكل جيد ، و دون حساب ردة فعل السلطة و اداتها القمعية، و دون ان يكون واسعاً من ناحية كمية، و دون ان تواكبه مظاهرات ليلية في معظم أحياء العاصمة، خسائره على الأرجح اكبر من فوائده. من المهم أن نؤكد بأن حراك اليوم، أكد أن تجمع المهنيين قد تبوأ مكانه كمركز شرعي للإنتفاضة، مؤكداً قدرته على تسيير مواكب كبيرة مصادمة، و تحقيق هدفه المعلن منها، و بهذا كرس نفسه كممثل لحركة الجماهير في اي خارطة سياسية قادمة. و هذا امر اساسي وجوهري، في حال الأخذ في الاعتبار القوى السياسية التي وقعت معه إعلان الحرية، و كونت معه تحالفاً تسيقياً. هذا بالطبع يضع على عاتقه البدء في وضع تصورات اكثر وضوحاً حول المرحلة الانتقالية في حال سقوط السلطة، و رؤية واضحة حول تشكيل الخارطة السياسية في حال سقوط النظام.

كذلك من المهم ملاحظة أن النظام قد بدأ في فقدان حلفائه الاقليميين، بإعلان السعودية اليوم دعمها للشعب و حراكه و عدم اهتمامها بدعم النظام، و أن جاء ذلك بصيغة دبلوماسية لسفيرها في القاهرة. و هذا امر دلالتة بالغة الخطورة، لأنه يعني ان حليفاً عسكرياً للنظام بدأ يشعر بانه لم يعد قادراً على الاستمرار و ان قبضته على السلطة ارتخت. و ثقل النظام السعودي في المنطقة، يعني انه اول احجار الدومينو التي ستتهار تبعاً اذا ازداد الضغط الشعبي و اتسع الحراك.

الخلاصة هي ان هناك نقلة نوعية تمت اليوم، و ان الحراك باتساع قاعدته الشعبية في مدينة ام درمان و ازدياد عدد المنخرطين فيه و تحقيقه لغاياته برغم القمع غير المسبوق، قد رسخ أقدامه و أقدم قيادته و اكسبها مزيداً من الشرعية. المطلوب هو عدم استعجال

النتائج، وتطوير المعركة و تنويع ادواتها، مع عدم الاصرار على تسهيل مهمة النظام القمعية بالتحول الى تكتيك الإعتصام الدائم الا بعد دراسته جيداً و الاعداد له. لذلك الافضل الان هو استخدام تكتيك الإضرابات المتدرجة، و الإعتصامات الرمزية او الوقفات، و بعض تكتيكات العصيان المدني، مع تنشيط المظاهرات الليلية، و استعادة حراك المدن التبادلي، و ابتداء اشكال الاحتجاج التي تناسب كل منطقة على حده مهما ضعفت هذه الاشكال فرمزياتها شديدة الأهمية. و عاش نضال الشعب السوداني

قوموا الى ثورتكم و احرسوا إنتصاركم

(١٠)

١١ يناير ٢٠١٩ م

شعبا شديد الباس ما بمسكو اب كباس ما بحبسو الترياس^{١٤}

جاءت الجمعة و لم يهدأ الحراك، بل تحول الى احتجاج يبدأ داخل المساجد المحسوبة على السلطة و المدعومة منها دعماً لا محدود. فالجماهير المنتفضة طردت احد أئمة السلطة الذي تحدث عن الخروج عن الحاكم من المسجد و منعه من الخطابة، في احتجاج بدأ من داخل المسجد. كذلك حول المصلون مسجد "عبد الحي يوسف" الى تظاهرة كبيرة منعه من عقد قران كان يزعم على عقده بعد الصلاة، و اضطرته للانسحاب من المحراب حين دعت للخروج و قيادة المظاهرة. و دلالة هذا الامر كبيرة باعتبار أن هذا المسجد حظي بدعم غير مسبوق من السلطة. فالمساجد خرجت من وظيفتها الأيدلوجية الداعمة التي اسندتها إليها السلطة بأمر الشعب، وهذا تطور ايجابي كبير.

كذلك تواصل انضمام مناطق جديدة للحراك مثل الجيلي، و الذي ميز حراكها انه استقبال بالتحية من بعض العسكريين فحملت الجماهير احد ضباط الصف منهم . دون القفز الى استنتاجات غير مؤسسة، نستطيع ان نقول بان الحراك قد بدأ تأثيراً ملحوظاً على ضباط

14 للشاعر محبوب شريف

الصف و الجنود او بعضهم على الأقل. كذلك تواصل الخطاب الإيجابي الداعم للحراك من بعض الإسلاميين امثال راشد عبدالقادر و مبارك الكودة، و هو خطاب مواجه لدعوات القتل الصادرة من بعض اركان النظام كعلي عثمان و الفاتح عزالدين. و الاخير الذي هدد بقطع رقاب المنتفضين، واجهته الجماهير بحصار منزله في اجراء استباقي هجومي، يعكس تحديا كبيرا ويؤكد ان زمام المبادرة في يد الجماهير لا في يد السلطة و زبائيتها.

لكن ما تقدم يجب الا يحجب عنا ما يحدث من تحركات مضادة للحراك محليا و إقليميا ودولياً، لأنها اهم من التهديدات التي يجب بالفعل التصدي لها، و ذلك باعتبار أن هذه التحركات ترمي إلى قطع الطريق امام الإنتفاضة و منعها من تحقيق اهدافها. و في هذا السياق تأتي التسريبات حول نية "البشير" تسليم السلطة للجيش تتويجاً للمسار الذي دشنه في خطابه بوادي الحمار، و الذي يواكبه زعم بان علي عثمان رافض لهذا التوجه و انه يهدد بمليشياته أيضاً لمنعه. و الواضح أن هذا هو إنقلاب القصر الذي حذرنا منه مراراً، و هو سيناريو لن يرفضه علي عثمان¹⁰ و لن يعارضه بأية حال، فقط سيعمل على أن يكون خليفة "البشير" من إسلامييه لا من أجنحة المؤتمر الوطني الاخرى. محاولة التبشير بهذا السيناريو و مزاعم الخلافات لابد من مواجهتها وفضحها، و هي في كل الاحوال دلالة على فشل السلطة في قمع الحراك و احتوائه.

كذلك لابد من التصدي لدعوة البليونير مو التي اطلقها اليوم عبر إذاعة البي بي سي، و التي تقوم على معادلة تضمن سلامة "البشير" مقابل تنازله عن السلطة. و ذلك لان هذه المعادلة خاطئة لما يلي من اسباب:

تعطي المعادلة "البشير" فرصة للهروب من تحمل مسؤولية ما ارتكبه من جرائم، و تشجع آخرين على ارتكاب مثلها مستقبلاً، و تؤسس لمبدأ الافلات من العقاب.

٢- تستهين بقدرات الشعب و تمكنه من اسقاط ديكتاتوره و محاسبته، بغض النظر ان تم ذلك في هذه الجولة او غيرها.

٣- تتناسى بوضوح ان "البشير" قد ولغ أصلاً في دماء الناس في هذا الحراك و ان اي فرصة لمنعه من ذلك لم تعد منظورة.

٤- ان افلات "البشير" من المحاسبة العادلة استهانة بدم جميع ضحاياه و إعفاء له من
15 علي عثمان محمد طه قيادي بالمؤتمر الوطني ونائب رئيس سابق وقائد كتائب الظل

جرائم يشيب لها الولدان.

٥- ان "البشير" ليس فرداً بل عصابة كاملة و ضمان سلامته الفردية لن يشجعه على ترك السلطة. فأفراد أسرته المجرمين سيبحث لهم عن ضمانات أيضاً وربما مدد ذلك لبعض المجرمين الاخرين من عصابته الحاكمة. وهذا يعني افلات مزيد من المجرمين من العقاب.

مفاد ما هو وارد أعلاه، هو ان البليونير مو الذي يدعو الى الحكم الرشيد، اخطأ في دعوته لتكريس مبدأ الافلات من العقاب في بلاده، بالرغم من انه اجتهد و بحسن نية.

و لا يجوز بالطبع ان تسوق معادلة مو على اساس انها محاولة لخلق حالة شبيهة بما تم في جنوب افريقيا من تجربة لتفكيك النظام و تدشين عدالة انتقالية. و ذلك لان تلك التجربة كان بها طرفان، الطرف الذي في السلطة وافق على تفكيك دولته العنصرية و الانتقال لدولة ديمقراطية مع القبول بعدالة انتقالية، و في السودان الطرف الحاكم متشبث بالسلطة و مستمر في ارتكاب الجرائم و رافض للانتقال اصلاً ناهيك عن القبول بالعدالة الانتقالية.

مفاد ما تقدم هو أن الحراك قد تجذر واصبح قراراً شعبياً من الصعب التراجع عنه، و ان السلطة في حال دفاع شامل و ضعف اكيد دفعها للتهديد باستخدام مليشياتها التي هي بالفعل تستخدمها و تقتل المتظاهرين بواسطتها، و نشط الباحثون لها عن تعويم و هبوط ناعم في محاولاتهم الجادة لفعل ذلك، مما يشي بحدوث تطورات اسرع و يسرع من ايقاع سيناريو إنقلاب القصر، و يؤكد ضرورة اليقظة. و عاش نضال الشعب السوداني

وقوموا لانفاضتكم فقد انتهى زمن التسويات مع الجلاد

(١١)

١٣ يناير ٢٠١٩ م

ارفع صوتك هيبة و جبرة
و خلي نشيدك عالي النبرة^{١٦}

اتسع الحراك و تمرس في تنظيم مسيراته، فعجزت القوات الامنية عن منعه، و تعثرت

16 للشاعر محبوب شريف غناء الموسيقار محمد عثمان وردي

محاولاتها لوقفه. أصبحت تكتيكات التجمع و الانطلاق افضل ، و ايقاع المسير و حماية المواكب عبر تكتيكات الكر و الفر تقدمت بصورة ملحوظة. أضاف الحراك لبنيته جميع المواطنين واصبحت الاسر بأكملها مهمومة بالمشاركة ، و تبارت المدن في مقاومة السلطة. ما حدث اليوم في مدينة بحري، يؤكد ان السلطة اصبحت عاجزة عن قهر الحراك. فبالرغم من استدعائها لكافة ادوات قمعها و احتلالها للميادين ، و خردقة كل ركن في المدينة بكادر قمعها، تمكن الثوار من بدء تحركهم الذي ظن الكثيرون انه مستحيل في ظل هذا التواجد الأمني الكثيف، في مواعيد المحددة. "من كل فج جو" تماماً عند الموعد في الواحدة، و في نفس المكان المحدد للتحرك المحتل امنيا، و تقدموا لحراكهم في جسارة غير مسبوقه. تمكنوا من صنع خمس مسيرات ، و من تشتيت القوى الأمنية بتحركاتهم، و حافظوا على سلمية حراكهم رغم ما كينة القمع المروعة.

جميع احياء بحري انخرطت في الحراك دون استثناء، ظاهرتهم الحاج يوسف بحراك ذكي لتخفيف الضغط الامني، و اكب حراك في بعض احياء ام درمان. تزامن ذلك مع خروج بعض المدن الإقليمية كالفاشرو بارا و مروى ، و حتى قرى كأمرى، و كانت مدني كمهدا في الميعاد. وهذا يؤكد ان الحراك اصبح اكثر تجذرا في بعده الشعبي و أكثر تنظيماً مع ارتفاع وتيرة التنسيق بين اطرافه.

واكب هذا الحراك ارتفاع في ايقاع التحدي شمل الكثيرين ممن تصدوا في وسائط التواصل الاجتماعي لتهديدات منسوبي النظام، حيث كانوا من فئات اجتماعية مختلفة. و مارس الحراك الثوري وظيفته في كي الوعي و احداث فرز لا يستثني معسكر السلطة، فتوالت تسجيلات إسلاميين سابقين ترد على تهديدات منسوبي النظام، حتى وصل الامر الى مجموعات منسوبي المؤتمر الوطني نفسه نساءً و رجالاً. و هو أمر يشي ببداية تصدع هذه المنظومة، و يحتم وضع تصور لكيفية توسيع هذا الشرخ ، لان التصدع في هذا المعسكر و اضعافه هو احد شروط الانتصار.

مكاسب الحراك يجب الا تتسببنا ان معسكر السلطة مازال يقاوم ، و انه متشبث بالسلطة وليس في وارد ان يفاوض او يقدم أي تنازلات. يقويه معرفته بوجود من يتامر على الحراك و ان احنى راسه لعاصفته في معسكر القوى المنتفضة، و دعم دولي مازال يحظى به لتبعيته المطلقة للخارج بحكم طبيعة قواه و ضعفه و حاجته. لذلك لا بد من البناء على ما تم، لقطع الطريق امام التآمر على الحراك، و الانتقال إلى مرحلة الإضرابات المتدرجة المتوجة

حتما بالعصيان المدني. ولا بد ان تتسلح قيادة الحراك في هذه المرحلة ببرنامج واضح وتفصيلي لمرحلة ما بعد سقوط النظام، تحدد فيه شكل التغيير المطلوب، و تفاوض على أساسه في لحظة ظهور قوى داخل القوات المسلحة راغبة في دعم الحراك و تمكينه من استلام السلطة. كذلك توظفه في خلخلة معسكر السلطة الذي يتماسك في بعض أجزائه لمجرد خوف البعض من مؤيديه بل ومنسوبيه مما هو ات. لذلك وضع مثل هذا التصور البرامجي مع المهام والآليات، مهمة عاجلة لا تحتمل التأجيل، وقراءة الفرز داخل المؤسسة العسكرية لتحديد مدى استعداد قطاعات من الرتب الوسيطة و صفار الضباط للانحياز لشعبها و دعم الحراك، امر شديد الأهمية. هذا مع استبعاد واضح لجنرالات النظام لانهم جزءا لا يتجزأ منه .

من المهم وضع برنامج الخطوات التصعيدية وتمليكه للجماهير ، وعدم الاكتفاء بالعموميات التي تؤسس للانتقال الى مراحل اعلى، دون استعجال او تباطؤ في الانتقال لتلك المراحل حتى لا تفلت اللحظة الثورية من ايادي الثوار. فالنظام يراهن على الوقت و على ارهاق الثوار وتيئيسهم من حراكهم و من تطاول امده بدون افق، مع بث دعايته المسمومة بأن قيادته لا مشروع لها ولا آليات لها لاستلام السلطة. لذلك يجب وضع تصور يهزم هذا التوجه، و يملك الجماهير ادوات خطابها و آليات تنفيذ خطواتها القادمة. الوضوح حول الإضراب العام و تنفيذه كفعل تراكمي، و البدء في اجراءات العصيان المدني من البسيط للمعقد، واجبات راهنة و آنية يجب التفكر حولها دون تباطؤ او تأجيل.

قصارى القول هو ان الجسارة مع التنظيم ، هزمت آلة القمع و فاجأت النظام بما لم يتحسب له، و أكدت أن حركة الجماهير قد تملك ادواتها و هي تسير بخطوات واثقة في طريق الإنتصار، بعد ان اصبحت حركة شاملة لا تقتصر على فئة دون اخرى، و تجذرت كهبات مدن بأحيائها كاملة. و هذا يستلزم التقدم خطوة للأمام بإعداد تصور واضح يحدد المهام والآليات للفترة الانتقالية ، مع اتخاذ خطوات تصعيدية في اتجاه اسقاط النظام عبر الإضراب العام والعصيان المدني. و عاش نضال الشعب السوداني

قوموا لثورتكم و صدعوا هجومكم ليستقط النظام

هوي يا بنية ان صابك مس العصيان المدني وبس^{١٧}

تماماً مثلما كان متوقعاً كان شعبنا في الموعد ، مكذباً لآمال النظام ورافعاً عالياً راية التحدي. انتظمت مسيرته في وسط الخرطوم رغم الكثافة الأمنية و اتساع رقعة العنف و تنوع اساليبه، مع اشتداد حركة الاعتقالات العشوائية. و اكبت هذه المسيرة مظاهرات في عدد من أحياء المدينة و كانت بري حاضرة كالمعتاد. كذلك واصلت المدن الإقليمية الحراك و تحدث بعضها اوضاعها الاستثنائية كالتضاريف و عطبرة، و التحقت مناطق جديدة بالحراك كأربجي في الوسط و حفير مشوي في الشمال.

لم يكن للنظام في مواجهة هذا الحراك المصمم و العنيد الا القمع المتطور في أساليبه و عنفه، حيث أضاف لآلياته السابقة الاقتحام العشوائي للبيوت في بري، و ضرب المواطنين داخل بيوتهم و اعتقالهم، بل و حرق المنازل كما حدث في الديوم الشرقية حسب الفيديو المتداول، بالإضافة إلى الإفراط في استخدام الرصاص الحي ، حيث قدم شعبنا شهيدين في حراك اليوم، غير اصابات عديدة بالرصاص المطاطي. فوق ذلك بدأت الأجهزة الأمنية في منع الاطباء من دخول المناطق المستهدفة ، و منع المواطنين انفسهم من اسعاف المصابين و اعتقال من يقوم بذلك، مع محاولة اغلاق المستشفيات امام المصابين و مواصلة الاعتداء على المستشفيات و ضربها بالغاز المسيل للدموع كما حدث لمستشفى الفيصل اليوم.

العنف المفرط و الهستيرى الذي استخدمه النظام ، هو محصلة طبيعية للطريق المسدود الذي يسير فيه . فالواضح من التنوير الذي اعقب اجتماع قيادة حزب الحكومة امس ، انه لا يرى في الحراك مهدياً حقيقياً للنظام. و هو يرغب في إعادة الحراك من مستواه السياسي لمستوى مطلبى معالجته تقتصر على مخاطبة أزمات مطلبية عاجلة، و مقابلة من يرفض تخفيض السقف هذا بقمع غير مسبوق. فهو يتوهم ان توازن القوى ما يزال في مصلحته، لان قواته الأمنية مازالت متماسكة و لم تنقسم، و لان الحراك برغم اتساع رقعته و انتظامه

17 للشاعر محمد الحسن سالم حميد

و تصميمه لم يشمل القطاع الاوسع من السكان، و لان المظاهرات لوحدها لا يمكن ان تسقط النظام، و لأن المجتمع الدولي معه كما صرح بذلك.

و في خضم ذلك ينسى النظام بان المبادرة بالفعل قد اصبحت في يد الحراك ذو المطالب السياسية، و ان هذا الحراك اكتسب شعبية تجعل تركيعه عبر العنف فقط امر غير منظور، و ان مزاجه العنف بالمعالجات المطلوبة قد فات أوانه، و ان تماسك آلة قمعه و قواته الأمنية رهين بمدى قدرة الحراك على الاستمرار و تنويع تكتيكاته، و ان الحراك اثبت انه في حالة اتساع لا في حالة انحسار رغم شراسة القمع، و ان المظاهرات سيبدأ مواكبتها بإضرابات متدرجة حتى الوصول الى إضراب عام و عصيان مدني، و ان العامل الخارجي و موقف المجتمع الدولي متحول و هو رهين بمدى صمود الحراك و التحول في ميزان القوى الداخلي الذي لن تعالجه رشوة زيادة الرواتب التي لا يعرف من اين سيمولها النظام.

صحيح ان العامل الخارجي حتى الان يصب في مصلحة النظام بصفة عامة و مازال مع عدم إسقاطه و داعماً لهبوطه الناعم، و لكن الامر الذي لم ينتبه النظام له هو ان المجتمع الدولي قد تحرك خطوة في اتجاه رسم معالم تعويم تستلزم التخلي عن رأس النظام و عصابته، مع المحافظة على جوهر النظام و تبعيته. الناظر لتغطية قناة الجزيرة للحراك و تقاريرها، يتضح له ان الهجوم مركز على شخص الرئيس لا النظام بأكمله، و من يقرأ مقال عزمي بشارة التحليلي حول الدروس المستفادة من الثورات العربية، يتضح له ان المطلوب هو المساومة مع جزء من النظام لضمان نجاح الحراك، و المتأمل في قراءة مجموعة الأزمات الدولية تجبئه نفس الحقيقة، و المتابع لمواقف الدول مثل الترويكا التي أصدرت بيانها و صمتت، و تصريحات موغريني عن موقف الإتحاد الاوروبي، و موقف دول إقليمية داعمة للنظام او حليفة عسكرية له، يصل الى أن المجتمع الدولي قد انتقل من مربع دعم تعويم النظام بأكمله، الى تعويم قسم منه قادر على الحفاظ على جوهره مع التخلص من الجزء الذي يعيق عملية التعويم و الهبوط الناعم. و موقف دولة الإمارات مؤشر لهذا التحول بالرغم من انه يجيء في إطار الضغوط و المساومة للحصول على المزيد من التنازلات من نظام في حالة ضعف واضح.

الدروس المستفادة مما حدث اليوم، هي ان النظام ليس لديه اي حلول سياسية لأزمته، و انه ما زال مصراً على استخدام حوار الوثبة كآلية وحيدة لمعالجة الأزمة السياسية و يرفض الانتقال لنظام جديد و لدولة لكل مواطنيها، و انه يراهن على كسر الحراك عبر توسيع

دائرة العنف و تطويره نوعياً. و المطلوب في هذه الحالة هو فضح خط النظام السياسي و هزيمته، والتصدي لقمعه و عنفه بما يلي: نقل الحراك لمرحلة اعلى ببدء الإضرابات المتدرجة بدءاً من القطاعات الجاهزة، و حسبما هو منشور سيبدأ المعلمين يوم الاحد ، و البيطرة يوم الاربعاء، و حتماً ستلتحق بهم القطاعات الأخرى تباعاً كل قطاع حسب ظروفه. أيضاً يجب البحث في تطوير تكتيكات التظاهر و المسيرات و مدى إمكانية جعلها شاملة لكل أحياء العاصمة في لحظة الخروج، مع بحث كيفية استدامتها، كذلك يجب تطوير تنظيم المواجهة و الانسحاب المنظم لتقليل الخسائر، مع التفكير في سبل افضل تمنع قوات الامن من اقتحام الاحياء و البيوت، وبحث طرق لتنسيق افضل لحراك المدن الإقليمية و الاستفادة منه. بالإضافة إلى ذلك، يجب البحث عن سبل افضل في مخاطبة المجتمع الدولي، و توضيح ان أي مساومة مع جزء من النظام، تستلزم ان يخرج هذا الجزء الى العلن مصرحاً بقبوله للتحويل و الانتقال، و منتقلاً من وضع الرفض لقراءة النظام الى الاحتجاج المنظم عليها. و بما ان مثل هذا الجزء غير موجود، و ان النظام في سبيله حتماً لفقدان السيطرة، فإن مصالح هذا المجتمع الدولي هي مع اسقاط النظام. هذا النشاط بالحتم يستلزم تطوير خطابنا و سبل توصيله، بما في ذلك ادواتنا الإعلامية.

الخلاصة هي ان حصاد اليوم كبير، لأنه أولاً فضح خطأ تقدير حزب الحكومة للوضع و أكد خطل قراءته، و لأنه هزم عملياً محاولة خفض سقف الحراك و إرجاعه لحراك مطلبية، و لأنه أكد أن النظام لا يملك حلاً للأزمة السياسية و لا يستطيع معالجة الانسداد السياسي، و لأنه أيضاً اعاد تأكيد أن القمع لن يقود لاحتواء الإنتفاضة و ان الشعب مصمم على اسقاط النظام. لكن ذلك لا يجب ان يحجب حقيقة الحاجة لتطوير خطاب قوى الحراك ، و تصعيد نشاطها، و تفعيل ادواتها كالإضرابات و وصولاً للعصيان المدني، مع تطوير تكتيكاتها في مواجهة العنف المفرد لحماية الحراك. و عاش نضال الشعب السوداني قوموا لانتفاضتكم نظموا إضراباتكم وصولاً لعصيانكم المدني الشامل

سلام لكم جميعاً. المؤتمر الشعبي منطلقه هو مشروع شيخه حسن الترابي، المبني على ما يسمى بالنظام الخالف. نجاح الحراك و سقوط النظام يعني إستحالة تنفيذ هذا المشروع، لان مرحلة الانتقال الناشئة عن تحول راديكالي تنتج خارطتها السياسية المستحيل التحكم فيها. لذلك لا بد من هبوط ناعم لتنفيذ مشروع الشيخ الذي دخل حوار الوثبة اصلاً من أجل تنفيذه. وهذا الحزب بالطبع لا يقول ذلك علناً، بل يتعلل في مواجهته للحراك بأمر أخرى كالإقصاء و رغبة الشيوعيين في الحكم لأربع سنوات دون تفويض شعبي، و حزبية تجمع المهنيين ، و غياب المؤسسات و الخوف من الفوضى. الأمر ببساطة هو ان نجاح الحراك يعني سقوط النظام الخالف . المؤتمر الشعبي يرغب في أن يقبل الجميع بمخرجات حوار الوثبة و يعتمدها اساساً للتحول، باعتبار أن المشكلة في توصيف الترابي مشكلة حريات، و يحصل انتقال تكون به عدالة انتقالية شبيهة بما حدث في جنوب افريقيا، حتى يحافظ على مشروع شيخه و مستقبل الحركة الإسلامية. و هو لا يرغب في ثورة تصل لمنتهاها، بل يريد حراكاً يلزم المؤتمر الوطني بتنفيذ مخرجات حوار الوثبة التي تلكأ في تنفيذها، و يسمح بتطبيق مشروع النظام الخالف.

و ما زال المؤتمر الشعبي يتوهم ان رسم الخارطة السياسية السودانية ملكية خالصة له، و ان لديه الحق في وضع هندسة لها وفقاً لتصوره و فرضها على الواقع الاجتماعي السياسي. و بالرغم من السقوط المربع لهذه الفكرة بسقوط عرابها على يد تلاميذه ، الا أن حزبه ما يزال متمسكاً بها، تدغدغ أحلامه إمكانية حجز مكان متميز لحركة إسلامية موحدة في المستقبل السياسي، وتدفعه غريزة الدفاع عن النفس و الخوف من المحاسبة. و دتمتم

يبدو انني لم ارسل لك اخر تحليل، سوف ارسله لك ادناه. المجتمع الدولي انتقل من مرحلة تعويم كامل النظام الى تعويم جزء منه يحافظ على جوهر النظام. هو اقرب الى مشروع المؤتمر الشعبي المذكور اعلاه. الارجح هو تقديم مشروع سياسي بدأ بحديث المؤتمر الوطني حول لم الشمل اليوم او امس. استدعاء "البشير" من قبل التنظيم الدولي للأخوان، هو في تقديري لإخطاره بان المشروع في خطر، و هو اهم من شكل النظام و مظهره. سوف يتم

تبليغه بضرورة طرح مشروع سياسي حقيقي يخاطب الازمة، حتى لا يتدخل المجتمع الدولي لدعم الحراك في حال استمراره واتساعه. هذا هو توجه الامريكان بالطبع، وبالتبعية دول الجوار الإقليمية. هم ضد إنتصار الحراك الذي سيغير الخارطة السياسية و ينتج دولة مستقلة ذات سيادة، لكنهم يفهمون ان الحراك اصبح مهدداً للنظام و لا بد من احتوائه و قطع الطريق امامه. في حال فشل التنظيم الدولي في اقناع "البشير" بطرح مشروع سياسي مقنع لانتقال سلس لا يغير جوهر النظام، سوف يكون البديل هو الإنقلاب عليه من داخل منظومته في صورة إنقلاب قصر . وذلك لان التدخل المباشر من قبل المجتمع الدولي، يستلزم قراراً من مجلس الامن لن تسمح روسيا بإصداره. فهي صاحبة مصلحة في بقاء النظام، الذي وفر لها موطناً قدم في البحر الاحمر - وهو بحيرة أمريكية- لأول مرة في تاريخها، بتوقيعه لاتفاقية تسمح برسو سفنها الحربية في موانئ السودان ، بمعدل سبع سفن في المرة الواحدة، و كذلك استجار النظام بها من أمريكا.

بالمناسبة، الجيش برتبة الوسيطة و صغار ضباطه، لن يتدخل الا في حال اتساع الحراك و تحوله لإضراب عام و عصيان مدني. لذلك في تقديري ان ايقاع سيناريو المجتمع الدولي لتعويم جزء من النظام يحتفظ بجوهره سوف يكون اسرع.

التدخل الدولي المباشر، سوف يحدث في حال ان امريكا قررت ان مصالحها في خطر داهم، بمستوى يجعلها تتجاوز المجتمع الدولي و قرارات مجلس الأمن و تتقدم لاحتلال البلد كما حصل في العراق، و هذا مستبعد جدا حالياً

مودتي

من كل فج جو ليل السجن فجو^١

لم يعد هناك أي شك الآن في أن الحراك قد تسيد شارعته وامتلك زمام المبادرة تماماً و أصبح هو صانع الحدث. فحراك اليوم الذي نجح نجاحاً غير مسبوق، أكد أن السلطة قد فشلت في قمعه و استئصاله كما كانت تتوهم، و فشلت أيضاً في احتوائه و تهميشه. كذلك أكد أن تجمع المهنيين ليس شجعاً كما تحاول السلطة اتهام منسوبيها و بعض قنوات الإعلام، بل قيادة للحراك مسموعة الصوت، قادرة على تسيير عدد من المواكب يصعب احصاؤها.

فمواكب اليوم نجحت في شد اطراف القوى الأمنية المنهكة اصلاً و ابطلت مفعولها و قللت الخسائر، عبر شد اطرافها بتعدد مراكز الحراك وسعة انتشاره، و أكدت أن قدرات السلطة على قمع الحراك في تناقص. فكادها المستهلك في عملية القمع المستمرة طوال هذه الفترة، من الواضح انه في حالة ارهاق، سيزداد حتما حتى يصل الجهاز القمعي لمرحلة الانهيار التام. فهو لن يقدر على الاستمرار في حالة استعداد مستمر لفترة اطول، و هو كذلك يفتقر إلى مصادر بشرية متجددة، في حين ان الحراك يجدد قواه عبر اتساع رقعته يومياً. و هذا يؤكد ما ذكرناه سابقاً من ان كتائب ظل علي عثمان هي بالفعل في الشارع، و هي التي تقتل الناس، و هي أيضاً ضمن آلة القمع التي انهكت و لكنها طبعا لم تنهار بعد، و ما زالت ستوظف لقمع المتظاهرين باستخدام العنف المفرط.

مفاد ما تقدم هو أن النظام الذي خسر مناصريه اولاً ، ثم فشل في خلق شارع في مواجهة شارع حتى من ضمن منسوبيه ثانياً، و فشل في حشد عضويته التنظيمية لممارسة اي نشاط جماهيري و لو حتى محاولة كسر إضراب ثالثاً، ها هو يترنح و يفشل في مواصلة قمعه للحراك بعد ان اتسعت رقعته و تملك شارعته و نظم نفسه و قدم قيادته الموثوق بها.

مقتل النظام هو قراءته الخاطئة لطبيعة الحراك منذ بدايته، حيث تعامل معه على انه حراك مطلبي لا سياسي. و بنى على ذلك استراتيجية لهزيمته عبر القمع المباشر و العنف

المفرض، مع محاولة لمعالجة الاسباب المطلوبة و لو جزئياً. و بما انه اعتبره كحراك العام ٢٠١٢م ، توهم انه يستطيع ان ينهيه بقتل عدد من المتظاهرين و اخافة المواطنين بخطاب امني لعزل ناشطيه، ومصاحبة ذلك بحملة اعتقالات واسعة.

هذه القراءة عيبها انها مبنية على جهل بعلاقة الجدل بين السبب و النتيجة، و كيف أن النتيجة تصبح سببا لنتيجة اخرى و يستحيل ان تعود لتصبح هي نفس السبب الذي انتجها. فمحاولة ارجاع الحراك من مستواه السياسي و هو نتيجة السبب المطليبي، الى مستواه المطليبي مرة أخرى مستحيلة. و المطلوب كان هو الخروج بمشروع سياسي يعالج المستوى الجديد للحراك ، مع عدم إهمال البعد المطليبي. و لكن السلطة المستعلية على الواقع ، لم يكن لديها مشروع سياسي من الممكن ان يحتوي الحراك او ان يصل لتسوية معه، وهذا هو سبب مازقها الحالي.

فهي بقدر فشلها في قمع الحراك داخليا الذي اوضحناه اعلاه، فشلت في الحفاظ على الدعم الدولي الذي كانت تحظى به، و الذي تراجع بشكل دراماتيكي مع اتساع الحراك و استمراره وعجزها المخزي امامه. فالمجتمع الدولي المناصر للهبوط الناعم ، لم يجد بداً من ترك رغبته في تعويم كامل النظام، للانتقال الى موقع الرغبة في تعويم جزء منه عبر مشروع سياسي. وهذا التحول يتضح من موقف البرلمان الاوروبي و دعمه للمحكمة الجنائية الدولية، و من موقف الحكومة الأمريكية الاخير، و من موقف دولة قطر ، و مما كتبه صحافة الإمارات، و من تصريحات صحفيين على إطلاع على موقف الحكومة المصرية رغم إرسالها لأدوات القمع للنظام، و من تغطية قناتي الجزيرة و العربية للحراك، و من موقف الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين الذي يعكس موقف التنظيم الدولي للإسلاميين. و هذا يعني ان المجتمع الدولي الان يبحث عن تسوية سياسية. فهل قوى الحراك مستعدة لهذه التسوية؟

تسوية المجتمع الدولي التي يرغب في تمريرها، هي المحافظة على جوهر النظام و التضحية بمظهره، و هي تسوية لا تفي بمتطلبات الانتقال من دولة التمكين الى دولة كل المواطنين. و هولن يتزحزح عن موقفه هذا و يقبل بتفكيك دولة التمكين، الا في حال استمرار الحراك في السيادة على الشوارع. لذلك على كل الوطنيين أن يستمروا في حراكهم بتجديده و الاستمرار في تنويع تكتيكاته و دعمه بالإضرابات المتدحرجة و الوقفات و بعض مظاهر العصيان المدني. بماوابة ذلك يجب طرح افق التسوية المقبولة للحراك بوضوح ، و هي تسوية أساسها و

حدها الأدنى هو إعلان الحرية و التغيير، و طرفها الآخر من النظام هو الجزء منه الذي يقبل بهذا الإعلان، و هو لا يشمل قياداته و لا جنرالاته و لا حزبه كمؤسسة تعمل تحت قيادته الحالية. فلتتقدم الرتب الوسيطة و صغار الضباط في الجيش و توافق على الإعلان و تفاوض من أجل الانتقال و حمايته. و حينها يصبح التفاوض على الانتقال ممكناً.

و لكن حتى نصل الى تلك المحطة، لا بد من مواصلة الضغط على السلطة، و استمرار الحراك و توسيعه و تنويع تكتيكاته، حتى يركع النظام و تخرج القطاعات الراغبة في التفاوض الجدي للانتقال منه، او ينفرد عقده و يتصدع و يصبح لزاماً حينها على الرتب الوسيطة و الضباط الخروج علناً للتفاوض. فبدون استمرار الحراك، سيناريو إنقلاب القصر يصبح اقرب السيناريوهات للتحقق و بدعم دولي واسع.

قوموا لانتماضتكم و وسعوا حراككم فبشائر النصر قد لاحت

(١٥)

٣ يناير ٢٠١٩ م

يا القطر يا السكة الحديد
و يا رجال في الميناء البعيد
شدو حبل اليوم السعيد
شايفو قرب و احلالي^{١٩}

الناظر لإنتماضة شعبنا في شهرها الثاني ، لا بد أن يصل إلى نتيجة واضحة هي أنها قد أنتجت خارطة سياسية جديدة ، قبل أن تنتج نظاماً جديداً في خواتيمها كما نأمل. فهي قد نجحت و بإقتدار في توحيد المعارضة السياسية بشقيها المناضل من أجل التغيير عبر التفاوض، و الآخر الذي رفع شعار إسقاط النظام عبر الإنتماضة الشعبية . فالحراك وحد نداء السودان و قوى الاجماع الوطني على أرضية إسقاط النظام عبر إنتماضة شعبية لخصت همها بجملة بسيطة هي " تسقط بس " ، و إنتهى من الجدل حول أي الطريقتين أجدى لتطور المقاومة السودانية وإسقاط النظام. و نجح تجمع المهنيين في تجميع كل القوى المعارضة للنظام و نسق نشاطها بموجب إعلان الحرية و التغيير، الذي أجمعت عليه كل

19 للشاعر محبوب شريف

القوى الراغبة في الانتقال من نظام إلى نظام.

في المقلب الآخر، بدأ التصعد واضحاً في معسكر السلطة، حيث فقدت ٢٢ حزباً حليفاً لحزب الحكومة، أعلنت انسحابها من الحكومة و إنسلخت من النظام، وكذلك إتتحق بهذه الأحزاب مؤخراً حزب الأمة الفيدرالي. أما حزب المؤتمر الشعبي الذي مازال شريكاً في الحكومة، فهو يشهد تمللاً قاعدياً و إستقالات جماعية من بعض عضويته، و مشاركة فعلية في الحراك من بعض منسوبيه. و حزب الحكومة نفسه يعاني من أزمة في حشد و تعبئة عضويته، و فشل ذريع في توظيفها في مواجهة الحراك، بل تملل و تبرؤ بعض كادره من السلطة و جرائمها في وسائل التواصل الإجتماعي، و نقاشات نقدية في بعض قروبات عضويته بما فيها تلك التي تضم كادره الإساسي و الأمني. و هذا يؤهل هذا الحزب لفرز قد يكون حدياً في حال إستمرار الحراك.

اللوحه أعلاه أو الخارطة السياسية أعلاه، تعني أن الحراك الذي أصبح همماً اجتماعياً و ثقافة و إمتلك كل البيوت، قد تحول إلى قوة صانعة للسياسة و للحدث السياسي، و أنه نجح في خلق حاضنة إجتماعية فاعلة، تمكنه من الصمود و الإنتصار و تمنعه من الإنكسار. فالحراك الذي يقود لتصدع في بنية السلطة، و يعيد تكوين الخارطة السياسية، و يوحد المعارضة المنقسمة، هو حراك في حالة هجوم و إنتصار ، يؤهله لفرض الإنتقال و إسقاط النظام إن تمكنت قيادته من حسن إدارته و توظيف قدراته. و لكن يجب أن نفهم بأنه لا يمكن أن يسير في خط مستقيم أو أن تكون كل تكتيكاته ناجحة و كل دروبه سالكة، لأنه عملية ثورية بالغة التعقيد، تستلزم قراءة القوانين الخاصة التي تحيط بها، كضرورة إدراكها هو الذي يقود إلى الحرية.

في ضوء ذلك ينظر إلى الخطوة النوعية التي إتخذها التجمع من خلال الدعوة لإعتصامات في الأحياء، و رؤية أنها حققت أهداف كثيرة لم يكن من ضمنها الكثافة العددية أو إسقاط النظام. فالإعتصام المحدود و المؤقت، حقق مهمة تجميع كل أبناء حي في حيهم، و أشرك الأسر في الحراك في ظروف حماية أفضل من ظروف التظاهر، و سمح بتحديد ناشطين من الممكن أن يصبحوا قلب الحراك و لجانته التي يتم إستكمال تكوينها في الأحياء، كما سمح بظهور نشاطات فنية و إبداعية مواكبة في ساعاته، و أكد إمكانية تنوع الحراك، حيث تحول نشاط الأحياء التي حرمت من ميادينها بواسطة أجهزة القمع الى مواصلة للتظاهر. كذلك أرهقت الإعتصامات المعلن عنها أجهزة السلطة، و أجبرتها على تعويم الميادين بالمياه، و

على حشد عناصرها الأمنية بكثافة في تلك الميادين، و لكنها منعتها في نفس الوقت من ممارسة هوايتها في قتل المتظاهرين. وبالطبع كان إعلان تلك الإعتصامات لثلاث ساعات فقط امرأً حقيقياً و ذكياً، مكن من دراسة إمكانية اللجوء إليها و مدى الحشد المتوفر لتنفيذها، و مدى إمكانية حمايتها، و ما هي القدرة في دعمها لوجستياً، و ما هي آليات السلطة في مواجهتها، و كيف يمكن أن تكون رديفاً لوسائل أخرى، و ما هي مواطن الضعف التي واكبتها. و بأخذ ما تقدم في الإعتبار، يتضح أن هذه الخطوة كانت ناجحة و أدت ما هو مطلوب منها، و أصبحت جزءاً أصيلاً من التراكم الثوري في إتجاه إسقاط النظام.

و بلا شك أن تواصل المظاهرات و المسيرات ، ظل هو السلاح الأمضى الذي تملكه جماهير الحراك، حيث واصلته بإقتدار و مثابرة في العديد من المواقع و المدن، و اكبته موجة إعتقالات موسعة تعكس هلع النظام و رعبه، و تؤكد أنه ليس لديه حل في مواجهة هذا الحراك. و من المهم أن ننوه في إطار تطور الفعاليات و تنوعها، إلى إحياء ذكرى شهداء بورتسودان الذي جاء مهيباً، و إلى الإجراء المتقدم و غير المسبوق الذي قام به العاملون بالميناء الجنوبي، الذين حالوا دون تسليمه للشركة الفلبينية بعد خصخصته، و إعتصموا به و أغلقوا بابه بالحاويات. و هذا الإجراء فيه تحول نوعي لأنه إنتقل بالجماهير من الإحتجاج على تصرفات السلطة و رفضها، إلى منع النظام من فرض إرادته على الجماهير و تجريده بالتالي من سلطته.

و من ضمن إنجازات الحراك ، إنضمام تجمع أساتذة جامعة الخرطوم إليه، و الخروج بمبادرة تسعى إلى إخراج البلاد من ورتطتها و تحقيق إنتقال سلمي للسلطة. و بالرغم من تخوف البعض من المبادرة و القول بأنها شكل من أشكال الهبوط الناعم، تبقى المبادرة إبناً مشروعاً للحراك ، ممسكاً بجوهر مطالبه المتمثل في إسقاط النظام. و لا يقلل من شأن هذه المبادرة ما اصاب الجامعة من خراب و تسييس، و لا أن عدد مقدر من الأساتذة الذين وقعوها إسلاميين. لان المهم هو أنها انجازت للحراك برغم كل ما حدث، و أن قيادة الحراك واعية لما تريد، و لن تسمح لاحد بأن يحول هذه المبادرة الإيجابية إلى مظلة هبوط ناعم للنظام. و من المهم أن نوضح بأن محاولة ربط هذه المبادرة ببحث النظام المحموم لمن يعومه و يسمح بعبوره كنظام، كما يتجلى من كتابات بعض صحفائه الذين بدأوا يتحدثون عن هشاشة الدولة و ضرورة وجود عقلاء لمعالجة الأمر، و ذلك لأن هذه المبادرة سابقة لهذه الكتابات و إن تزامنت هذه الكتابات مع الفعالية الأخيرة للأساتذة، كما أن الكثير من

الأساتذة الوطنيين بالجامعة هم من صناع هذه المبادرة.

لا يفوتنا أن ننوه إلى أن كتابات بعض صحفيي النظام إتجهت للهجوم على دولة قطر بعد زيارة "البشير" لمصر و محاولة إنعطافه نحو المحور السعودي، في رد فعل على موقف التنظيم الدولي و الدول الداعمة له التي فضلت تعويم المشروع على مناصرة "البشير" ، مع التأكيد بأن المعسكر السعودي ليس في وارد إنقاذ "البشير" أو تعويم نظامه كله، لأن هذا المعسكر جزء من المحور الأمريكي الذي حسم أمره بتعويم جزء من النظام و مباركة إنتقال لا يكون بقيادة قوى الإنتفاضة، و هو يبحث الآن في سيناريو هذا الإنتقال و آلياته.

و الخلاصة هي أن الحراك نجح في إنتاج خارطة سياسية جديدة و إمتلك زمام المبادرة لصنع الحدث السياسي، و أن إستمراره و إتساعه و تنوعه، سوف يجبر النظام على تغيير موقفه، كما يجبر المجتمع الدولي على تطوير موقفه و القبول بقيادة الحراك كجزء أصيل و فاعل في المعادلة السياسية، و يهزم جميع المؤامرات.

قوموا لإنتفاضتكم و رصوا صفوفكم و لا تتهيبوا مبادرات المثقفين فتماسك حراككم ضمانة لإنتصاركم

(١٦)

١ فبراير ١٩٠٢م

مشت الشوارع ضي

الليلة شن بتسويا مستبد قول لي ٢٠

اليوم كان تماماً زحفاً أكبر لشعب قرر فرض إرادته على المستبد. و كان إتساع الحراك أمراً مهيباً، حيث تمكنت الجماهير المنتفضة من تلقين النظام درساً لن ينساه في الجسارة و إعادة صياغة توازن القوى. ملأت الجماهير شوارع مدن العاصمة الثلاث، و إنتفضت قرى الجزيرة بمستوى غير مسبوق، و إنتظم الحراك المدن الإقليمية حتى بلغت المواكب ما يقارب ثلاثمائة موكب، في رد مباشر على ما تم نشره و تسريبه من تنوير لقيادة الجيش و مدير جهاز أمن النظام. السمة العامة للتظاهر هي تأكيد رجحان كفة الشعب ، و علويده و فرض إرادته، فهو إن كان إنتزع حقه في التظاهر " عنوة كده و إقتدار" و منذ بداية الحراك

20 للشاعر محمد الحسن سالم (حميد)

عبر تضحيات كبيرة، تمكن اليوم من التحكم في خصمه و تكريس سلطته، بقدرته على تحرير شوارع وأحياء من قبضة النظام لفترات زمنية متفاوتة، بل وتغيير أسماء الشوارع و الميادين كتسمية شارع الأربعين بإسم الشهيد عبدالعظيم و تسمية ميدان في الصحافة بإسم الشهيد محجوب التاج. وهذا يعني أن الشعب إنتقل من مرحلة التحدي و الصمود، إلى مرحلة إنفاذ إرادته و أخذ السلطة بيده و فرض أمر واقع جديد على النظام، و يا لها من هزيمة داوية للمستبد.

بوادر هزيمة النظام و سقوط سلطته تدريجياً بدأت في بورتسودان بإنتراع الميناء الجنوبي منه و فرض سلطة الجماهير فيه، ولكنها تأكدت بإضطراره لدفع وزير دفاعه و رئيس هيئة أركانه لعمل تنوير سياسي مثير للسخرية للضباط، يعلننا فيه وقوف الجيش مع النظام. فالتنوير وإعلان موقف داعم للنظام و معادي للشعب، يعكس أزمة عميقة داخل القوات المسلحة و يعلن عن وجود تملل إستدعى القيام بهذا التنوير. و هو يؤكد أن الجنرالين يحاولان فرض سيطرة القيادة على الجيش، و هي سيطرة تتم في العادة دون إعلان مواقف سياسية مباشرة في حال عدم وجود تملل. لهذا يأتي الإعلان من جنرالات هم جزء لا يتجزأ من النظام، كوسيلة كاشفة عن ضعف موقف القيادة الذي تطلب إعلاناً و فرضاً على الضباط الذين تم تنويرهم، مع دعاية فجة لكسب نقاط في مواجهة الشارع المنتفض.

و في نفس السياق جاء تسريب "قوش" الذي قيل أنه لخطاب تم في تخريج دفعة جديدة من ضباط الأمن، و هو يعكس قلقاً واضحاً من ضعف الخطاب السياسي للنظام و عدم وصوله لمنسوبي أجهزته العسكرية و الأمنية عبر القنوات المعتادة و حسب التراتبية في القوات النظامية، بمستوى يستدعي قيام القيادات بتقديم خطاب تعبوي سياسي مباشر ضعيف وملتبس لأرسال رسائل متعددة. و ضعف هذا الخطاب و تهافته يتضح من حديث "قوش" عن خمسة جيوش مستعدة لإقتحام العاصمة، في إعتراف ضمني بفشل أممي و عسكري إن صحت أكاذيبه تلك. و مؤدى ما تقدم، هو أن خطاب التأييد للنظام الذي تم تقديمه بإسم الجيش لا يمثل الجيش، بل يمثل الجنرالات في قيادة الجيش، الذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من النظام، و هو يعكس وجود أزمة داخل هذا الجيش و تمللاً صنعه الحراك حتماً. و حسناً فعل هؤلاء الجنرالات بتأكيد طبيعة الفرز و الإصطفاف مع نظامهم حتى يذهبوا لمزبلة التاريخ معه، بدلاً من أن يسطوا على ثورة الشعب تحت دعاوى الإنحياز. فمن مميزات هذا الحراك أنه أنتج و ما زال ينتج فرزاً جيداً للقوى و إصطفافاً يساعد في إنجاز مهام

الانتقال بشكل أفضل مستقبلاً بعد سقوط النظام.

وعليه يجب على قوى الثورة السودانية أن تبدأ في توسيع الخطوات العملية لفرض سلطتها تدريجياً في الشارع وتعطيلها ملامح واضحة، وأن تبدأ في وضع التكتيكات والآليات التي تؤكد سيادتها على شارعها وطرده النظام منه، وإنفاذ إرادتها عليه. فالنظام أعلن بداية هزيمته بإضطراره للعب آخر أوراقه وإحجام قيادة جيشه في الدعاية السياسية الفجة، مما يعني أنه قد فقد السيطرة أو كاد على الرتب الوسيطة وصغار الضباط وضباط الصف والجنود، وهم المعنيين بالإحياز الحقيقي للشارع. ومن الواجب التقاط هذه اللحظة الثورية وعدم ترك الأمر للقوى الإقليمية والدولية لتنجز ما تريد وتدفع بالتغيير الخاص بها من داخل المؤسسة العسكرية. فالمجتمع الدولي لن ينتظر الجنرال الفارق في متهاته حتى يقتنع بالتنازل عن السلطة، حتماً سيعمل على استبداله لأنه استنفذ أغراضه وأصبح خطراً على مصالح الدول المعنية بالتغيير لحماية مصالحها، ومخابرات هذه الدول تعمل بجهد لتأهيل البديل.

لذلك على قيادة الثورة في تجمع المهنيين أن تعلن خطواتها القادمة بوضوح وبرنامجها لإستلام السلطة وتكتيكاته وآلياته، من إضرابات وعصيان وسيطرة على قرى أو مدن وشوارع ومناطق بشكل تدريجي، ولو لفترات مؤقتة عبر كثافة جماهيرية تدمج ما بين آليتي التظاهر والإعتصام إن أمكن. وهي بالطبع الأقدر على تقدير إذا كان الوقت قد حان لإعلان العصيان المدني أم لا. كذلك يجب أن تحدد بوضوح أنها ليست في وارد التفاوض مع قيادة الجيش الحالية التي أعلنت إنحيازها للنظام والوقوف ضد الشعب، وأنها في نفس الوقت منفتحة للتعاون مع الضباط الوطنيين الراضين لهذه القيادة ونهجها والراغبين في الإنحياز لشعبهم، مع تركها لهم حرية التصرف لإختيار الطريق المناسب لجعل هذا الإنحياز أمراً واقعاً، دون تدخل منها في شؤون المؤسسة العسكرية.

ومن المهم جداً ملاحظة الانتقال في موقف المجتمع الدولي، الذي أصبح حراكه واضحاً نحو تأييد الانتقال إلى وضع جديد في السودان، والتغطية الإعلامية تعكس ذلك. فالיום بثت قناة الجزيرة مباشر الحراك الجماهيري بشكل متواصل، وواكبته الحدث، وكان هو الخبر الأول في نشرة البي بي سي. وهذه نقلة نوعية تعني أن التنظيم الدولي نفسه ورعائه قد حسموا أمرهم وتخلوا عن النظام بشكله الحالي، وأن المحور السعودي لن يدعم النظام بتركيبته الحالية، وأن المجتمع الدولي سيبدأ العمل الجاد لإسقاط هذا النظام. و

لكن هذا بالطبع لا يعني أن هذا المجتمع الدولي أصبح داعماً للحراك وقيادته، بل يعني أنه يرغب في توظيف الحراك لمصلحته، وهذا أمر طبيعي. لذلك على قيادة الحراك أن تعي كيفية توظيف موقف المجتمع الدولي لمصلحة الحراك، وأن تدرك نقاط التقاطع والتعارض بين مصلحة الشعب السوداني ومصالح المجتمع الدولي، وأن ترسل رسائل مطمئنة لهذا المجتمع بإلتزامها بالعهد والمواثيق الدولية وسياسة حسن الجوار والإبتعاد عن المحاور، ومراعاتها لمصالح جميع الدول طالما أنها لا تتعارض مع مصالح الشعب السوداني ولا تنتقص من سيادته على أراضيه.

الخلاصة هي أن الشعب السوداني بدأ خطوات عملية في فرض إرادته على النظام، وهذا يعني أنه قد بدأ في إنتزاع السلطة جزئياً من النظام، و عليه أن يستكمل هذا الإنتصار بخطوات لاحقة وتكتيكات تستثمر تحول ميزان القوى لمصلحته دون إستعجال أو تباطؤ، و دون السماح لهذه اللحظة الثورية أن تفلت من يده. و عليه في مسيرته هذه أن يستصحب تقاطع مصالح الشعب السوداني و المجتمع الدولي، و أن يؤسس خطاباً مقبولاً لهذا المجتمع، دون أن يسمح له بفرض مصالحه وإرادته على شعبنا وإستباق حراكه وقطع الطريق أمام تحوله الثوري وإنتقاله السلس إلى دولة القانون مرة و إلى الأبد.

ويا ديدبان الفجر بان^{٢١}

و قوموا لإنتفاضتكم و إستكملوا إنتصاركم فالنظام في حالة إحتضار و بدأ في فقدان سلطته تدريجياً

جانا هتاف من عند الشارع
قسماً قسماً لن نهار
طريق الثورة هدى الاحرار
و الشارع نار
وغضب الأمة إتمدد ناراً^{٢٢}

حسنت جماهير شعبنا العظيم الأمر و أبطلت التكهانات و أسقطت رهان النظام على مرور الزمن. فمواكب اليوم ٧ فبراير ٢٠١٩ م، أزالت مخاوف الحاديين و إحيات بعض المتخوفين على الحراك و من تراجع به حكم الإنهاك و تكتيكات النظام المضادة. أكدت جماهير شعبنا إدراكها لقوتها، و عززت إستلامها لزام المبادرة و صنع الحدث، و عززت من قدراتها تنظيمياً و وعياً و إرادة. فمواكب وسط الخرطوم المتعددة، كانت أكثر تنظيماً، و أكبر عدداً، و أعظم إنتصاراً، بمستوى جعل شرطة مكافحة الشغب تتراجع أمامها، و دفع الأجهزة الأمنية لوضع المتاريس لتحمي القصر الجمهوري خوفاً من سقوط رمز السلطة.

اثبت حراك اليوم حقيقة أن مخزون الثورة الجماهيري لا ينضب، و أن إتساعها أمر حتمي بعد أن رسخت حاضنتها الإجتماعية، و أصبحت شعاراتها همماً شعبياً جارفاً، و أكد مجدداً أن إتساع التظاهر و إحكام تنظيمه، يظل سلاح الحراك الأمضى الذي فشلت السلطة في هزيمته برغم إستخدامها لكل أدوات القمع و تجاوزها لكل الخطوط الحمراء. كذلك عزز الحراك رسوخ مكانة الشهداء الأبرار في نفوس شعبنا، و جعلهم إيقونات تعبئة ضد النظام و أداة لتحسين الإنتفاضة ضد كل المتربصين.

فالقاعدة الرئيسية التي يجب الخروج بها اليوم، هي أن التراكم الذي سبق هذه المواكب العظيمة، كان تراكماً سليماً و معافى أتى ثماره، و أن تجمع المهنيين قد برع في قيادة هذا الحراك و وظيفه وفقاً للقدرات المتاحة بشكل جيد، و أنه ربح الرهان على الزمن الذي هو سلاح ذو حدين، قد يقود لتطور الحراك و إتساعه في حال تجذره، أو قد يقود لخمود جذوة الحراك و بدء الشعور بالإنهاك و الإستعداد للهزيمة أمام النظام و تكتيكاته. و الملاحظ أن

إنتصار الحراك في معركة توظيف الوقت، وأكبه إنتصار بتحجيم الخسائر عبر إتساع عدد المشاركين وإرتقاء التنظيم، مع الإستفادة من إضطراب النظام الناتج عن جريمته الآثمة المتمثلة في إغتيال الشهيد "أحمد الخير"²³.

بالحتم كان لتنوع أدوات الحراك دوراً حاسماً في التعبئة و التنظيم. فإضراب الصيادلة والوقفات الجسورة للمهنيين، و تواصل التظاهرات في مناطق متعددة منها قرى كقرية العقدة بالجزيرة، و تشييع جثمان الشهيد أحمد المهيب في خشم القرية، بالإضافة للمظاهرات الليلية المستمرة بأحياء الخرطوم، أسست كلها للنجاح الذي شهدناه اليوم.

في المقلب الاخر، نجد أن سلوك السلطة يشكل تراجعاً سريعاً تحاول أن تظهره بأنه تراجعاً محسوباً. فهي إستبقت حراك اليوم بمحاولة لتغيير خطابها السياسي، حيث تحدث رئيسها في اللقاء المصنوع مع الصحفيين و الذي وزعت فيه الأدوار، بلغة فيها إقرار بالأزمة و هاجم أحد القوانين المقيدة للحريات، كما تحدث صحفيو النظام مؤكدين أهمية الحراك و خطورته على النظام، و حاول الرئيس قصر الحراك على مسائل مطلبية للشباب و أعلن عن بعض المعالجات، مما يعكس تاخراً واضحاً في فهم طبيعة الحراك و نوع الإستجابة المطلوبة. كذلك أحدث إستشهاد الشهيد أحمد بوصفه عضواً في المؤتمر الشعبي شرخاً في بنية السلطة، عبر عنه بيان حزبه بالإسحاب من حكومة ولاية كسلا، و موقف مركز الحزب المتحدي لقانون جهاز الأمن و المطالب بإنفاذ مخرجات حوار الوثبة. و على ضعف هذا الموقف، لكنه يعكس تمايزاً في موقف قوى السلطة. كذلك شهد الأسبوع مبادرة من أكاديميين و مهنيين من معسكر السلطة تسعى لتقديم مشروع إنتقال سياسي مسيطر عليه، تواكبه منظومة عدالة إنتقالية للمحافظة علي مكتسبات التمكين. فإذا أضفنا إلى ذلك جبهة ٢٠٢٠ التي أعلن عنها د. غازي العتباتي، يتضح أن معسكر السلطة في حالة تشظي مستمرة، و أن الإسلاميين بعامه في سباق محموم مع الحراك للبحث عن مستقبل لهم في الخارطة السياسية القادمة. و هو موقع يرى المؤتمر الشعبي أنه لا يمكن أن يتم إلا في ظل النظام الخالف الذي نظر له د. الترابي، لذلك يتمسك بالبقاء في السلطة رغم أن القمع و التعذيب الذي وصل لحد القتل بالخادوق قد وصل لعضويته.

مفاد ما تقدم أن الحراك يسير بخطى ثابتة نحو الإنتصار، فهو يتسع بعد تباطؤ مفهوم، و هو أقدر الان على تنويع تكتيكاته، و هو أعلى تنظيمياً مما سبق، و هو أربك السلطة و ما زال

23 معلم من مدينة القضارف استشهد تحت لتعذيب اللا إنساني

يدفعها لمزيد من الإرباك و أجبرها على تغيير خطابها السياسي، و هو أيضاً جعل السلطة و بقية الإسلاميين يبحثون عن مشروع سياسي للخلاص بدلاً من التمسك بمشروع السلطة الذي أصبح الدفاع السياسي عنه مستحيلاً. و هذا يعني ضرورة التبصر و اليقظة، لأن و تيرة التآمر على الحراك سوف تتسع، و محاولات الإلتفاف عليه ستتزايد، و في نفس الوقت من الممكن أن نشهد إنحيازاً صادقاً من بعض الإسلاميين إليه. لذلك لا بد من الحفاظ على تماسك قوى الحراك، و عدم التفريط في قيادته الحالية التي أثبتت نجاحها و حصافتها و حسن إدارتها للمعركة. كذلك لا بد من تشديد الضغط على السلطة، بمواصلة الحراك و تطوير أدواته بإحداث تحولات أكثر نوعية. فلا شك أن ما تم اليوم هو تحول نوعي كبير، حيث أصبح الحراك حاكماً لوسط المدينة و فرض سلطة مواكبه على السلطة، و سلبها تمكنها من المركز بمستوى تخوفت معه على رمز سلطتها و حمته بالمتاريس. و هو أيضاً أكد للسلطة بأنه ترسخ و تنظم أكثر و أصبح مهدداً فعلياً لها، لأنه في حال إتساع يؤكد أنه أصبح أكثر قدرة على الإستفادة من خزانه الجماهيري، و هذا هو قانون إنتصار الثورة الرئيس، الذي يقوم على إنتصار الشعب المنظم على سلطته. و من المؤكد أن السلطة الان في حالة فزع و رعب، و أنها ستلجأ إلى تكتيكات جديدة في محاولة لفرض مشروع سياسي يخفف عنها الضغط، و لكن هذا لن يدفعها للتنازل عن القمع الذي ستواصله حتماً.

و الخلاصة هي أن الحراك قد فرض نفسه بقوة، و عزز مركزه كصانع للحدث، و دمر كل التكهانات التي توقعت إنحساره و تراجع، و هزم همهمات الإحباط التي بدأت تنتاب البعض لعدم سقوط النظام حتى الآن، و هو حتماً سيجبر السلطة المرتبكة على تقديم مشاريع سياسية لن تسعفها لأن أوانها قد فات.

قوموا لإنتفاضتكم و أضغطوا على عدوكم أكثر فهو في حالة إنكسار و ازحفوا بجذ نحو نصر مؤزر

سلمي لي على البحدسو بكل نبض الأرض ديه و سلمي لي على البيابو الحق هدية و سلمي لي على مهيريات شهيدن نارو حية^{٢٤}

عند الواحدة بعد الظهر تماماً في يوم ١٠ فبراير ٢٠١٩م بتوقيت الثورة سارت ام درمان مواكب. لم يكن الحضور ولا التنظيم مفاجئاً ولا الإلتزام بجدول تجمع المهنيين، لأن هذه أصبحت سمات ملازمة لحراك ناضج يسير بثقة لتحقيق أهدافه، لكن المفاجئ كان أن يلتحق أحد أبناء شعبنا وهو معاق الجسد و معافى البصيرة، منطلقاً من تظاهرة شخص واحد ليلحق بالمواكب و يقف أمام عربة الشرطة متحدياً لينتهي به المقام معتقلاً ضمن قائمة الشرف، وهو الذي خرج متضامناً مع مهيريات الثورة في سجن ام درمان.

الرسالة كانت واضحة، أن هذه الثورة أصبحت طريقة حياة لا فقط طريقة لصنع الحياة، وأنه أصبح من المستحيل نزعها من قلوب الناس، فالجماهير أصبحت أكثر ثقة بنفسها و بقدرتها على صنع المعجزات. و حسناً فعل تجمع المهنيين حين خصص اليوم للتضامن مع الكنداكات المعتقلات، لافتاً بذلك النظر إلى وضعهن، و وضع المعتقلين السياسيين بصفة عامة. فالمعلوم أن النظام يتمادى في الفجور في الخصومة، و يتشدد في العزل، و يشكل خطراً على معتقليه بسوء تغذيتهم، و إهمال إحتياجاتهم العلاجية، بل و تعذيب بعضهم، فوق إنهاكهم بالتحقيق المطول و اليأس لجمع معلومات عن تجمع المهنيين الذي نهض وسط شعبه كعنقاء تنهض من رمادها لتلتهم الحريق. كان مهماً أن تصل رسالة شعبنا إلى الكنداكات في المعتقل بأنهن لسن وحدهن، و أن تضامن الشعب معهن فعلاً يمشي بين الطرقات لا نشاطاً حقوقياً فقط، و أن ثورتهم متواصلة حتى سقوط النظام المحتضر.

واكب الموكب في ام درمان حراك في بعض الأحياء بالعاصمة، و كذلك بالأقاليم و في قرى نائية، و هذا يؤكد أن الثورة قد أصبحت هماً عاماً ينتج مفاعيله الداعمة للحراك حتى من خارج الجدول الذي يعده تجمع المهنيين، و هذا مهم لتشتيت جهود الأجهزة الأمنية المنهكة. كذلك ظهرت تلقائية الحراك و قدرته على إنتاج شعاراته و عمقه الخلاق في سوق

أم درمان، حين إرتفع الهتاف " الحرقومنو حرقوا الكيزان " ، في تذكير بالحدث المأساوي الذي تم في الفترة الماضية، مما جعل بعض التجار يغلّقون محلاتهم و يلتحقون بالموكب. و هذا يؤكّد أن الموكب قد حافظ على إستمرارية الحراك، و عكس دقة تنظيمه، و وسع من دائرة حاضنته الشعبية، و أضاف لقاموسه شعاراً جديداً مناسب موقع تحركه و نجح في تعبئة قطاع من خزانة البشري الكبير.

أما من حيث مفاعيل الحراك بشكل عام، فمن الواضح أن التملل داخل القوات المسلحة، قد إنتقل من مستوى الإحتجاج الفردي الذي بدأ علنياً مع النقيب الرازي، إلى الإحتجاج المنظم بمستوى قاد إلى إعتقال ١٩ ضابطاً أحدهم برتبة عقيد. و هذا يؤكّد أن القوات المسلحة في رتبها الوسيطة و صفار ضباطها و ضباط صفها و جنودها، تظل جزءاً أصيلاً من شعبها مهما كانت درجة الأدلجة التي تعرضت لها أو محاولات السيطرة التنظيمية. فهي تتأثر بالحراك الشعبي لوجود هذه الرتب المتوسطة و صفار الضباط و ضباط الصف و الجنود وسط شعبهم و عدم إلتحاقهم بالنظام و نخبته الطفيلية، التي ألحقت جنرالاتهم بها و ربطت مصيرهم بمصيرها. وهذا يعني أن القوات المسلحة سوف تلتحق بالحراك عند إتساعه و إتخاذه خطوات حاسمة في سبيل إسقاط السلطة، عبر ضغط منسوبيها المذكورين على قيادتها للرضوخ للشارع، أو عبر تجاوز هذه القيادة بالذات.

كذلك مازال الحراك ينتج مشاريعاً سياسية و مبادرات، تحاول اللحاق بمساره و تأطيره، وإعطاؤه بعداً برامجياً من مواقع متباينة، و في هذا الإطار تأتي مبادرة مجموعة السلام والإصلاح. و بعيداً عن التخوين و محاولات إحتكار النضال التي ينتهجها البعض و دون مصادرة لحق هذه المجموعة في تقديم مبادرتها، تصح الإشارة إلى أن هذه المبادرة لم تأخذ بإعلان الحرية و التغيير الذي وقعته القوى المعارضة كأساس و إن تقاطعت معه في بعض الأمور، و هي دعت إلى مرحلة إنتقالية بحكومة تشرك فيها الأحزاب و القوى السياسية الكبرى دون تسمية هذه القوى و الأحزاب، و بما أنها لم تتحدث عن تفكيك دولة المؤتمر الوطني و لا المحاسبة و إسترداد الأموال المنهوبة بوضوح، من الممكن القول بأنها ترى إمكانية مشاركة المؤتمر الوطني كحزب كبير في حكومة المرحلة الإنتقالية، و هذا إن صح يخالف أهداف الثورة جملة و تفصيلاً. و بالرغم من أننا لا نشكك في مصداقية الإسلاميين المغاضبين الذين ساهموا فيها و لا نجنح إلى شخصنة القضايا، إلا أن ظهور واجهة أساسية للإسلام السياسي كالجزولي دفع الله، لا تبشر بإمكانية إستبعاد توظيف هذه المبادرة

لتعويم المؤتمر الوطني بل وإشراكه أو إشراك من يمثلونه في الحكومة الإنتقالية، و هزيمة الحراك و تصفيته بعد كل هذه التضحيات.

عموماً حيوية الحراك و قوة دفعه الخلاقة، سوف تدفع بالمزيد من المبادرات الجيدة و السيئة إلى الساحة، و بما أنه من المستحيل و من غير المحبذ إغلاق الباب أمام هذه المبادرات، يجب التعامل معها وفق معايير واضحة تحدد ما إذا كانت سلبية أم ايجابية. و ذلك بتحديد مدى قربها أو بعدها من إعلان الحرية و التغيير، و مدى إلتزامها بتفكيك دولة المؤتمر الوطني و الإنتقال لدولة كل المواطنين القائمة على المواطنة، و مدى إلتزامها بمبدأ المحاسبة و إسترداد أموال السودانين المنهوبة، ليأتي بعد ذلك الحديث عن صناعتها و واجهاتها و تقييم مدى جديتهم في أن يكونوا جزءاً من الحراك، أم أنهم يرغبون في أن يكونوا حكماً عليه، أو أن يقفوا في منطقة وسطى بينه و بين النظام ليلعبوا دور الوسيط .

قصارى القول هو أن حراك اليوم كان موقفاً و ناجحاً و خلاقاً، عزز مفهوم التضامن من باب الفعل المباشر في الشارع، و طور شعاراته و وسع من دائرة المشاركين فيه بالإستلاف من خزانه الجماهيري، و هو جزء من التراكم الذي وسع و سيوسع دائرة الإحتجاج المنظم داخل القوات المسلحة لتلاقيه في اللحظة الحاسمة لإسقاط النظام، و الذي دفع و سيدفع لظهور العديد من المبادرات و المشاريع السياسية التي يجب دوماً محاكمتها وفقاً لإعلان الحرية و التغيير و مدى إلتزامها بمبدأ تفكيك النظام و محاسبة المجرمين بتقديمهم لمحاكمات عادلة و إسترداد أموال شعبنا المنهوبة، مع تقدير مدى إمكانية إنضمام أصحاب هذه المبادرات و المشاريع للحراك، و مدى رغبتهم في أن يصبحوا حكماً عليه أو يلعبوا دور الوسيط بينه و بين النظام.

و قوموا لإنتفاضتكم و لا تأخذكم الريب بمبادرات أنتجها حراككم بل حاكموها وفقاً لدستوركم و أمضوا لتصرحكم

أنا و إنت حدين سيف سنين و سوا بنعارك
و بإختياري و بإختيارك
كم نشارك في المعارك
ما بنسيو فرسنا بارك
ولا بنقيف نستنى في الآخر نبارك^{٢٥}

في عزم و إصرار و جسارة مزجت بين الحب و الثورة، صدقت الشوارع بوعدھا و أوفت بنذرھا فهدرت الجموع الواثقة تؤكد مطالبھا بسقوط النظام. لم تكن الجماهير في وسط الخرطوم معزولة، بل ساندتها أحياء الثورة بعزم و دراية، و واكبتها الأقاليم في رفع راية التحدي. كانت البداية من معسكر نزوح في دارفور في تحية واضحة و تحقيق لشعار اليوم، و لم تتخلف بعض الأرياف و المدن عن تلبية النداء.

من المهم أن ننوه إلى أن مجرد الحفاظ على إستمرارية الحراك حتى اليوم هو في حد ذاته إنتصار كبير، و أن النجاح في تنويع نشاطات الحراك خطوة موفقة في طريق التمهد للإضراب السياسي العام و العصيان المدني. و لكن يجب ملاحظة أن النظام قد أصبح أكثر حساسية تجاه التظاهر في وسط المدينة. فبعد حالة الرعب التي أصابته قبل أيام و دفعته لوضع المتاريس لحماية رمز سلطته، قرر إغراق وسط الخرطوم بأعداد كثيفة من أجهزته الأمنية قبل تظاهرات اليوم، ووجه قواته بإستخدام أقصى درجات العنف من إطلاق مكثف للغاز المسيل للدموع، و إعتقال أعداد كبيرة جداً من المناضلين، أضطر لترحيلهم بالبصات من ميدان أبوجنزير. كذلك ركز النظام على إعتقال الكنداكات بكثافة في محاولة لكسرهن، بإعتبار مساهمتهن الكبيرة و قدحهن المعلى في الحراك، و ربما تكون هذه هديته لهن في عيد الحب.

بالمقابل يجب التنويه إلى أن الحراك لم يضعف كما يظن البعض، و لكنه لم يكن شبيهاً بما سبق من أيام نتيجة لتوسع و توحش حالة القمع في وسط المدينة، التي تعكس خوفاً واضحاً و حالة من الهلع. ما حدث هو أن النظام قد نجح في تفريق المظاهرات في فترة أقصر من

25 للشاعر محبوب شريف - غناء الموسيقار محمد عثمان وردي

السابق، برغم أن عدد المتظاهرين لم يكن قليلاً، وهذا يحتم تطوير تكتيكات المواجهة في المرات القادمة حتى يستمر الحراك لوقت أطول، مع عدم الإصرار على التظاهر في المركز وتكثيف التظاهر في الأحياء لحين وضع التكتيكات اللازمة لكسر الأجهزة الأمنية المرعوبة والمنهكة. يكفي إنتصار يوم عيد الحب، أساساً لتنويع أكبر للتكتيكات و تقليل من حجم الخسائر، بالأخذ في الإعتبار أن التظاهر في وسط العاصمة له رمزيته و لكنه يبقى أحد الوسائل لا كلها.

و لكن لا بد من التنبه إلى أن نشاط الحراك في المدن الإقليمية ما زال بحاجة الى تطوير وتنويع و تنظيم أكثر. فبالرغم من نجاح الوقفات الإحتجاجية و إلتحاق بعض المدن التي تأخرت عن ركب الحراك كشندي، إلا أن نشاط هذه المدن ما زال شبه مستقل عن مركز الحراك و قيادته، مما يقلل من قدرة المركز على وضع خطته المستقبلية بشكل أدق. هذا بالطبع لا ينتقص من مشاركتها، كما لا ينتقص من أهمية الوقفات التي سبقت حراك اليوم. فدخل بعض موظفي القطاع الخاص المؤثر كشركة دال، و بعض موظفي القطاع المصرفي كبنك الخرطوم، يمثل نقلة نوعية مهمة في إطار التمرين المتصل للتجهيز للإضراب السياسي العام.

و إذا أضفنا لذلك رفض خليفة الشيخ الجعلي إستقبال راس النظام كما تردد مما يؤشر لإلتحاق قسم مؤثر من الصوفية بركب الحراك من مواقع تحدي السلطة، يصبح واضحاً لأي مستوى إستحكمت عزلة النظام و سقطت هيئته .

بالإضافة إلى ذلك من المهم التنويه بالمؤتمر الصحفي الذي عقدته القوى الموقعة على إعلان الحرية و التغيير، الذي عكس وحدة قوى المعارضة و تصميمها على مواصلة مسيرة الثورة و تمسكها بالحراك. كذلك إهتمام تلك القوى بالإتفاق على تفاصيل المرحلة الإنتقالية و إنجازها لهذه المهمة، يعد خطوة متقدمة في طريق إنجاز التغيير الطويل، تساهم في حماية الحراك و تحصينه من المبادرات الرامية لحرفه عن مساره و تصفيته و تعويم النظام أو جزءاً منه.

يبقى ضرورياً ملاحظة أن قوى الإنتفاضة تتحو نحو مزيد من الوحدة و الإلتصاق بحركة الجماهير و تسعى لتلبية طموحاتها و تقبل بما يمليه الشارع عليها، و في المقابل تفشل السلطة فشلاً ذريعاً في الإقتراب من مزاج الشارع أو تقديم أي مشاريع سياسية مقبولة، و تتعمق أزمته على مدار الساعة، و ما التدهور في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار اليوم إلا

أحد المؤثرات فقط على تعمق هذه الأزمة. وهذا يعني أن الحراك بقواه ما زال يمتلك زمام المبادرة و ما يزال في حالة هجوم، يجب الحفاظ عليها وتعزيزها و عدم تمكين النظام من إلتقاط أنفاسه. و ثقنتا كبيرة في أن قيادة الحراك مدركة لذلك و عاكفة على وضع الخطط و التكتيكات اللازمة .

و الخلاصة هي أن الحراك ما زال ناجحاً و مزلزلاً لنظام الرأسمالية الطفيلية المعزول، و أنه يتسع كل يوم بإنضمام قوى جديدة، عبر مظلة تكتيكات متنوعة و نشاطات تناسب كلاً منها، و أن تمارين الإحماء للإضراب السياسي العام و العصيان المدني تسير بشكل طبيعي برغم حاجتها لإستكمال بعض الأمور فيما يتعلق بإشراك المدن الإقليمية و بعض القطاعات، مما يحتم بذل جهد أكبر لحماية هذه المكتسبات و الإضافة إليها، للتقدم بثبات في طريق النصر.

و قوموا لإنتفاضتكم و عززوا خطاكم بحبكم و ثقتمكم في حراككم و سيروا نحو نصركم المؤزر

(٢٠)

١٧ فبراير ٢٠١٩م

النخلة وسط الريح تلاوي و تنكفي
و الأرض في و البذرة فيها بتختفي
يا راية لو مليون و مليونين شهيد ماتوا تحتك رفرفي
و ح ترفرفي و ح ترفرفي و ح ترفرفي^{٢٦}

إنتصار آخر حققه الحراك في مسيرة بحري اليوم الموافق ١٧ فبراير ٢٠١٩م، حيث إنطلق موكب الوفاء للشهداء الذي دعت له قيادة الحراك في الواحدة تماماً بتوقيت الثورة كما هو محدد، بالرغم من الحشود الأمنية الكبيرة. و لم يقتصر على المركز في المحطة الوسطى، بل و اكبه تظاهر في أحياء بحري الديوم و شمبات و الدناقلة و أحياء أخرى، و عززته تظاهرات في بري بمدينة الخرطوم و العباسية بمدينة ام درمان، في تاكتيك موفق لشد أطراف الأجهزة الأمنية المنهكة. و بالطبع واجهته الأجهزة الأمنية بعنف مفرط، إرتقى

26 للشاعر محبوب شريف

على أثره الشهيد ابوبكر إختناقاً بالغاز المسيل للدموع، وأصيب أحد باعة الفواكه إصابة جسيمة في عينه. و الواضح هو أن الحراك حافظ على جدوله وأثبت أنه رغم القمع ليس في حال إنحسار برغم القمع غير المسبوق و تجاوز النظام لكل الخطوط الحمراء. فالؤكد هو أن الجماهير التزمت ببرنامج قيادتها و لم تخذلها، و أن النظام لم يعد أمامه سوى تعبئة منسوبيه في شركات البترول و الإتصالات لقمع المتظاهرين. و الإستعانة بهم تعني أن الأجهزة الرسمية و من عملوا معها منذ بدء الحراك قد أنهكوا، و أن السلطة تلعب بأخر أوراقها القمعية بنشر منسوبيها من الشركات المتخمة بكادر أمنها الشعبي، و هذا يعني الفشل المؤكد مع العزلة المستحكمة، و يؤكد خوف النظام من إتساع حالة التملل و الإحتجاج المنظم لتصبح حالة تمرد معلن وسط الأجهزة العسكرية و الأمنية.

كذلك لا بد من التنويه إلى أن الثورة قد أصبحت حالة إجتماعية راسخة، و مزاج شعبي لا يمكن تجاوزه أو تطويعه بواسطة العنف. و الدلالة على ذلك الموزاييك الواسع من رسائل الرفض و التحدي و الإبداع غير المسبوق المواكب للحراك، و ما تم من هتاف ثوري قوي في المدرجات في مباراة المريخ عاكساً موقفاً جماهيرياً كاسحاً مؤيداً لإسقاط النظام. و بكل تأكيد تحول الثورة لمزاج شعبي متحدي و واثق من نفسه، خطوة متقدمة في طريق صقل أدوات إسقاط النظام من إضراب سياسي عام و عصيان مدني. هذا المزاج العام، إمتد بشكل غير مسبوق ليحرك السودانيين في المهاجر بمستوى لم يعهدوه، و تجلى ذلك في مسيرة واشنطن التي فاقت جميع التصورات، و في فعالية مسرح لندن، و في النشاط المنظم لرفع العرائض. و اكب ذلك، تصريح وزير الخارجية الأمريكي الذي رفع الغطاء عن النظام بقوله أنه يأمل أن يسمع صوت الشعب السوداني.

لكن برغم التصريح أعلاه، ما زالت الدول المنخرطة في المشروع الأمريكي، تسعى لتعويم جزء من النظام و إنجاز تسوية تسمح بإنفاذ مشروعه. و لذلك تعبى مراكز دراساتنا لتتنشط في عمل سمنارات و ورش تشرك فيها بعض الوطنيين و الديمقراطيين، لتؤسس على مخرجاتها خطاباً إعلامياً داعماً للتسوية. فهذه المراكز الموجهة، تعمل على أساس نظرية البنية التي تحفز التوازن، لتنتج توازناً يخدم مشروع الجهات التي أسستها، مما يحتم على الديمقراطيين التعامل معها بحذر. بالتوازي مع ذلك، تواصل الأجهزة الأمنية في تسريب خلاقات قد تكون حقيقية أو مصنوعة بين الإسلاميين، لتأسيس بنية واعي قابلة للتسوية من ناحية، و لإرسال رسائل تهديدية من ناحية أخرى، و جميعها تؤكد أن إتجاه البحث

عن مخرج تسووي هو الأصل، و أن النظام ليس لديه أي مشروع سياسي للخروج من أزمته أو معالجة أسبابها. و ما تأجيل جلسة تعديل الدستور للسماح للبشير بالترشح مرة أخرى إلا دلالة مؤكدة على ذلك. لذلك المرجح أن نشهد سعيًا محمومًا في الفترة القادمة لإنجاز تسوية بأي ثمن، و تحركات ربما إقليمية أو دولية في هذا الإتجاه، معلنة أو غير معلنة.

المهم هو أن يستمر الحراك وفق جدولته و يتنوع، و أن يتم تطوير التكتيكات التي ما زالت بحاجة إلى مزيد من الصقل و التجويد، و أن يعاد تنشيط المدن الإقليمية مع الحفاظ على نشاط الأرياف التي هي أكثر نشاطاً مؤخراً، و أن يتم إدخال قطاعات جديدة للحراك كقطاع المواصلات الذي بدأ التجمع في مخاطبته، و أن يحافظ التجمع على تصوره لموكب الخميس القادم و يلتزم القادة السياسيين بقيادة الموكب لإعطاء الحراك زخماً جديداً، حتى تنتقل إلى المرحلة القادمة بسلاسة، مع ضرورة القراءة المواكبة لتحركات السلطة و قوى الثورة المضادة و التصدي لها بصفة فورية.

و الخلاصة هي أن الحراك ما زال منتصباً و في موقع الهجوم، و هو يتحرك بثبات وثقة نحو أهدافه، مع إحتياجه لمعالجة بعض القصور و تطوير أدواته و الإنتباه لتكتيكات النظام و الثورة المضادة.

و قوموا لإنتفاضتكم و عززوا مسيركم نحو نصر مؤزر

(٢١)

٢١ فبراير ٢٠١٩م

من ما قمنا شفنا الشارع
قلنا الشارع هو البيعلم
و حكم الشارع امضى سلاح
نبض الشارع هو البيحكمتنا
و هو البيوري طريق الصالح^{٢٧}

زغرودة من إحدى الكنداكات بموقف جاكسون في الواحدة و ثوان بتوقيت الثورة، كانت هي

27 د. عز الدين هلال

بداية موكب الرحيل في ٢١/٢/٢٠١٩ م. لم يكن بالطبع الموكب وحيداً، حيث تحركت منطقة كرامة البلد في أقصى الشمال لتكون أول من إبتدر مواكب الرحيل، التي أعادت بورتسودان من باب التضامن مع عمال الموانئ و القضايف للمشاركة، و أدخلت سنار أيضاً. و أبت عبقرية الشارع السوداني أن تكتفي بالمواكب المعلنة، و قررت أن تمدد قوى النظام على سرير بروكست. حيث شدت أطرافه في جميع أحياء الخرطوم تقريباً، ففقد السيطرة على وسط البلد. إنتفضت أحياء الخرطوم و بحري و ام درمان، و كانت بري و شمبات و الحاج يوسف و العباسية و الشجرة و الحماداب و غيرها في الموعد تماما.

حققت الجماهير بمبادرتها و تنظيمها لنفسها و إنضباطها و فدائيتها أكثر مما كان متوقفاً. فهي تمكنت من هزيمة تكتيكات النظام في وسط المدينة المتمثلة في تكثيف الوجود الأمني، و رش مياه الصرف الصحي في السوق العربي، و بدء الإعتقالات قبل إنطلاق المواكب، و أكدت سيطرتها على وسط المدينة بمستوى إستدعي حشد قوات كبيرة لإغلاق المداخل التي تؤدي للقصر الجمهوري. و أحسنت كذلك التصدي للأجهزة الأمنية كما حدث في بري التي أجادت صنع متاريسها، و تمكنت من الضغط ببسالة على الامنيين الذين تجاوزوها و أربكتهم، حتى تصادمت سياراتهم و سقطت إحداها في جدول و ولى كوادر الأمن هارين و هم في حالة من الرعب. و هذا يؤكد أن الجماهير إنتقلت من مرحلة الصمود و التحدي إلى مرحلة الإنتصار و تحديد قواعد اللعبة.

كذلك يؤكد أن الجماهير لم تتأثر بإعتقال قيادات إعلان الحرية و التغيير السياسية من ممثلي الأحزاب و منظمات المجتمع المدني و ممثل تجمع المهنيين قبل موكب وسط الخرطوم مباشرة بواسطة جهاز الأمن. و هذا مؤشر لمدى إلتزام هذه الجماهير بجدول قيادتها و قدرتها العالية على تنظيم نفسها و قيادة عملها الميداني بصورة مدهشة، عززتها خبرة شهرين في الشوارع التي لا تخون.

هذا الصمود الإسطوري و الإنضباط و التنظيم الذي إختبره النظام و تأكد من إستحالة كسره، دفع النظام للقيام بمحاولات إستباقية لإضعافه إن لم يكن هزيمته، حيث سرب أخباراً عن تعديل في الحكومة و حزبها، و أرسل عبدالرحمن الصادق مساعد "البشير" لسجن كوبر ليزعم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في توزيع واضح للأدوار، و تتالت أصوات الإسلاميين بمختلف إتجاهاتهم الداعية للحوار، و علت الأصوات التي تحتج على الإقصاء و تجرم بعض شعارات الثورة، دون أن تطرح تصوراً لتفكيك النظام و محاسبة

المجرمين، في محاولات فاشلة جميعها تسعى لتعويم النظام.

ولم يتأخر المجتمع الدولي بالطبع، حيث أجبره الحراك على تسريع خطواته الرامية لتعويم جزء من النظام كما توقعنا. فهذا هو مستشار الرئيس ترامب للشئون الأفريقية، يطرح على "البشير" تعليق إجراءات محكمة الجنايات الدولية في مواجهته مقابل تنازله عن السلطة، بانياً على ما أوردته منظمة الأزمات الدولية و منظمة الملياردير مو، ومؤكداً أن مجلس الأمن سيقوم بتبني هذا الإتجاه. وهو إتجاه بدأ منذ زيارة "البشير" لدولة قطر، ولكن إستمرار الحراك أجبر رعاته على إتخاذ خطوات تنفيذية ذات ثقل و وزن يمثله إنخراط الجانب الأمريكي فيه علناً. وهذا المشروع فوق أنه يرمي لتعويم جزء من النظام و لا يعنى بتفكيكه، يسمح بالإفلات من العقاب و يلغي مبدأ المحاسبة. و لا سبيل في هذه الحالة لمقاومته، إلا بإستمرار الحراك و التصعيد من وتيرته. فالحراك قد إمتلك شارعته الآن، و أجبر خصومه على البدء في الإرتباك و التراجع، كما أجبر المجتمع الدولي على الإنخراط و التفاعل و تسريع خطواته، و أجبر الإعلام الدولي على الإستجابة و التغطية، بمستوى جعل خبر إعتقال قيادات قوى إعلان الحرية و التغيير ينشر في الواشنطن بوست بعد سويعات من حدوثه.

و من المهم التنويه إلى أن التظاهر لم يكن الفعالية الوحيدة اليوم، حيث واكبته وقفات شملت موظفي شركات منها شركات الاتصالات زين و ام تي ان، و هذا مؤشر إيجابي لإمتداد الحراك حتى إلى شركات و وثيقة الصلة بالحكومة و العاملين بالأمن الشعبي تحديداً، لأنه يؤكد أن خزان الحراك الجماهيري في توسع على حساب قاعدة النظام نفسه. فالعاملين بهذه الشركات تحت رحمة النظام و سطوته، و إداراتهم و وثيقة الصلة به، مما يجعل خروجهم لوقفات احتجاجية ملمحاً من ملامح التملل داخل عصابة النظام نفسها.

من الواضح أن حراك اليوم عزز إنتصار حركة الجماهير و دفع بها إلى الأمام كما كان مخططاً له، و أجبر النظام على إعتقال قيادات إعلان الحرية و التغيير و إجبارهم على حضور إجتماع قسراً بمباني الجهاز. و هو يقصد بذلك التفاوض من مواقع قوة متوهمة، لفرض رؤيته السياسية على قوى لا يعترف إبتداءً شقه السياسي بمشروعها الذي أصبح واقعاً مسيطراً على الشارع. كذلك أكد إنتقال الجماهير إلى الإنتصار على أفراد الأجهزة الأمنية في المواجهات، وسيطرة الجماهير على وسط المدينة و إستمرار سيطرتها لفترة رغم الكثافة الأمنية. و أيضاً توسعت مواعين الحراك على حساب الخزان البشري للنظام،

و أصبحت تغطية أجهزة الإعلام الدولية مواكبة وإيجابية.

و الخلاصة هي أن الحراك قد عزز إنتصاره و تقدم بثبات في سبيل إستكمال هذا الإنتصار و قذف النظام إلى مزبلة التاريخ. المطلوب هو إستمرار الحراك في تنوعه، و الإصرار على أهدافه، و عدم القبول بتسوية تعوم أي جزء من النظام، و الضغط على النظام أكثر حتى يقتنع المجتمع الدولي بحتمية تفكيكه. و هذا يستلزم مزيداً من الإنضباط، مع الحفاظ على التظاهرات والوقفات و الإضرابات في القطاعات المستعدة، و الإستعداد للإضراب السياسي العام والعصيان المدني في الوقت المناسب، للإجهاز على هذا النظام المحتضر. قوموا لإنقاذكم و عززوا ضغوطكم حتى يستجيب المجتمع الدولي لتفكيك النظام و يتراجع عن دعمه للإفلات من العقاب

(٢٢)

٢٣ فبراير ٢٠١٩م

ماذا يعني إعلان حالة الطوارئ؟

لم يستتف الرئيس المريض بالسلطة و المنفصل عن الواقع و الخائف من المحاسبة، عن إعلان حالة الطوارئ، و هو أمر كان متوقعاً. فبعد فشل الرئيس و حزب حكومته الذي يدعي أنه حزباً حاكماً في إدارة المعركة السياسية، لعدم قدرتهما على قبول الواقع و توازن القوى الجديد الذي رجح كفة الشارع عليهما، و فشلهما بالتبعية في تقديم أي مشروع سياسي لمعالجة الوضع، كان لا بد من الإعتراف ضمناً بما لا يستطيعان الإعتراف به علناً.

فإعلان حالة الطوارئ يعني أن السلطة لم تستطع المواصلة في حكم البلاد في ظل الأوضاع الدستورية و القانونية الطبيعية، و أنها في حاجة لتعليق بعض القواعد الدستورية والقانونية، لفرض أحكام عرفية إستثنائية، تساعدها في فرض سلطتها. أي أن السلطة برغم شموليتها وإستبدادها، فشلت في تكريس هذا الإستبداد بصورة طبيعية و إحتاجت لفرض وضع إستثنائي حتى تتمكن من الإستمرار في فرض إرادة المجموعة الحاكمة على بقية المواطنين. وهذا يعني إقراراً واضحاً بأن النظام لم يعد قادراً على الحكم بالصورة التي كان يحكم بها، وهو إقرار بتحقيق الشرط الموضوعي للثورة، الذي يقابله الشرط الذاتي المتمثل في الشارع الناثر المنظم الذي رفض هذا النظام و يقوده تجمع المهنيين، لتتكامل شروط الثورة. كذلك يعتبر فرض حالة الطوارئ إقراراً واضحاً بفشل الحلول الأمنية التي إتبعها النظام

لمدة شهرين، و إعترافاً بفشل أجهزته الأمنية بمستوى جعله يحتاج لفرض حالة الطوارئ، لإقحام الجيش في المسائل الأمنية بدلاً من تركه لمهامه العسكرية. وهذا يعني أن أجهزة الأمن المسعورة الرسمية و غير الرسمية، قد فشلت في مهمتها و لم تستطع كسر الحراك أو على الأقل إحتوائه. فالإستعانة بالجيش للقيام بهذه المهام و لومن مواقع الإسناد، يعني إعترافاً بهزيمة سياسية في المقام الأول، و هزيمة أمنية ثانياً. فالعجز السياسي و فشل حزب الحكومة في دعمها و مساندتها، شكلاً مدخلاً مباشراً للهزيمة الأمنية بإعتبار أن الحكومة بالأصل ليست حكومة للشعب بل حكومة لشريحة الرأسمالية الطفيلية التي يمثلها هذا الحزب، و أجهزتها الأمنية الرسمية و غير الرسمية خزانها البشري هو هذا الحزب بالذات.

لذلك لجأ الرئيس المحاصر من قبل حزبه، و هما محاصران معاً من قبل الشعب، لإعلان حالة الطوارئ لإقحام الجيش في حماية سلطته، متوهماً أنه بإقحامه يعود لمنصته الرئيسية التي إنطلق منها، و يرسل رسائل متعددة إلى جميع أعدائه. و لكنه ما درى أن وضع الجيش في تماس مباشر مع شارع منتفض هو مغامرة كبيرة، قد تقضي إلى تحول التملل داخل الجيش إلى تمرد منظم و تسرع لحظة إنحيازه لهذا الشارع. فلو صمد الشارع لفترة قادمة و إستمر الحراك، يكون العصيان المدني قد أصبح حقيقة واقعة، و حتماً سيسقط النظام.

فإستمرار الحراك يعني عصياناً مدنياً مباشراً لقانون الطوارئ، و فشلاً تاريخياً للنظام و أجهزة قمعه، الذي سيتوسع حتماً. و سوف تشهد الأيام القادمة تقنيناً لكل الجرائم التي ترتكبها أجهزة الأمن خارج نطاق القانون الآن، من تفتيش و إقتحام للبيوت و إعتقالات و ربما أكثر من ذلك. كذلك سنشهد تشدداً في عقوبات التظاهر و ربما تشريعاً لجرائم جديدة. و لكن جميع ذلك لا يعدو حالة كونه توسعاً في حالة للقمع ثبت فشلها عملياً في إيقاف الحراك و كسره، و تكريساً للحل الأمني كحل وحيد في غياب القدرة على تقديم برنامج سياسي مرحلي ناهيك عن مشروع متكامل. و في حال فشل هذا التوجه الذي يأتي من باب تجريب المجرب بزيادة الكم فقط، يصبح سقوط النظام أمراً حتمياً.

لذلك بإعلان حالة الطوارئ، تبدأ مرحلة من مراحل إقرار النظام بالفشل السياسي و الأمني بمستوى ألجأه إلى محاولة إقحام الجيش لتعزيز حالة القمع، مما يؤكد بدء مرحلة عض الأصابع التي ستقود أحد أطراف توازن القوى بين الشارع و النظام لأن يصرخ أولاً. و التاريخ يقول أن الشوارع لا تخون، و أن الشعوب لا تهزم، ربما تتراجع لتتقدم و تنتصر.

وقوموا لإنتفاضتكم وواصلوا حراككم بكثافة أكبر وهاجموا النظام بقوة لأنه في النزاع الأخير وأزحفوا نحو نصر بانة ملامحه

(٢٣)

٢٣ فبراير ١٩٠٢م

من المهم الأخذ في الإعتبار أن إعلان حالة الطوارئ مع تعيين حكام عسكريين للولايات و تعيين وزير الدفاع اليوم نائباً لرئيس الجمهورية، يعني وضع الأساس المطلوب لإنتقال القصر. ففي حال إختفاء الرئيس الآن لأي سبب من الأسباب أو هروبه، ستكون السلطة فعلياً في يد القوات المسلحة. أي أن إنتقال القصر الآن قد بدأ تنفيذه بشكل جزئي بإكتمال بنيته التحتية، و من الممكن أن يستكمل في أي لحظة.

(٢٤)

٢٣ فبراير ١٩٠٢م

إذا سديت دروب الارض و اطمئن على أبوابها
كيف تضمن سماء الخرطوم سماها الماها كضابطة^{٢٨}

تماماً كما توقعنا، واصل الشعب رفع قفاز التحدي في مواجهة فرض حالة الطوارئ، و توحش النظام و وسع من دائرة القمع. في الواحدة بتوقيت الثورة في ٢٤/٢/٢٠١٩ م، إنطلقت الزغرودة هذه المرة في وسط ام درمان حين كانت السلطة تنتظرها في جاكسون، و نظمت ام درمان أكبر موكب تشهده العاصمة مؤخراً، في هزيمة واضحة لحالة الطوارئ و كسر مباشر لها، مواصلة للتحدي الواسع الذي حظيت به لحظة إعلانها، حين تدفقت الجماهير إلى الشوارع و أغرقتها بالهتاف، و كان لشارع الستين نصيب الأسد في ذلك المساء. و كالعادة لم تتأخر بري عن ميعاد الثورة، فخرجت رافعة شعاراتها و منزللة للنظام

28 للشاعر محمد الحسن سالم (حميد)

برفض حالة الطوارئ وهزيمتها بعصيانها بشكل مباشر، فكان نصيبها الحصار وإقتحام البيوت و الإعتقالات الواسعة، في محاولة لكسر إرادتها، قامت بها قوات أمنية كثيفة جداً، يرجح مشاركة الشرطة العسكرية معها، في تأكيد لرغبة النظام في إقحام الجيش في معركته مع الشعب مباشرة. كذلك تواصل التحدي في الكلاكلة و الشجرة و أحياء أخرى في مدينة الخرطوم، ورددت الحلفايا صدى التحدي في تناغم مع الأحياء الأخرى، على رأسها شمبات الوفية. و إلتحقت سنار و مدني بالركاب، مؤكدة مشاركة الأقاليم في إسقاط حالة الطوارئ و عصيانها.

و الملاحظ هو أن عملية العصيان المدني بدأت الآن بعصيان قانون الطوارئ و رفضه و تحديه، و المطلوب هو تعزيز هذا العصيان و تمديده لقوانين أخرى كقوانين الجبايات المختلفة لإضعاف النظام و إستنزاف موارده المتناقصة و القابلة للنضوب، و تعميق أزمته الإقتصادية المستحكمة. كذلك يلاحظ أن خطاب "البشير" قد عزز الحراك و دفع بجزء من مخزونه الجماهيري للحاق بركابه، و من ذلك كان إلتحاق طلاب جامعة مأمون حميدة و طلابها من أبناء شرائح مقتدره، بالإضافة إلى أنهم يدرسون في جامعة تحرم النشاط السياسي سوى للجماعات الداعشية. لذلك خصها النظام بعنف غير مسبوق، تم بمشاركة إدارتها التي فتحت أبواب الجامعة لقوات الأمن و سمحت لها بضرب الطلاب و التحرش بالطالبات في حضور الإدارة و بمباركتها. و الغرض هو بالطبع كسر إرادة الطلاب، و الحفاظ على المؤسسة كمؤسسة تجارية بحتة تدر الأموال الحرام لمالكها، مما يستلزم إحتجاجاً واسعاً رفضاً لهذه الممارسة و هذا السقوط القيمي و الأخلاقي للنظام و إدارة الجامعة، و إستخدام ما تم كوقود لدعم الحراك و تعزيزه.

و المؤكد أيضاً أن حالة الطوارئ بدأ بالفعل توظيفها لتوسيع قمع الحراك، حيث لم يكتف النظام بإقحام الشرطة العسكرية لدعم قواته الأمنية المنهكة، بل توسع بإيقاف الحافلات و البصات في بري، و إنزال الركاب و إعتقالهم و تفتيش هواتفهم بشكل واسع و غير مسبوق، كذلك تم توظيفها بإطلاق يد قوات النظام في إقتحام واسع للبيوت و التوسع في إعتقالات كبيرة في هذه البقعة المناضلة. صحيح أن هذه الممارسات كانت موجودة بالفعل، و لكن الآن تم شرعنتها مع التوسع فيها.

مفاد ما تقدم هو أن النظام ليس لديه سوى مزيداً من القمع و العنف المفرط، و أنه خالي الوفاض من أي حلول سياسية، و أنه لذلك في حالة إرتباك بعد أن ضعفت قبضته الأمنية،

مما ألجأه لإقحام الجيش في عملية القمع، مغامراً بوضعه في تماس مباشر مع الشارع المنتفض، مما يعزز احتمال إنحياز الشرفاء فيه لهذا الشارع. وهو سلوكه المتمثل في إعلان حالة الطوارئ، تقدم بأخر أوراقه بإيكال مهمة الدفاع عنه للجيش، وبالتعيينات العسكرية التي تمت، وضع البنية التحتية لإنقلاب القصر، وهذا إقرار واضح بالهزيمة وميل توازن القوى لصالح الحراك وقواه.

في المقابل عزز الحراك موقعه، وتوسعت دائرة المشاركة الميدانية فيه بعد خطاب الرئيس، الذي أعلن فيه حالة الطوارئ ووضع فيه خطة دفاعه الأخيرة عن دولة التمكين ومكتسباتها، وكسرت حركة الجماهير حالة الطوارئ وأكدت عصيانها. وهذا الوضع يتطلب بالتأكيد يقظة مضاعفة، وإستعداد لتحول نوعي في طبيعة الحراك، بتكثيفه وزيادة المشاركة فيه بعد أن تم تجاوز حاجز الرهبة من فرض قانون الطوارئ، كما يجب الخروج في كل الأحياء بشكل متزامن ما أمكن ذلك حتى لا يتم الإنفراد بأي منطقة كما حدث في بري اليوم، مع ضرورة توسيع حالة عصيان قانون الطوارئ نسبياً ببدء تحدي قوانين الجبايات، وأن يتم إشراك القطاعات التي لم تشترك في الحراك بعد كقطاع المواصلات، ويتم تنشيط مشاركة الأقاليم بشكل أوسع في حدود القدرات، مع العودة للإضرابات المتدرجة ومواصلة المواقف الإحتجاجية، للحفاظ على تنوع أدوات الحراك.

و الخلاصة هي أن الحراك سجل إنتصاراً مشهوداً اليوم بكسر حالة الطوارئ، ورفض الترتيبات التي إتخذها الرئيس لحماية نظامه بدلاً من الإعتراف بتحول ميزان القوى و الرضوخ لمتطلبات الواقع السياسي، وأن النظام فشل في حماية حالة طواريه برغم إقحام الجيش في قمع التظاهرات، مما يؤكد أنه سيفشل في حماية دولته ومكتسبات التمكين، وأنه لا يملك سوى مزيداً من التوحش المحكوم عليه بالفشل مسبقاً لأنه من باب تجريب المجرب. وقوموا لثورتكم و إنتزعوا مزيداً من الإنتصارات فتصركم المؤزر على الأبواب

يا أم ضفائر قودي الرسن وأهتفي فليحيى الوطن^{٢٩}

لليوم الثاني على التوالي أكد شعبنا عدم شرعية فرض حالة الطوارئ من مواقع الرفض العملي و العصيان، حيث إنتظم موكبه كما كان مقرراً من جاكسون عندما تكرر إنطلاق الزغرودة في ٢٥ فبراير ٢٠١٩م، و علا الهتاف واثقاً و متحدياً و مؤكداً أن الثورة خيار الشعب حرية سلام و عدالة. قيمة هذا النجاح في تنظيم الموكب، هي تأكيد تمكن الحراك من الشارع و سيادته عليه، برغم الإنتشار الأمني الواسع ، المعزز بفرض حالة الطوارئ و الأحكام العرفية، التي يعني مجرد تسيير الموكب مخالفة لأحكامها و أوامرها الصادرة من رئيس الجمهورية في نفس اليوم.

تحدي هذه الحالة المفروضة زوراً و بهتاناً بإدعاء وجود طوارئ وطنية هي في الحقيقة طوارئ النظام، إمتد إلى الكنداكات في جامعة الاحفاد، التي سطرت طالباتها واحدة من فصول الجسارة و العصيان المنظم. فموكب الطالبات الضخم و هتافهن العالي، أجبر النظام على مواصلة إنتهاك حرمت الجامعات، بإلقاء الغاز المسيل للدموع داخل الجامعة، و الإعتداء على الطالبات، اللاتي تمكن من التصدي لأحد عناصره الأمنية و إنقاذ إحدى زميلاتهن من براثنه و تلقينه درساً لن ينساه. و هذا يعني أن الشعب يسير بثقة في إتجاه فرض إرادته على النظام الذي توارى خلف إعلان حالة الطوارئ و فرض الأحكام العرفية، و هي حتماً لن تسعفه. كذلك لم تتخلف عدد من أحياء العاصمة من المشاركة كالعادة و كان من ضمنها شمبات و الصالحة و أحياء أخرى، في توكيد مهم لتعدد مراكز الحراك بهدف إرهاب الأجهزة الأمنية. و إحتفظ الحراك بتنوعه، عبر الوقفة العنيدة لأساتذة و عمال و حرس جامعة مأمون حميدة و إعلانهم بيان قوي و متحدي، شمل الدعوة لإضراب هو في ذاته عصيان لحالة الطوارئ، التي ترمي إلى هزيمة الحراك و قطع الطريق أمام الإضراب السياسي و العصيان المدني.

و كما توقعنا، لم يتأخر رئيس النظام في إصدار أربعة أوامر طوارئ، حظر فيها التظاهر

29 لشاعر عبید عبد النور غناء الموسيقار عبد الکریم الکابلی - من اغنبات الحقیبة

كما كان متوقعاً، و الإنتقاص من هيبة الدولة و كأنما تبقت لها هيبة، و نشر صور من يتولى المناصب العامة و أسرهم، كما حظر النشر ضمناً و قيد النشاط الصحفي بجمل فضفاضة، و جرم الإضراب، و ألحق ذلك بأمور أخرى كقيود التعامل في العملات الأجنبية و الذهب، ليصل إلى تشديد العقوبات على هذه الجرائم لتصبح السجن بما لا يزيد عن عشر سنوات و الغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه (أي خمسين مليون بالقديم). و الواضح هو أن إعلان حالة الطوارئ الآن يستهدف الحراك لا غيره، مما يؤكد عدم دستوريته بل و عدم مشروعيتها.

فإعلان حالة الطوارئ إستند إلى دستور ليس له أي شرعية ، لأنه دستور منحة أتى عن طريق غير ديمقراطي، منحته الحركة الشعبية و المؤتمر الوطني لشعب السودان، و إختلت مشروعيتها كدستور منحة بإنفصال الجنوب و ذهاب أحد المانحين، و إنفراد المانح الآخر بتعديله بالمخالفة لنصوصه نفسها المستندة لإتفاق نيفاشا و التي تستلزم تعديله بشكل مشترك، و بالتالي أصبح دستوراً لنظام إستبدادي يتحكم فيه المؤتمر الوطني، مما أفقده طبيعته القائمة على المنحة غير الديمقراطية نفسها و عزز عدم ديمقراطيته، المؤكدة موضوعياً بنص المادة (٥) منه، التي أعطت المؤتمر الوطني دولته الدينية كاملة غير منقوصة، بإعتبار أنه نص خاص يقيد نصوص الباب الثاني الذي يحتوي على الحقوق و الحريات، و يعطي المؤتمر الوطني الحق في التشريع وفقاً لمفهومه الإستبدادي للشرعية الإسلامية لشمال السودان (السودان الحالي). و عدم مشروعية هذا الدستور، هي أساس مشروعية هذه الثورة التي تنادي بإسقاط النظام و تقويض دستوره، قبل أن تكون أساساً للتمسك ببطلان حالة الطوارئ التي تعتبر غير دستورية لمخالفتها هذا الدستور فاقد المشروعية نفسه، ناهيك عن صدورها من غير ذي صفة لأنه يستمد صفته من دستور يفتقر للمشروعية الشعبية.

لذلك يجب مناهضة أوامر الطوارئ الصادرة بكسرها و عصيانها في الشارع عبر التمسك بالحراك و تقويته و العمل على إستمراره، مع مناهضتها عبر نزع المشروعية عن الدستور نفسه لشرعنة الحراك، قبل الحديث عن مخالفته لدستور هو نفسه فاقد للمشروعية.

و البادي للعيان هو أن تكتيكات النظام لحماية نفسه، لم تقتصر على إعلان حالة الطوارئ فقط، بل إمتدت لمحاولة إعادة إنتاج نفسه على مستوى حزبه السياسي. فالיום طالعتنا بعض الصحف بمزاعم أن حزب الحكومة يسعى لتغيير أسمه و بناء جبهة جديدة، مع

تصريحات منسوبة لأمين حسن عمر ٣٠ يدعي فيها أن الرئيس لم يشاور الحزب في تعيين الولاة أو نائبه، في محاولة للفصل بين الرئيس و الحزب و الإدعاء بأن الحزب ليس حاكماً و أن الرئيس أصبح قومياً، و في تناقض واضح مع قوله إن الرئيس هو رئيس الحزب، و تعارض تام مع تصريحات «د. فيصل» ٣١ فيما يخص ترشيح "البشير" لدورة رئاسية جديدة.

هذه المحاولات الفاشلة حتماً، تتناسى عمداً أن الصراع مع حزب الحكومة لا يقوم على أساس أسمه بل على أساس طبيعته و أساسه الإجتماعي. فالصراع في جوهره مع حزب الرأسمالية الطفيلية أياً كان أسمه، و مع نظامه و رئيسه مهما ادعى حيادية كاذبة، و مع دولة تمكينه بغض النظر عن المسميات أو البهلوانيات. فالحراك الذي تشكل ثورة، رؤيته واضحة هي إجثاث نظام دولة التمكين و تصفية آثاره و على رأسها حزبه و ضرب القوى الإجتماعية التي تشكل حاملاً له و مظلة للفساد. و لن يحول إختيار أسامي للدلع أو مناورات حياض دون ذلك .

لذلك يجب الإستمرار في الحراك و دعم نشاطاته المتنوعة، مع الإستمرار في عصيان أوامر الطوارئ الصادرة و كسرها، بالإضافة لنزع المشروعية الدستورية عن النظام بنزعها عن دستوره نفسه، و مقاومة أي إتجاه لإعادة النظام إنتاج نفسه، و الضغط عليه حتى سقوطه، و منعه من تنفيذ إنقلاب القصر الذي وضع بنيته التحتية كمصد أخير أمام السقوط.

و الخلاصة هي أن النظام قد تلقى ضربة جديدة اليوم، و الحراك حقق نصراً جديداً، حيث إضطرت النظام للإفصاح عن جوهر حالة الطوارئ ليتأكد الجميع من أنها مجرد محاولة لكسر الحراك ليس إلا، تجاوزها محاولات لإعادة إنتاج النظام أو تعويمه جزئياً بإنقلاب قصر في حال الفشل. و كل هذه النشاطات هي فرفرة مذبوح ربما تعقبها قريباً فجة الموت ثم تسري على النظام سنن السقوط الحتمية.

وقوموا لثورتكم و ثبتوا عصيانكم و أحموا إنتصاراتكم و راكموها فالنصر المؤزر يطرق أبوابكم

30 قيادي بحزب المؤتمر الوطني تقلد عدد من المناصب القيادية بالدولة

31 د. فيصل حسن إبراهيم مساعد رئيس الجمهورية ونائب الرئيس لشؤون الحزب (المؤتمر

الوطني)

يا شعباً تسامى يا هذا الهمام
تشق الدنيا ياما
و تطلع من زحامها
زي بدر التمام^{٣٢}

اليوم الثامن و العشرين من فبراير ٢٠١٩ م لم يكن كغيره من الأيام بالرغم من أن أيام شعبنا كلها أصبحت ثورة. كالعادة إمتلأت شوارعنا و سارت هتافاً، و كان لجبرة قصب السبق من حيث العدد، و لكن شاركتها المدن الثلاث مجد التحدي و إسقاط و كسر حالة الطوارئ، و الثبات على سقف إسقاط النظام. خرج شعبنا في المدن و القرى مسانداً لمركزه كذلك. فمواكب التحدي شملت من ضمن مناطق أخرى، الحاج يوسف و شمبات و الشعبية و العباسية و الثورة و ودنوباوي، و تبعاً شارع الستين هتاف. و إنضمت الى الركب مدني ممثلة للمدن الإقليمية و العقدة و غيرها من القرى، في تأكيد واضح إلى أن هذه ثورة غير مسبوقة لكل شعب السودان بمدنه و أريافه .

و لكن إختلاف اليوم عما سبقه من أيام، هو إتخاذ حالة الطوارئ بعداً قضائياً، بعد أن بدأت محاكم الطوارئ في نظر البلاغات ضد الثوار و إعطائها للقمع سمة الأحكام ليصبح كله بالقانون كما كان يقول الطاغية السادات بمصر. و هذه نقلة نوعية تنقل العقوبات التعسفية الواردة بأوامر الطوارئ من مرحلة التهديد إلى مرحلة التنفيذ. لذلك تستدعي وعياً أكبر لدى الجماهير، و تكتيكات أفضل من القوى القائدة في تجمع المهنيين السودانيين. فهي تستلزم مخاطبات مستمرة كالتي ظهرت في بعض المواكب حول حالة الطوارئ، و يفضل أن تتم قبل مواكب الأحياء لسهولة تأمينها، و أن تتضمن موجهاً لتطوير سبل المواجهة و الإنسحاب لتقليل عدد المعتقلين، مع تعبئة لقطاع المحامين و تشكيل هيئات مستدامة للدفاع عن مقدمون للمحاكمات و عدم الإكتفاء بالمبادرات الذاتية للمحامين، مع الإهتمام بتوفير موارد مالية لتسييد الغرامات .

لكن الأهم هو توضيح أن هزيمة حالة الطوارئ تكمن في تحديها بمواصلة الحراك، و أن

زوالها يشترط سقوط النظام. أي أن المطلوب للتخلص منها هو إسقاط النظام، وأن أي تراجع في مواجهتها يعني هزيمة للثورة برغم كل ما تم تقديمه من تضحيات. فهي الورقة الأخيرة في يد النظام والتي يأمل من خلالها أن يبدأ الحراك في الانحسار ثم يندثر. فبدل فشل الحلول الأمنية المجردة والعنف المفرط، زاوج النظام بينها وبين العنف القانوني، حتى يعزز حالة الرعب التي نشرها، ويشرعن قمع الحراك. وعند سقوط النظام، سوف يتم إعلان بطلان حالة الطوارئ المفروضة و عدم مشروعيتها مع عدم دستورتيتها، و بالتبعية بطلان جميع ما ترتب عليها من أحكام و إطلاق سراح جميع من حوكموا بموجبها، و هذا ما يجب إفهامه للجماهير.

يبقى من المهم الإشارة إلى أن بداية تنفيذ أوامر الطوارئ، توضح تماماً مستوى الضرر الذي أصاب الهيئة القضائية و النيابة العامة. ففي بادرة هي الأولى من نوعها قام أحد وكلاء النيابة بتوجيه تهمة ميدانية للثوار الذين تم إعتقالهم، و جلس قضاة بكل أسف في محاكم الطوارئ لمحاكمة الثوار، و قبلوا بتحويل القضاء الذي يفترض أن يكون مستقلاً إلى أداة لتنفيذ رغبات السلطة التنفيذية و التشريعات الصادرة منها، المخالفة لدستورها فاقد المشروعية نفسه. وهذا يوضح إلى أي مدى أفست دولة التمكين مؤسسات العدالة، و يؤكد ضرورة إعادة هيكلتها فور سقوط النظام لتصريف شئون العدالة في المرحلة الإنتقالية، و هذه مهمة لا تحتمل التأجيل. فهذه المؤسسات التي تم تكسيها و هدم قيمها و تقاليدها، لا تصلح للقيام بعملية محاسبة قانونية و إدارة محاكم عادلة لمنسوبي النظام و مجرميه، لأنها شريكة في الجريمة.

و يلاحظ أن مواكب اليوم سبقتها إنتصارات أخرى للحراك، تمثلت في إتساع دائرة الوقفات الإحتجاجية، و في إجبار مأمون حميدة للخروج معتذراً بعد إغلاق جامعته، مديناً لما حدث وناكراً لمشاركة الإدارة فيه رغم ثبوت مشاركتها. كذلك تتبدى قوة الحراك و إتساعه في بيان من بعض الإسلاميين - إن صحت نسبته اليهم- يعلن بوضوح إنحيازهم للشارع و قبولهم لإعلان الحرية و التغيير، مع مطالبتهم بتعديله و إضافة بعض البنود إليه. و الملاحظة الأساسية هي مطالبتهم بإشراك المؤسسة العسكرية في السلطة الإنتقالية، و هذه مطالبة مفخخة. فالمؤسسة العسكرية تعني جنرالات الجيش التابعين لعمر البشير لأنهم في قيادتها و هم أصحاب أمرها، و هؤلاء جزء من النظام و يجب أن يذهبوا معه، و لا سبيل إلى إشراكهم. الصحيح هو القول بإشراك المؤسسة العسكرية بعد سقوط النظام و إعادة

هيكلتها و تنظيمها ، على أن يكون إشراكها بالقيام بدورها الدستوري في حماية البلاد ودعم سلطة الشعب، مع التشاور معها عند تعيين وزير الدفاع، لا بإشراكها في السلطة التنفيذية أو السيادة. فالتجربة أثبتت أن إشراكها بهذه الصورة يعني تصفية الإنتفاضة.

و بالطبع مثل هذا البيان يحتم الحديث عن مشاركة الإسلاميين في الإنتفاضة و حقهم في التواجد في المسرح السياسي بعد سقوط النظام. و الاساس هو تحديد من هو العدو لبناء إستراتيجية للثورة السودانية. و العدو هو الرأسمالية الطفيلية و تنظيمها هو المؤتمر الوطني، و هو فصيل من فصائل الإسلام السياسي. غيره من تنظيمات الإسلام السياسي بما فيها المنشقة عنه لا تعتبر ممثلاً للرأسمالية الطفيلية بحكم تركيبها الطبقية. و بالتالي الجهة الوحيدة التي لا يمكن التصالح معها أو إستيعابها في الخارطة السياسية القادمة، هي المؤتمر الوطني وتحديداً قيادته و مراكز صنع القرار فيه و مليشياته و أجهزة دولته، التي يجب تفكيكها والتخلص منها. و لكن هذا لا يمنع من قبول قواعد المؤتمر الوطني كأفراد في الحياة العامة، في حال نفضوا أيديهم من هذا التنظيم و قبلوا بدولة سيادة حكم القانون التي أساسها المواطنة، و هو نفس الأمر المطلوب من تيارات الإسلام السياسي جميعها. فإن تبرات هذه التيارات من نظام الرأسمالية الطفيلية و إنخرطت في عملية إسقاطه ، و قبلت بدولة ديمقراطية تعددية قائمة على حقوق المواطنة، و كفت عن إدعاء أن مشروعها مقدس و قبلت بأنه إجتهد سياسي قابل للنقد، لا شئ يمنع من قبولها ضمن الخارطة السياسية المستقبلية، ليدور الصراع الإيدلوجي معها تحت سقف للإختلاف متفق عليه و بألية ديمقراطية.

هذا جميعه بالطبع دون إسقاط لمبدأ المحاسبة و دون إعفاء كل من دعم نظام الرأسمالية الطفيلية من مسؤوليته السياسية و الأخلاقية. لذلك من المهم تحديد ما المقصود بالمحاسبة بقدر ما هو مهم تحديد العدو الذي لا يمكن الوصول لتسوية معه لأنه يشكل العقبة الرئيسة في وجه تطور المجتمع السوداني، و في سبيل تجسير الهوة بين الإسلاميين و غيرهم أيضاً.

و الخلاصة هي أن الحراك قد سجل إنتصاراً جديداً اليوم، و هو يواجه القمع القانوني المصاحب للعنف المفرض المنفلت من عقاله، و الواجب هو توسيع دائرة الوعي بالخطاب المباشر، و الإستعداد للمعركة القانونية المسيسة بكافة المستويات، مع الإهتمام بحصد نتائج نجاح الحراك و توضيح الموقف من إنضمام إسلاميين منظمين إليه و شروط هذا الإنضمام، طالما أنهم وافقوا على إعلان الحرية و التغيير. و لكن الأهم هو تطوير تكتيكات

حماية الحراك و توسيع مواعينه .

وقوموا لثورتكم و أهزموا القمع القانوني ووسعوا من مواعينكم لتقطفوا نصركم المستحق

(٢٧)

٣ مارس ١٩٠٢م

يا ظالماً في الغيب أو حتى بيناتنا
لو في الحلم و النوم أحذر ملاقاتنا
لو لسه ما ولدوك أحذر وليداتنا
نحن إنكسار العيب ما بحني هاماتنا^{٣٣}

لم تتأخر مواكب إستقلال القضاء عن مواعيدها، حيث إستجابت أحياء جبرة و شمبات و الكلاكلة و الحاج يوسف و ود نوباوي و المسالمة و القماير و المعمورة و الشجرة و حي العمدة و ابوروف و بيت المال و الصحافة للنداء و سيرت مواكبها، مؤكدة التحدي لفرض حالة الطوارئ، و معززة للرفض الجماهيري لتقنين قمع الحراك. و لا يقلل من قيمة هذا التحدي عدم وجود أعداد كبيرة جدا من المتظاهرين أسوة بمواكب سابقة، أخذاً في الإعتبار زيادة عدد الأحياء التي إنخرطت في الحراك، و ثبات أحياء في المشاركة المستمرة برغم أنها تحولت لمسارح حرب في ظل تواجد أمني كثيف كشمبات. و إذا أخذنا في الإعتبار أيضاً إمتحانات الشهادة السودانية، و تركيز النشاط للإستعداد لإضراب يوم الثلاثاء، يصبح العدد المشارك جيداً بلا شك. و سوف يرتكب النظام خطأ إستراتيجياً إذا ظن أن ما تم اليوم هو إنحسار للحراك، و كذلك يرتكب نفس الخطأ من يقلل من شأنه في المعسكر الآخر أو يتوهم أن الحراك قد بدأ في التراجع. فإتساع دائرة الأحياء المشاركة يدحض أي تصورات مثل هذه، بالإضافة إلى تنوع إجراءات التحدي التي صاحبت مثل هذه المواكب و سبقتها.

فبالمواكبة لمواكب اليوم ، كانت هناك إنتفاضة جامعة الأحفاد المستمرة منذ أيام، و التي بلغت من الجسارة مبلغ إجبار رجال الأمن على الهروب من الطالبات و ترك عربتهم

33 للشاعر محبوب شريف غناء الموسيقار محمد الامين

التاتشر، و هذا التحرك للطالبات شهد كثافة عديدة أيضاً كعادته. كذلك إعتصم طلاب جامعة السودان العالمية. و سبق ذلك المطالبة الصريحة لرئيس النظام بالتحني من قبل "الإمام الصادق المهدي" و الزخم الإعلامي الذي صاحب هذه المطالبة. و كان الحدث الأهم و الأكبر هو تجمع السودانيين في أوروبا في بروكسل أمام مبنى الإتحاد الأوروبي. حيث كانت تظاهرتهم تظاهرة غير مسبوقة من حيث العدد و الحيوية، تلقت تضامناً واضحاً من الثوار الجزائريين، و سوف يكون لها أثرها في موقف هذا الإتحاد بلا شك.

و الجدير بالإهتمام هو أن تحدي المحامين لحالة الطوارئ قد إتخذ شكلاً عملياً مباشراً، بتكوين غرفة عملياتهم و تنظيم نشاطهم و تواجدهم الكثيف في المحاكم للدفاع عن الثوار المقدمين للمحاكمة أمام محاكم الطوارئ، و هذه نقلة نوعية من المبادرات الفردية إلى العمل الجماعي المنظم، في مناهضة القمع القانوني المنظم. و هو احتجاج مكثف ضد هذه المحاكم التي حطمت قاعدة إستقلال القضاء، و وضعت نفسها في خدمة الجهاز التنفيذي، بمصارعتها و محاولة إفشال دورها كأداة لتفعيل حالة الطوارئ و تحويلها إلى معطى ثابت و وسيلة طولى لقمع الحراك. و الملاحظ أن هناك الكثير من الثوار نالوا أحكام البراءة نتيجة لهذه الجهود المقدرة.

و لا يفوتنا أن نسجل أنه بعد إجتماع رئيس قضاء النظام التابع للسلطة التنفيذية بقضاة الطوارئ صباح اليوم، صدرت أحكام مشددة ضد بعض الثوار، لتخرج بعدها مظاهرة متحدية و منددة بالأحكام، و هذا يؤكد إستعداد الجماهير لإسقاط حالة الطوارئ و إستخفافهم بها و بقضاتها، و ذلك يعتبر أكثر المواقف تعبيراً في يوم إستقلال القضاء، لخروجه ضد قضاء الطوارئ بالذات و ضد أحكامه مباشرة في مغالبة واضحة لها و عدم إحترام جدير بالتقدير.

في المقلب الآخر نجد أن النظام مازال يتخبط في إدارة الأزمة بعد أن فشل في الإدارة بالأزمة. فهو من ناحية غارق في فضيحة لقاء مدير جهاز أمنه برئيس الموساد و الإجتماع معه بتنسيق مصري و دعم سعودي إماراتي للبحث في خلافة رئيس النظام كما ذكر موقع ميدل ايست اي و نقلت قناة الجزيرة، و من ناحية أخرى مثخن بجراح صراعاته الداخلية. فإن صح تقرير القناة بأن "قوش" قد حضر اللقاء دون علم الرئيس و لتقديم أوراقه للموساد كخليفة للرئيس، فهذا يعني أن ليلة السكاكين الطويلة في معسكر السلطة قد أصبحت واقعاً يمشي

على قدمين، يعززها تعيين المجرم المطلوب للعدالة الدولية أحمد هارون^٢ كشخص فوضت له صلاحيات "البشير" لإدارة حزب الحكومة، وهو شخص لا تتقسه الوقاحة والرغبة في المواجهات العنيفة التي لا محالة سوف توسع الفتوق في هذه المؤسسة المأزومة على أي راتق. و لعله من المهم التوضيح بأن مسرحية التفويض هذه المستهدف بها معارضي "البشير" داخل الحزب أكثر من الشعب الذي لن تتطل عليه مثل هذه الألاعيب، فهو قد تجاوز مرحلة أي إصلاحات و حدد هدفه في إسقاط النظام. فالمعلوم أن من يفوض يحتفظ بالسلطة الأصلية و يستطيع إلغاء التفويض متى ما أراد، أي أن "البشير" مازال هو صاحب الصلاحيات الأصلي و يظل هو رئيس الحزب واجب التصفية و الإخراج من الحياة السياسية بدون تردد أو خضوع لحديث عن دعاوى الإقصاء. فالقول بوجود إقصاء و إقصاء مضاد يصح عند التساوي في المراكز في ظل دولة للجميع. و لكن حين توجد دولة تخص طرف و تقصي الآخرين، المناذاة بتفكيكها و محاسبة من بنوها و أجزموا في حق الشعب لا يعتبر إقصاءاً. فتفكيك دولة الحزب شرط أساسي لإقامة دولة القانون، و محاسبة المتمكنين على جرائمهم شرط آخر من شروط هذه الدولة المنشودة يعرف قانوناً بعدم الإفلات من العقاب. لذلك قبل الحديث عن إقصاء و إقصاء مضاد قائم على أساس إستقطاب و إستقطاب مضاد، يجب الحديث عن إزالة العقوبات العملية التي تمنع الانتقال من دولة الحزب لدولة المواطنة و سيادة حكم القانون. بعد إقامة هذه الدولة، لا يصح إقصاء أي طرف للأخر حتماً. أما القول بعدم الإقصاء مطلقاً، الغرض منه هو إسقاط مبدأ المحاسبة و الإبقاء على جوهر دولة التمكين، و هو مقولة حق يراد بها باطل. إذن مرحباً بعدم الإقصاء لكل من يرغب في تفكيك دولة التمكين و بناء دولة سيادة حكم القانون التي تشترط المحاسبة و المحاكمات العادلة، حتى و إن كان إسلامياً بل و حتى لو كان حزباً إسلامياً غير المؤتمر الوطني. و بهذا يكون المستثنى من قاعدة الإقصاء هو تنظيم دولة التمكين و مجرميه، لأن عدم إقصائهم و تفكيك دولتهم و عدم محاسبتهم، يعني إستحالة إقامة دولة سيادة حكم القانون من ناحية، و تأمرهم عليها لإسقاطها مستقبلاً حتماً من ناحية ثانية، فوق أن السماح بالإفلات من العقاب يمنع من إسترداد الأموال المنهوبة، و إستردادها شعار إقتصادي و سياسي سليم .

يلاحظ أن النظام إفتعل معركة مع قناتة الجزيرة بسبب نشرها لإجتماع "قوش" بالموساد، وهذا يؤكد وجود صراع داخل معسكر الإسلام السياسي على المستوى الأقليمي أيضاً.

34 قيادي بالمؤتمر الوطني مطلوب لمحكمة الجنايات الدولية كان والياً لولاية شمال كردفان وقد أوكل له البشير قيادة حزبية

و مفاد ما تقدم هو أن الحراك بخير، فهو مازال يؤكد تحديه لفرض حالة الطوارئ و يرسخ هزيمتها يوماً بعد يوم، و تتسع دائرة أحياء المدن الثلاث المشاركة فيه بإضطراد، و تتواصل فعالياته المتنوعة من مسيرات و إعتصامات، و تتفاوت أعداد المشاركين فيه لأسباب موضوعية لا تنتقص من تماسكه و إستمراريته، و تنتقل قواه من حيث التنظيم نقلات نوعية. في حين أن السلطة أزمتهما تزيد إستحكاماً يوماً بعد يوم و تزداد عزلتها و تتعزز صراعاتها الداخلية، و هي تسير في طريق السقوط الحتمي لا محالة.

و قوموا لثورتكم و كرسوا تحديكم بمزيد من النقلات النوعية و التنظيم و رسخوا خطاكم في طريق الإنتصار الكبير الذي لاحت بشائره

(٢٨)

٥ مارس ٢٠١٩ م

ماك هوين سهل قيادك سيد نفسك و مين أسياك ٣٥

٥ مارس ٢٠١٩ م يوم التطور النوعي المتميز في طريق تراكم أعلى يفضي إلى التحول النوعي المأمول المتمثل في إسقاط النظام. يوم أفضل فيه شعبنا ترقب الشامتين و ربت على قلوب المشفقين الذين تخوفوا من إعلان الإضراب العام من قبل تجمع المهنيين، و توقعوا ألا يحقق النجاح المأمول، و أن يكون خطوة إلى الوراء تثبط الهمم. قالها شعبنا و بصوت مسموع إن أدوات النضال المشروعة جميعها فاعلة، و أن الإضراب بقسميه الشامل و الجزئي ناجح بمستوى فاق التوقعات و أذهل جميع المراقبين. أعلن التجمع الإضراب بعد الحضور الى أماكن العمل، فزاده شعبنا فوق الكيل قسطاً من المودة، حيث خلت الشوارع تماماً من المارة في أماكن رئيسة بل خلت من الحركة، و أغلقت الأسواق الرئيسية أبوابها في الخرطوم و

35 للشاعر محجوب شريف غناء الموسيقار محمد عثمان وردي

ام درمان و بحري، وواكبها أسواق أخرى كسوق سعد قشرة في بحري و كذلك سوق ستة. فشارع الستين في الخرطوم و شارع الثورة في ام درمان و شارع واحد في الحاج يوسف، مارست صمتا كان صوته عالياً في ميزان المعركة. و تحدي الإغلاق التام في الأسواق كان له معنى كبيراً في إعلان أن الجميع ملتزم ببرنامج تجمع المهنيين حتى و إن لم يكن مهنيًا، و أن هذا التجمع رسخ موقعه كقيادة شرعية لثورة شعبنا، الذي محضه ثقة يستحقها و صفة تمثيلية مازال يقوم بها بجدارة، متمسكا بمشروع التغيير الجذري، و صامداً في وجه كل الحلول التسوية.

و بالنظر إلى طبيعة الإضراب المعلن عنه اليوم التعبوية و التجريبية في طريق إعلان الإضراب السياسي العام، نجد أن نسبة نجاحه نقلته من موقع إضراب للتعبئة و التجريب، إلى موقع الإنذار للنظام بأن التراكم النضالي قد بلغ مرحلة القابلية للتحويل النوعي الحاسم. فالحرّاك قد أمّتك اليوم أحد أدواته التي سعى لإملاكها منذ فترة عبر الإضرابات المتدرجة في قطاعات بعينها، و هاهو ينجح في تنفيذ إضراب عام. و طبيعي أن تتفاوت نسبة نجاح هذا الإضراب بين القطاعات العام والخاص، كما أنه من الطبيعي أن تتفاوت من قطاع مهني لآخر. و بالطبع لم يكن مدهشاً أن يكون الحقل الطبي في الصدارة، بحيث ينجح إضراب منتسبيه في مدن صغيرة كمدينة الحوامة بشرق السودان التي كانت نسبة الإضراب فيها للأطباء و الكوادر الطبية هي مائة بالمائة. كذلك كان الإضراب ناجحاً بنسبة كبيرة و مشرفة وسط الصيادلة و فئات أخرى أجرت تمارينها مسبقاً. أيضاً كان إضراب التجار أكثر من ناجح و مؤثر بحيث تعطلت حركة الأسواق بشكل شبه تام.

و دلالة كل ذلك تتعزز بحقيقة أن هناك مدن شاركت في هذه الفعالية كمدني، و مدن أخرى أبت إلا أن تشارك من مواقع تنوع أدوات الحراك النضالية فنظمت مظاهرات كالتضاريف، وآخرون أصروا على تكريس التنوع فنظّموا وقفة احتجاجية مثل أساتذة جامعة الخرطوم. وهذا يعني أن الشعب بمجمله قد إمّتك أدواته النضالية، و أصبح قادراً على توظيفها بمرونة مدهشة حسب معطيات واقعه و قدراته الذاتية في كل قطاع و موقع، مع إلترام صارم بإنجاح فعاليات تجمع المهنيين و الإضافة إليها في وحدة تصنع قوة من التنوع.

و الواجب القيادي الآن يتمثل في رصد القطاعات كافة و حساب نسبة تنفيذ الإضراب فيها، و أخذ معدلات مشاركات المركز و الأقاليم بل و حتى الأرياف التي لم تتخلف عن المشاركة، مع تحديد مواطن الضعف و دراسة أسبابها، و وضع التصور لتجاوز الصعوبات التي تكتنف

هذا النوع من النشاط، تمهيداً لنجاح الإضراب السياسي العام عند إتخاذ قرار تنفيذه. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن إضراب اليوم هو إضراب ليوم واحد، لتحديد الفترة المناسبة للإضراب القادم وصولاً للإضراب السياسي العام المستدام. كما يجب عدم إهمال أخذ العبر من نجاح الإضراب العام في الأسواق لبدء التفكير في تنفيذ خطوات العصيان بالتوقف عن سداد الجبايات و الرسوم الحكومية و تطوير هذه الوحدة المدهشة و تعزيزها بنشاطات أخرى.

و لا يفوتنا التنويه إلى أن إضراب اليوم قد سبقته أمس نذر نجاح تمثلت في الفعاليات في جامعة السودان العالمية و جامعة الأحفاد و الوقفات المتعددة، و تظاهر النساء في بري، و خروج بعض القرى كقرية العقدة بريفي المناقل، بالإضافة للرسائل الصوتية التعبوية المتنوعة عبر وسائل التواصل الإجتماعي بمبادرات شعبية فردية، و إبداعات فنية غير مسبوقة، شعراً و غناءً و تشكيلاً. و كان لافتاً قيام ثوار برسم وجوه الشهداء على حوائط منازلهم. هذا الجهد الإبداعي الكبير الناشئ عن روح الثورة الخلاقة، يعمق مجرى هذه الثورة، و يرسخ وجداناً يستعصي على الهزيمة، و يؤسس لبناء مستقبل أفضل مبني على إبداع خلاق و مستدام، ينتصر دائماً بالجمال على القبح.

في مقابل كل ذلك، أظهر النظام حالة عجز كامل حتى هذه اللحظة في التصدي للإضراب رغم فرض حالة الطوارئ و تجريم الإضراب. و لكن من المتوقع أن يقوم بإستهداف بعض من أضربوا غداً و أن يقدمهم لمحاكم الطوارئ في إطار التخويف و محاولة كسر إرادة الإضراب مستقبلاً. لذلك يجب على غرفة عمليات المحامين أن تكن مستعدة للتصدي لهذا الأمر، كما يجب الإستفادة إعلامياً من نجاح الإضراب بإعتباره ضربة موجعة جديدة لإعلان حالة الطوارئ، و كسر مباشر لإرادة السلطة و إسقاط كامل لهيبتها أن تبقت لها هيبة.

من ناحية أخرى، يلاحظ تطور إهتمام الصحافة العالمية بالثورة السودانية و تطور تغطيتها و إتخاذها منحى إيجابياً، مع كثير من التحليلات التي تتوقع إنهاء النظام و زواله. و هذا تطور مهم في تهيئة الراي العام العالمي لصنع تحول في موقف المجتمع الدولي يسمح بانتصار سلس للثورة، و يقلل من الدعم للثورة المضادة و من الرغبة في تعويم جزء من النظام. أيضاً لا بد من تسجيل إنضمام ماليزيا لمحكمة الجنايات الدولية، و أثر ذلك على حركة مجرمي الحركة الإسلامية فيها، و مردوده تجاه حجز و إسترداد أموال الشعب السوداني المنهوبة.

و الخلاصة هي أن الإضراب العام المعلن من قبل تجمع المهنيين كان ناجحاً و حقق جميع

أهدافه التعبوية و التجريبية وزاد، و أثبت عجز السلطة و خلو وفاضها من أي تكتيكات مضادة له برغم زعمها بوجود كتيبة إستراتيجية لن تنفعها مع إضراب الأسواق و مؤسسات القطاع الخاص بشكل منضبط و خلو الشوارع. حيث تؤكد إمتلاك الشارع لأدوات نضاله المتنوعة وتمرسه في استخدامها، و استعدادة للانتقال لمستوى أعلى من المواجهة، لا بد من الإعداد له بشكل سليم دون تباطؤ أو إستعجال.

و قوموا لثورتكم و أشحذوا أدوات نضالكم و أقذفوا مزيداً من الرعب في قلوب عدوكم فشروق شمسكم قد أرف

(٢٩)

٧ مارس ١٩٠٢م

إنت غالية وهم رخصوك
إنت سمحة وهم و سخوك
إنت لينا و حياة أبوك
نمشي ليك في نيران وشوك
إنت عارفة و ما يعرفوك
إنت نورنا و عمدا طفوك
إنت روحنا و في النار رموك
ضحكوا بينا و نصبوا الشروك^{٣٦}

حسناً فعل تجمع المهنيين بأن جعل مواكب اليوم للكنداكات عشية يوم المرأة العالمي، إحتفاءً بِنساء بلادنا المناضلات و تكريساً لفهم متقدم لقضية المرأة بربط تحررها بمجرى النضال العام، و تأكيداً للدور المركزي للمرأة في ثورة الخلاص الماثلة ضد الإسلام السياسي الذي أضطهدها و حط من قدرها. و جاءت المواكب بمشاركة واضحة من الكنداكات، حيث شملت مناطق واسعة من مدن العاصمة الثلاث. إبتدتها الكلاكلة بهتافات و أهازيج جديدة، وصاحبته ضاحية بري الصامدة المبادرة و إنتفض معها جنوب الحزام، و جاء مواكباً مسير شارع الستين الوازن الذي حيته السيارات المارة بزماميرها، و أكدت بري ألا تراجع حتى سقوط النظام. و لم تتأخر العاصمة الوطنية ام درمان فسيرت امبدة موكبها المنظم

36 للشاعر عبيد عبد النور غناء الموسيقار عبد الكريم الكابلي- من اغنيات الحقيقية

ذو الشعارات المكتوبة المعبرة على لافتات، و عزز الحراك موكب شارع العرضة و ناظره موكب بيت المال، ومشت بحري في مواكبها فكان موكب شمبات الثورة، و الدروشاب، في إصرار واضح على سيادة الجماهير على شوارعها، و تصميم على تحقيق الأهداف المعلنة.

مواكب اليوم عززت ما أفصح عنه إضراب يوم ٥ مارس من أن الشارع إمتلك أدوات نضاله من تظاهر و إضراب و وقفات احتجاجية، و أوضحت أن هذا الشارع قادر على الإنتقال بسلاسة من وضع إضراب أفرغ الشارع تماماً، إلي وضع تظاهر يشعل الشوارع بالهتاف و يرفع عالياً قفاز التحدي. و الملاحظ هو أن التنوع في استخدام الأدوات بالتلازم لا بالتتابع فقط، مازال مستمراً. فمواكب اليوم تزامن معها إعتصام طلاب الجامعة الوطنية، الذي قابلته السلطة بعنف كبير بدأ من إطلاق الغاز المسيل للدموع داخل حرم الجامعة، و إعتقال وضرب الطلاب، و إمتد إلى محاولة دهس الطلاب بالتاشترات. و الجدير بالتسجيل هو أنه لم يسجل استخدام للرصاص الحي. كذلك تزامن مع المواكب وقفات احتجاجية كوقوفات الصيادلة العاملين في القطاع العام. و هذا الحفاظ على التنوع، يعكس إصراراً واضحاً على المحافظة على جذوة الحراك حية من ناحية، و من ناحية أخرى يفصح عن الطبيعة الخلاقة للحراك نفسه الذي نما حسب معطيات كل موقع و منطقة بشكل واقعي يطابق ما بين العنصرين الذاتي و الموضوعي في قراءة واعية لما هو ممكن. و الحراك بأدواته المتنوعة، شكل ضربة قاسية لحالة الطوارئ المعلنة، و أساساً لعصيان مدني في طريقه إلى التمدد و الإنتصار.

و الملاحظ أن مواكب اليوم، سبقها المسيرة الراكبة الإحتفالية الصاخبة مساء أمس، و التي تم تنظيمها بعد الحكم ببراءة ثوار بري، و التي شكلت تحدياً مباشراً لحالة الطوارئ، حيث تخللها دعوة صريحة أيضاً لمواكب اليوم. و إذا أخذنا في الإعتبار أن دائرة أحكام البراءة بدأت تتسع، بل أن محكمة الإستئناف ألغت أحكام الإدانة و السجن اليوم، و دون إهمال للجهد الكبير الذي يبذله المحامون الشرفاء في التحالف الديمقراطي للمحامين، نستطيع أن نستنتج بأن حالة الطوارئ لم تحقق أهدافها المرسومة لقمع الحراك و تحجيمه و وقفه حتى هذه اللحظة، و توظيف القضاء لهذا الغرض.

و لكن النظام خالي الوفاض من الحلول السياسية، يريد أن يوظف هذه الحالة لغرض آخر، و هو التفاوض مع القوى المعارضة تحت سيفها، و فرض مخرجات حوار الوثبة عليها! فرتيسه سيجتمع اليوم بأحزاب حوار الوثبة لوضع تصور لكيفية عرض مخرجات الحوار المزعوم على

القوى المعارضة وإقناعها بها، متناسياً أن هذه القوى رفضت المشاركة في ذلك الحوار ورفضت مخرجاته وهي في حالة دفاع حينها، فكيف بها تقبلها وهي في موقع الهجوم الآن ومشروعها النقيض لهذا الحوار ومخرجاته هو مشروع الشارع المنتفض؟

سلوك النظام هذا يعني أنه يتوهم بأن حالة الطوارئ سوف تجعل هذه القوى في موقع ضعف، وهو لا يستطيع أن يفهم بأن استمرار الحراك يعني العكس تماماً، ويؤكد أن حالة الطوارئ قد أضعفت النظام بدلاً من أن تقويه. خصوصاً وأن هذه الإستمرارية والإصرار قد بدأت تحصد بعض النتائج، مثل تحسن مستوى التغطية الإعلامية عالمياً، و مثل الإدانة التي تمت أمس من المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف، و مثل التضامن القوي من منظمة العفو الدولية مع المناضلات المعتقلات في سجون النظام. وبالرغم من أن النظام قد حاول اليوم إستعراض بعض دلالات حالة الطوارئ بإنزاله قليل من قوات الجيش في شاحنات كبيرة في وسط الخرطوم، إلا أنه لم يستطع حتى هذه اللحظة إقحام الجيش في فرض حالة الطوارئ بشكل أساسي. و الأيام القادمة سوف تحسم مدى قدرته على التمسك بحالة الطوارئ التي ثبت فشلها في تحقيق أهدافها بحالتها الراهنة، أم أنه سيقوم بتوسيعها و دفع الجيش إلى خطوط المواجهة الأمامية مع الشعب.

ولا يفوتنا أن ننوه إلى أن خزان الثورة مازال يفيض على جسمها القائد و يوسع مواعينه، وذلك بإنضمام ضباط الشرطة المعاشيين رسمياً إلى تجمع المهنيين، و لحاق القضاة المفصولين بهم اليوم. وهذا يؤكد أنه في الوقت الذي ينحسر فيه الدعم للنظام بشكل مضطرب و تزداد عزلته، يتسع جسم قيادة الحراك كميّاً و يتعزز من ناحية نوعية .

و الخلاصة هي أن الحراك حقق نجاحاً آخر بالانتقال السلس من الإضراب للتظاهر، و أن قيادته عززت قدراتها، وأن مواكبه اليوم وإضرابه قبل يومين وفشل محاكم الطوارئ في تكريس القمع القانوني بتوسع دائرة أحكام البراءة أكدت فشل حالة الطوارئ في تحقيق أهدافها، و أن إستمراره حصد دعماً من الصحافة العالمية، و إدانة للنظام من مفوضية حقوق الإنسان و تضامناً واضحاً من منظمة العفو الدولية. و في المقابل فشل النظام حتى الآن في تحقيق أهدافه من إعلان حالة الطوارئ، و واصل العجز عن تقديم أي مشروع سياسي للحل مع تفاقم عزلته، مما يؤكد أن اليد العليا هي للحراك و أنه قد حشر النظام حيث أراد.

وقوموا لثورتكم و أطرقوا على حديدها فهو ساخن و شددوا حصاركم لعدوكم فخيبته ماثلة و سقوطه وشيك

ما طال في بحرك في مي
و تمر ك مدف ع بالجريد
نبنيك أكيد نبنيك هوا
نبنيك ايوة سوا سوا
منو و جديد^{٣٧}

الثورة الخلاقة بدأت في بناء مستقبل أفضل بإعادة صياغة الحاضر، تمددت جسارة و نفضت الغبار عن الفعل الجماعي في سبيل العدل الإجتماعي و قبل شعبنا فيها التحدي. كان اليوم ١٠ مارس ٢٠١٩م، إمتداداً لإمتلاك الشارع زمام أمره، فتلاقت المواكب لتصنع نجاح عصيان حالة الطوارئ و قانونها. لم يتأخر موكب ابوروف في ملاقة موكب بيت المال، و لم يتخلف موكب البوستة عن معانقة موكب الشهداء، و لم يتقاعس حراك دار الأمة الذي تم فيه إعتقال قيادات حزب الأمة من أمام الدار. السمة العامة كانت هي الإصرار على كسر حالة الطوارئ التي تعرضت لمجابهة قوية، و تأكيد إستمرار الحراك و عزمه على تحقيق أهدافه كاملة غير منقوصة. و كان لافتاً أن الجماهير قد تجاوزت مرحلة الصمود أمام الأجهزة الأمنية القمعية، إلى مرحلة فرض إرادتها عليها، حيث تمكن ثوار بري من إجبار قوات الأمن على الهروب المخزي من أمامهم. و دلالة الحدث هي في الرد الجماهيري الباسل، على إقتحام قوات الأمن لميدان بري الدرايسة الخالي قبل أيام و محاولة إستفزاز المواطنين لجرهم إلى العنف بإعتباره ميدانها الذي من الممكن أن تنتصر فيه. و هذا السلوك فوق أنه فضيحة كاملة الدسم، يعكس إنهمازاً واضحاً أمام الثوار، و محاولة للتعويض النفسي و رفع المعنويات.

و بالطبع لم يقتصر التحدي على المواكب و التحول النوعي المذكور فيها، و لكن إشتمل على إعتصامات في العديد من الجامعات، حيث واصل طلاب الجامعة الوطنية إعتصامهم الذي رافقته تظاهرة داخل الحرم الجامعي، و كذلك إعتصمت كلية الفجر الجامعية و جامعة اليرموك. و كانت عدد من الجامعات قد شهدت إعتصامات يوم أمس. و أبى طلاب كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا إلا أن يخرجوا في تظاهرة. أيضاً نفذ طلاب جامعة المستقبل

(كمبيوتر مان) وقفه ثورية، واكتبها وقفة مماثلة لطلاب كلية النهضة، و تظاهرات من جامعة ابن سينا. و الواضح هو أن حركة الطلبة قد زاوجت بين الإعتصام و التظاهر، و عززت تنوع أدوات الحراك و أعطته الزخم المطلوب.

و من مظاهر هزيمة حالة الطوارئ كذلك، نجاح المحامين الديمقراطيين عبر تحالفهم و بجهد كبير و مقدر، في إنتزاع أحكام البراءة للكثير من الثوار، و في الحصول على أحكام مخففة لآخرين. و إن كنا نثمن غالباً جهد هؤلاء و نضالهم، إلا أنه لا يفوتنا أن ننوه إلى أن بعض القضاة قد إعتصموا بضميرهم المهني و لم ينصاعوا للتوجيهات الأمنية. و في المقابل هناك قضاة تمرغوا في وحل التبعية للجهاز التنفيذي بمستوى حرموا فيه الثوار من حقهم في الدفاع و تشددوا في الأحكام الصادرة منهم، مثل القاضي تاج الدين بمحكمة الإمتداد، و الذي أصبح رائداً في السوء حيث لم يسبقه قاض في تاريخ القضاء السوداني تزفه الجماهير بالهتاف المسيء.

تهافت حالة الطوارئ و عدم تحقيقها لأهدافها حتى الآن، زاد من تخبط النظام. فهو حيناً يسرب رغبته في تغيير إسم حزبه، و حيناً آخر يسرب رغبته في تأسيس حزب جديد. بعدها يطلق شائعة بوجود مبادرة خليجية فحوها تفويض "البشير" لسلطاته لرئيس وزراء يعين من المعارضة و يبقى هو رمزاً سيادياً لفترة إنتقالية، و في نفس الوقت يعمل على إستكمال إجراءات التشاور لتكوين حكومة رئيس وزرائه المعين ايللا. و يواكب ذلك بمحاولة مصادرة حق التظاهر عبر إدعاء تنظيمه قانوناً في الدول المتحضرة، و ينسى أنه صادرة أصلاً بقانون الطوارئ. و يدفع بعض من يناصرونه لمحاولة المشابهة بين نظامه الشمولي و النظم الديمقراطية. فيخلطوا عمداً بين التظاهر السلمي في دولة سيادة حكم القانون و التظاهر السلمي في الدول الشمولية. في إغفال تام أن في الدول الديمقراطية هناك دستور شرعي يستمد شرعيته من الشعب و يحمي جميع الحقوق بما فيها حق التظاهر و يمنع مصادرتها في، و في السودان الآن يوجد دستور غير شرعي أتى على سبيل المنحة و لا يحمي حق التظاهر، و وجود الحقوق فيه شكلي لأنه من الممكن مصادرتها بموجب المادة (5) من الدستور التي أبقّت على الدولة الدينية كاملة غير منقوصة. أيضاً الإجراءات في ظل دستور دولة سيادة حكم القانون تنظيمية لحماية التظاهرة و أمن المواطن، و لكن نفس الإجراءات في السودان يصادر عبرها حق التظاهر. مثلاً إخطار الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية إجراء تنظيمي ليسمح للشرطة بإتخاذ الإجراءات اللازمة للحماية، و لكن عندنا

يتدخل جهاز الأمن لأسباب سياسية و يمنع التظاهر و هذا مستحيل أن يحدث في دولة سيادة حكم القانون. مثال آخر هو حرية التعبير و التنظيم و إقامة الندوات مثلاً. ففي السودان الأحزاب غير قادرة على إقامة ندوات حتى داخل دورها و حقها هذا مصادر قبل إعلان حالة الطوارئ، و هذا لا يمكن أن يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

و هذا يعني أن المقارنة الشكلية بين وضعين مختلفين جوهرياً خاطئة. لأن هذه المقارنة تقف عند المظهر و لا تبحث عن الجوهر. و المعلوم أن المظهر قد يتقدم على الجوهر أو يتأخر عنه فلسفياً. لذلك المقارنة بين إجراء (المظهر) يتم تحت دستور ديمقراطي (الجوهر)، و بين إجراء مطابق (المظهر) يتم تحت دستور غير ديمقراطي (الجوهر)، هي مقارنة خاطئة. و في الشريعة الإسلامية نفسها تسمى قياس مع الفارق.

لذلك لتصبح دعاية النظام صحيحة، عليه أن يثبت أننا نعيش في دولة سيادة حكم قانون الآن، قائمة على دستور تم تقنينه بصورة ديمقراطية عبر جمعية تأسيسية أو إستفتاء أو الأثنين معاً، و أن هذا الدستور يحمي جميع الحقوق و الحريات، و بذلك يكون إستوى ديمقراطيته من حيث الشكل و المضمون، لترد عليه بعد ذلك الضوابط الإجرائية التنظيمية التي يسمح بها و تنص عليها القوانين الصادرة من برلمان منتخب وفقاً له، و يسمح بالرقابة القضائية عليها من قضاء مستقل، بمستوى يمنع السلطة التنفيذية من توظيفها لمصادرة الحق تحت دعاوى تنظيمه. بدون ذلك، يصبح الحديث هو إسقاط نموذج دولة سيادة حكم القانون، على دولة لا سيادة حكم القانون الشمولية، و بهذا يتم دعم تقنين الإستبداد، طالما تمت المحافظة على المظهر.

و الخلاصة هي أن الحراك حافظ على إستمراريته و إمتلاك زمام المبادرة و تحدي حالة الطوارئ و هزيمتها و إبطال مفعولها، و أن النظام في حالة تخبط شاملة دفعته إلى فقدان توازنه حتى أصبح يطلق تسريبات و شائعات متناقضة تشي بعدم قدرته على إجترار الحلول، و تنبئ عن وجود شروخ فيه يعكسها تسريح رئيسه لعدد من ضباط القوات المسلحة من الرتب الوسيطة و صغار الضباط.

و قوموا لثورتكم و عززوا و حدثكم و نوعوا أشكال ضغطكم فالنصر يطرق أبوابكم

عصيانا وعصيانا وثلنا عصيانا على الحرية منو بومسنا^{٣٨}

الممارسة و التجريب كسرت حاجز التردد و الخوف من عدم نضوج الواقع للدفع بالحراك لمستواه الأعلى و مزاجية إضرابه السياسي بعصيان مدني، و كشفت برغم نجاحها في تمرين العصيان المدني عن مواطن الضعف و القصور. فتجاح عصيان يوم ١٣/٣/٢٠١٩م الذي كان متوقفاً، لا يجب أن يحجب عند التقييم التخوف من استخدام سلاح العصيان بمستوى تجريبي و مردود عدم إستمراريته و إختيار أن يكون ليوم واحد على هذا السلاح الحيوي والحاسم. صحيح أن قطاعات وازنة قد شاركت فيه، و كان أهمها الحقل الطبي، الذي كان لقطاع الصيدلة فيه قدحاً معلى، بحيث قدرت نسبة تنفيذ العصيان فيه بمائة في المائة. و صحيح كذلك أن هناك مواقع إنتاجية و خدمية شاركت بكفاءة في تجربة العصيان كالعاملين بشركة دال (سيقا) و شركة سكر كنانة و بعض البنوك كالبنك السوداني الفرنسي و بنك بيبيلوس و شركات صناعية أخرى و حتى شركة زين، و لكن هذا لا يجب أن يحجب عدم مشاركة قطاعات أخرى أو ضعف مشاركتها. و إن كان من المهم أن نسجل أن التجربة كانت ناجحة بلا شك، و أن نجاحها أجبر حتى بعض الأجهزة الإعلامية العالمية التي لا تساند الحراك أن تقر بهذا النجاح الذي وصفته بالجزئي، فيجب علينا أن نقر بأن مشاركة العاملين بالقطاع العام مازالت دون المستوى، و أن مشاركة الأقاليم فيما عدا مدني و ربك لم تكن بالمستوى المطلوب.

و الواضح هو أن مشاركة العاملين بالقطاع الخاص الذي أصبح هو القطاع المنتج و المقدم للخدمات الأساسية بعد تخلص حكومة الرأس مالية الطفيلية من القطاع العام المنتج و الخدمي بشكل أساسي تحت دعاوى الخصخصة، هي مشاركة أساسية تستدعي التركيز لإنجاح العصيان، إلا أن تكامل العصيان مع إستمراره يشترط إنخراط العاملين في القطاع العام فيه، خصوصاً في القطاعات الخدمية المؤثرة المتبقية في يد الدولة. و هذا يعني أن واجب تطوير الخطاب و وسائل العمل مع العاملين في القطاع العام مازال قائماً، يواكبه

و ربما يتفوق عليه إستعادة عنفوان الحراك في المدن الإقليمية. و بالطبع من الضروري أن يعلن العصيان القادم بعد إكمال كافة التحضيرات و الإستعدادات لجعله إعتصاماً مستداماً حتى سقوط النظام، لتفادي إضعاف هذا السلاح المجرب، و تحقيق أقصى ما يمكن من نتائج عبر إجادة توظيفه.

الدرس المستفاد من عصيان اليوم، هو أن الحراك بخير، و أنه ما زال قادراً على تنويع أدواته و مراكمة إنتصاراته و التمسك بإستمراريته. فنشاط اليوم سبقته أمس الوقفات الإحتجاجية ومنها وقفة العاملين بمصانع اميفارما، و كذلك وقفات الجامعات المتعددة المستمرة، و مظاهرات عفوية و هتافات لنساء البراري، و مظاهرة الرجل الواحد في القضايف للمناضل و أيقونة النضال جعفر خضر الذي رفع صوته بالهتاف أمام محكمة الطوارئ و تم إعتقاله. كذلك تواصل النضال ضد إعلان حالة الطوارئ ببسالة من المحامين الديمقراطيين الذين زلزلوا الأرض تحت أقدام محاكمها، حتى أضطرت نقابة التزوير لإدعاء أنها هي من تقوم بالدفاع عن الثوار. و تقدم بعض المحامين الديمقراطيين بصحيفة طعن دستوري من الحزب الشيوعي ضد رئيس الجمهورية مطالبين بإعلان عدم دستورية إعلان حالة الطوارئ. و عريضة الطعن تمثل عمل سياسي جيد إذا و اكبه نشاط دعائي يوظفه، و لكنها من ناحية قانونية إحتكام لدستور غير شرعي لا يحمي الحقوق و الحريات، و لمحكمة تابعة فعلياً للجهاز التنفيذي، في وقت شعبنا في الشارع لإسقاط هذا الدستور بالذات و بناء نظام سياسي جديد، و في هذا تناقض لا يمكن إغفاله ! الراجح بالطبع هو شطبها شكلاً لوجود مشكلات بها، حيث أنها لم تحدد وجه الضرر المترتب علي حاله الطوارئ كالإعتقال و الضرب و دخول المنازل و تفتيشها، و تعرضها للأوامر الصادرة من رئيس القضاء و النائب العام دون إختصامهما، و الطعن بعدم دستورية أوامر تشكيل المحاكم و النيابةات و هي ليست قوانين حتى يصح الطعن بعدم دستورتيتها، بل يجب الطعن بعدم قانونيتها. سوف تتوسل المحكمة الدستورية المسيسة الأسباب أعلاه لشطب الطعن، لكن هذا لا ينتقص من قيمته السياسية إن تجاوزنا التناقض بين الثورة ضد نظام دستوري و الإحتكام لدستوره في نفس الوقت.

أما في مقلب النظام ، فإنه مازال بلا مشروع لحل الأزمة، و هو يراوح مكانه في خانة المناورات السياسية مع بقاءه في عزلة خانقة و حالة دفاع مستدامة تضعفه كل يوم أكثر. فهو إستبق تكوين حكومته المزعوم بأنها حكومة كفاءات، بمحاولة بأئسة من كوارده في جامعة

الخرطوم لسرقة مبادرة أساتذة الجامعة الداعمة والمؤيدة لإعلان الحرية والتغيير، والتي وقعها أكثر من سبعمائة أستاذ جامعي، بإسم منبر خاص بهم حاولوا أن يوهموا الشعب بأنه و جسم المبادرة شيء واحد. و لكن فحوى ما قدموه فضحهم قبل أن يتبرأ منهم أصحاب المبادرة في بيان مشهود. فالجهد المقدم منهم هو مجرد شرح على متن خطاب رئيس النظام الأخير، و جوهره بقاء النظام و إستمرار التمكين. و جاءت الحكومة اليوم، لتثبت أنها ليس لديها برنامج سياسي من ناحية، و أنها ليست حكومة كفاءات من ناحية أخرى، بل حكومة لتدوير وزراء الحكومة السابقة مع تقليص عددهم. و لسنا في حاجة للقول بحتمية فشلها. و هي تؤكد فقدان النظام للقدرة على إقناع الكفاءات للإلضمام لحكومته و ترسخ عزلته، كما تؤكد أن النظام مصر على مشروع التمكين و حماية الفساد المؤسسي، في غياب تام لأي رؤية مرحلية لمعالجة سياسية لازمته ناهيك عن رؤية إستراتيجية. و هذا يعني أن رئيس النظام مازال يحاول تعويم نفسه وأنه غير راغب في التنازل عن السلطة، بالرغم من أنه قد وضع البنية التحتية لإنقلاب القصر بإعلان حالة الطوارئ و تعيين الولاة العسكريين، و تعيين قائد جيشه نائباً أول له. تعزز موقفه و تسانده محاولات المجتمع الدولي إنتاج تسوية ما، عبر قيام أحد المراكز غير الحكومية الأمريكية بدعوة القوى المعارضة إلى إجتماع في باريس لإستيعابها في مخطط الهبوط الناعم. و حسناً فعل تجمع المهنيين حين رفض هذه الدعوة المشبوهة التي تهدف للقيام بعمل تخريبي يؤدي لقبول تعويم جزئي للنظام مع المحافظة على جوهره، و خلق شرخ في وحدة قوى المعارضة.

و الخلاصة هي أن تمرين العصيان المدني كان ناجحاً و أضاف وزناً جديداً لتراكم يتحرك بثقة في إتجاه التحول النوعي الكبير، دون إغفال أهمية معالجة القصور و الضعف عند تقييمه، ومع الإهتمام بقراءة أثر إعلان العصيان ليوم واحد على طبيعة هذا السلاح الحساسة، و عدم إستخدامه مجدداً قبل نضج الظروف للإستمرار فيه لحين إسقاط النظام. بالمقابل ضعف النظام لم يعد بحاجة إلى شرح، و حتمية فشل حكومته الجديدة القديمة خالية الوفاض من أي مشروع سياسي لحل الأزمة أو من كفاءات تساعدها في ذلك، أمر لا تنتطح فيه عنزان.

و قوموا لثورتكم و أعملوا لعصيانكم المستمر القادم و إضرابكم السياسي الشامل فعدوكم قد أعلن إفلاسه التام و لم يعد أمامه إلا السقوط

قوم اصحى فك الريق هتاف يا من تموت بالجوع و قدامك ضفاف^{٣٩}

٤١ مارس ٢٠١٩م هو يوم الشوارع التي تحدثت مشياً و هتافاً و أسقطت رهانات من توقعوا إنحسار الحراك و إنكسار الثورة. تمددت المواكب في ام درمان، خرجت المدينة القديمة من ابوروف و ود البنا و ودنوباوي و بيت المال و تلاقت مسيراتها و ظاهرها السوق، و إلتحقت بها المهندسين، فكانت ملحمة أكدت توسع الحراك من حيث المشاركة و من حيث العدد. و تتأكد هذه الصورة أكثر إذا أخذنا في الإعتبار مواكب الخرطوم التي شملت بري الصامدة و شارع الستين و جبرة و الكلاكلة و الشجرة و اللاماب، و الصحافة و إمتداد الدرجة الثالثة، و مواكب بحري التي إبتدتها شمبات حاضنة جذوة الحراك و واكبها الدروشباب و الحاج يوسف و تمكنت الجماهير من العودة بتظاهراتها إلى شارع المعونة و كسرت الطوق الأمني. كذلك إستعادت مدن الأقاليم و أريافها حراكها، فعادت عطبرة للشوارع، و واصلت مدني تحديها و خرجت الفاشر و تظاهرت بورتسودان، و سارت مواكب الجنينة الضخمة بعد الإعتداء على معسكر اردمتا، و خرجت المناصير أيضاً. و واصل قطاع الطلاب إحتجاجاته المستمرة و إنخرطت جامعة ابن سينا في حراك اليوم بمعوية كلية البيان. و اللافت للنظر أن طلاب الشهادة الثانوية خرجوا من إمتحان الشهادة للشوارع مباشرة .

و في إطار تنوع أدوات الحراك، تواصلت الوقفات الإحتجاجية، و منها وقفة في شارع الدكاترة بمدني، و أخرى في خشم القربة من المعلمين. و كان لافتاً في حراك اليوم مستوى البسالة غير المسبوق لأحدى الكنداكات و هي تعيد البمبان لقوى الامن في تحد مذهل يعيد صياغة توازن القوى في المواجهة بين الجماهير و جلادها.

و دلالة ذلك هو أن الحراك يتسع، و هو يغطي رقعة جغرافية أكبر و تلتحق بركبه مدن و أرياف و حواضر، و تستعيد بعض المدن سهمها في المشاركة فيه، و كذلك يتسع الحراك نوعياً أيضاً بإتساع دائرة مشاركة حركة الطلبة بعد عودة طلاب الشهادة للشوارع، و مشاركة معسكرات النازحين في الجنينة و الفاشر، و تمدد الوقفات الإحتجاجية، مما يعني أن الحراك يستمد

مزيداً من العنفوان و الحيوية من خزانه الجماهيري، و يتجذر بعمق في شارعها السياسي. و هذا يتطلب الإسراع في إستكمال واجب تكوين لجان الأحياء و المقاومة في العاصمة و الأقاليم، وإستعادة مساهمة بعض المدن الحيوية في الحراك، و هي مهام قيادية نثق في أن تجمع المهنيين منتبه لها. فالتجمع إتخذ خطوة مهمة في هذا اليوم الفريد، حين أعلن عن تكوين لجنة علاقات خارجية، تهتم بمخاطبة المجتمع الدولي و تشرح مواقفه و مشروعه، و تدافع عن حراكه، في إهتمام واعي بمدى تأثير الخارج على حراك الداخل، في عالم أصبح الإنعزال فيه أمراً مستحيلأً، بل حتى الحياد لم يعد ممكناً. و قيادة ببعد نظر كهذا، لا بد أنها متنبهة لمواطن القصور في تدعيم بنية الحراك و هو عصب الحياه للتحول المنشود.

و الملاحظ أن معسكر النظام و حكومته التي رفضها حتى بعض غلاة مؤيديه، مازال يناور و يبحث عن مظلة تحفظ له إمكانية التواجد في الساحة السياسية من مواقع السيطرة و بالتبعية المحافظة على مكتسبات التمكين و الهروب من المحاسبة. و في هذا السياق تم تداول مبادرة أشيع أن الطيب مصطفى^٤ قد تقدم بها نيابة عن تحالف ٢٠٢٠ م الذي يشمل أحزاب للإسلام السياسي، للسيد الصادق المهدي.

و تتضمن المبادرة مقترحاً بتأجيل الإنتخابات لمدة عامين كفترة إنتقالية تبدأ بعد إنتهاء أجل الدورة الرئاسية الحالية في عام ٢٠٢٠ م يحكمها مجلس رئاسي مكون من خمسة أعضاء و يعين المجلس الرئاسي رئيساً للوزراء والذي يختار بالتشاور مع المجلس الرئاسي وزراء الحكومة الإنتقالية.

وقال مصطفى إن إختيار المجلس الرئاسي من أحزاب تمثل كل القوى السياسية في جانبي الحكومة و المعارضة سيوفر الثقة المطلوبة للتوافق حول الإنتخابات بما يضمن نزاهتها مضيفاً أن المبادرة تبقى على البرلمان القومي و المجالس التشريعية الولائية .

و لسنا في حاجة للقول بأن المبادرة المزعومة تمعن في تجاهل الحراك الذي يصيغ معادلة اليوم السياسية في السودان و تتجاهل قواه، و هي تسعى بوضوح للسماح لرئيس النظام الهارب من العدالة الدولية بإستكمال دورته الرئاسية الحالية التي نالها عبر إنتخابات مزورة قاطعتها المعارضة، و تسعى كذلك لإيجاد مكان له في المجلس الرئاسي الإنتقالي الذي سوف يكون من أحزاب تمثل القوى السياسية بما فيها تلك التي في الحكومة و المعارضة.

و بالطبع هذه المبادرة لا تقصح عن الإنتقال من ماذا و إلى ماذا ؟ و لا تكبد نفسها مشاق

الحديث عن دولة التمكين و تصفيتها، و ليست مهمومة بإستعادة أموال الشعب السوداني المنهوبة، و ليس لديها تصور لحل الأزمة السياسية المستحكمة أو مشروع سياسي يخاطب قضايا الجماهير. فهي فقط مهمومة بشكل السلطة و عدم إقصاء الإسلاميين. و لذلك هي تفصح عن مدى ضيق أفق من صاغوها، و ذهولهم عن حقائق الواقع و إنفصالهم عنه، و تعكس مدى ضياع النظام و حلفاؤه و قصر نظرهم الذي يسول لهم محاولة القفز فوق الحراك و السعي لتفتيت قواه عبر المناورة بمثل هذه المبادرة، و تؤكد عدم قدرتهم على إستيعاب أن الحراك الذي أصبح ثقافة شعبية تتبناها حاضنة الحراك الجماهيرية، قد تجاوز مرحلة الإهتمام بمثل هذه المحاولات البائسة منذ زمن طويل، و أنه قادر على هزيمة جميع المحاولات التسوية التي تسعى إلى قطع مسار التغيير، و على إسقاط كافة المؤامرات مهما كانت طبيعة المشاركين فيها. و شعار حرية سلام و عدالة، حدد مطلوبات التغيير، و حتم تفكيك دولة الإستبداد و بناء دولة السلام و العدالة، التي تشترط محاسبة كل المجرمين الذين لن يجدوا حماية بدعاوى عدم الإقصاء.

و الخلاصة هي أن الحراك اليوم إكتسب أراض جديدة، و توسع من حيث الرقعة و عدد المشاركين فيه، و إستعاد مشاركة بعض المدن و إلتحقت به مدن جديدة، كما تمكن من المحافظة على تنوع أدواته و أرسل رسالة واضحة لمعسكر السلطة المهزوم عن تماسكه و قوة إرادته، و تحدى معسكر النظام المتفسخ الذاهل عن حقائق الواقع، و الضائع بين المناورات السياسية و الفرق في أزمته المستحكمة.

و قوموا لثورتكم و شددوا قبضتكم على النظام الذي فقد توازنه فهو على وشك السقوط

شبابك تشابك شديد الزحام
أراهم وراهم غبار الحياة
و أحبك ملاذ و ناسك عزاز
و أحبك حقيقة و أحبك مجازاً

لاشك في أنه يحق للنظام و منسوبيه أن يجزعوا و يصابوا بالرعب، فالיום السابع عشر من مارس ٢٠١٩م، كان خطوة أخرى في طريق التراكم، أعطت الحراك زخماً جديداً و أكسبته مزيداً من الثقة في نفسه. فمواكب الخريجين العاطلين عن العمل شهدت تحولاً مشهوداً في طبيعة الحراك. فمن حيث الكم و العدد، الزيادة لا سبيل للجدال حولها، و من حيث التنظيم تمكنت مواكب الأحياء من التلاقي و تكوين مواكب موحدة وازنة قادرة على إعادة موضعة الحراك في مكان جديد. حيث إلتقت مواكب أحياء ام درمان القديمة، و كان لافتاً إنتقاء موكب شمبات بموكب الشعبية بحري بعد فترة من تحويل شمبات إلى ثكنة عسكرية و وضعها تحت الحصار. و جاء موكب جبرة مهيباً و لم تتأخر بري و لا الكلاكلة عن المشاركة. و الملاحظة الأساسية مع إتساع الحراك و التحول المذكور فيه، كانت عدم مباشرة أجهزة القمع لدورها المعلوم في إستخدام العنف المفرط الذي ظلت تمارسه حتى يوم أمس. و بالرغم من تواتر نسبة هذا الأمر لوجود أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي بالخرطوم، إلا أن توسع الحراك منذ الخميس الماضي و صموده الأسطوري، يبقى هو السبب الأهم لنقل اليأس و الإحباط إلى معسكر السلطة و أدواتها، و كف أيديهم و شد أطراف قوى بطشهم. فالناظر إلى حجم المواكب و حسن تنظيمها اليوم، يعلم تماماً أن ذلك هو السبب الرئيس في تمكنها من إعطاء أثر أكبر مزلزل للنظام و منسوبيه.

و لعلنا نصيب حين ندلل على ذلك بخروج الصحفي "حسين خوجلي"^{٢٤} بخطاب يعكس مدى الأزمة و الخوف الذي ينتاب عناصر النظام، و توسله الدعاية السياسية الدينية التي بارت

41 للشاعر محبوب شريف غناء الموسيقار محمد عثمان ووردي

42 قيادي بحزب المؤتمر الوطني . رئيس تحرير عدد من الصحف الموالية لنظام البشير. مدير قناة

تجارتها، في محاولة مغتربة عن الواقع لإعادة إنتاج مشروع أهل القبلة وإخراج الحركة الإسلامية من عزلتها المميّنة، بمحاولة نسبتها إلى الأغلبية من السودانيين التي لفظتها كما تلفظ النواة، وكرست عزلتها الإجتماعية من بعد رفض مشروعها السياسي المحتضر. والغريب أن المذكور يدعي بأنه جزء من الأغلبية الشعبية، وفي نفس الوقت يسبب طلائع الشعب السوداني التي ملأت الشوارع، والتي حاضنتها و خزانها الأساس هي هذه الأغلبية التي يحاول أن يلتصق بها فتركله هو وحركته المجرمة وتنادي بمحاسبتهم عن ثلاثين عاماً من الإستبداد والفساد وتدمير المجتمع السوداني وتمزيق نسيجه الإجتماعي.

كذلك تبدو حالة الهلع من محاولة جهاز الأمن البائسة لإثارة الإنقسام وتعميم الشك في تجمع المهنيين الذي أصبح بعبءاً يتراءى لقيادات النظام في صحوها ومنامها، وذلك عبر توزيع مادة مكتوبة على لسان شخص غير معروف وربما غير موجود تتحدث عن إعتقال القيادة السرية للتجمع وعن سيطرة الغواصات على نشاطه، وتورد فيه أسماء الناشطين وأدوارهم، وتسى أن هذا الحادب المغبون على مصلحة الحراك المزعوم كتابته للنص، لا يمكن أن يدلي بمثل هذه المعلومات وبهذه الصورة الفجة التي تعكس جهلاً بأبجديات العمل المنظم، وتفقر حتى لمقتضيات المروءة وروح العمل المشترك. وهذا السلوك فوق أنه يعكس حالة الرعب من الحراك، يؤكد أن الأجهزة الأمنية عاجزة تماماً عن التأثير السلبي في الحراك، وأنها تفقر للخيال ناهيك عن المعرفة لإبتداع سبل لتقويضه، لذلك تخرج من "قوش" تصريحات غريبة تشي بمسؤولية الأجهزة الأمنية عن بعض الأحداث دون أن يحدد ماذا يقصد بالأجهزة الأمنية تحديداً وما هو نوع مسؤوليتها، في تخبط واضح وحيرة لها مدلولها. أيضاً يتضح الأمر في محاولة تضخيم زيارة أحد أعضاء الكونغرس الأميركي، و محاولة تصوير أنها زيارة لوفد أتى دعماً للنظام، في حين أنها زيارة لعضو تم تنظيمها من شخص سبق أن نظم زيارات شبيهة لها، وهي محاولة تأتي في إطار نشاط لوبي يحاول دعم النظام المتهالك، وربما تأتي بنتائج عكسية. كذلك تواصلت كتابات الإسلاميين الناقدة لتجربتهم من مواقع الحرص على مشروعهم، وهي تعكس مدى أثر الحراك على وعي كاتبها، ومدى ممارسته عملية كي مباشر أنتجت فرزاً داخل هذا المعسكر.

و الواضح هو أن الحراك بقدر ما يتوسع و يكسب مواقع جديدة، يتناسب مع تقدمه تراجع معسكر السلطة وإنحساره والغرق أكثر في أزمتة التي لا فكاك منها. فالحراك إكتسب زخماً إضافياً بإعلان الحركة الشعبية - شمال بقيادة عبد العزيز الحلو التوقيع على إعلان الحرية

والتغيير، وفي نفس اليوم واكب ذلك فضيحة مقاطعة جماهير مدني الثائرة لتكريم رئيس الوزراء ايلا، بمستوى عكس مدى إستحكام عزلة النظام، ومدى عزوف حركة الجماهير عن فعالياته. كذلك أصبح قبول مناصب الوزارة سبة في جبين من يقبلها وهزيمة و عار لأسرته، ورفض المنصب الوزاري مدعاة للإحتفاء و الإعزاز و الفخر. و ما تم تبادله في وسائل التواصل الإجتماعي يؤكد ذلك بكل وضوح. وهذا يعني أن الأمر لم يعد يقتصر على مقاطعة مناشط السلطة و مظاهر تفاعلها مع الجماهير، بل إمتد إلى تحول السلطة إلى جيفة متعفنة لا يود أحد أن يمسه حتى لا يتعلق بجسده فيض من رائحتها النتنة.

و الخلاصة هي أن الحراك يواصل إنتصاراته بثقة و يرسخ إقدامه بجدارة و يمتلك شارعاه أكثر يوماً بعد يوم، و أن النظام قد فقد القدرة على إنتاج المزيد من الالاعيب و بدا في تكرار نفسه والاعيبه في إعلان واضح لعجزه، و هذا يعني أن توازن القوى للآن يميل إلى صالح الحراك الذي فرض قوانين اللعبة، و لم يتبق له إلا تحقيق إنتصاره الحاسم وفقاً لهذه القوانين التي نجح في فرضها، و مكنته أن يبقى ممسكاً بزمام المبادرة طوال هذه المدة، و أن يحشر النظام في موقع الدفاع.

وقوموا إلى ثورتكم و علوا هتافكم فاعالم ينصت لكم و ذروة مجدكم قريبة

(٣٤)

٢١ مارس ٢٠١٩م

أرفع راسك .. زلزل أسرك
أصلك شعبا .. صعبا كسرك
وحد ناسك
إنت المجد مقاسو مقاسك^{٤٣}

الخميس ٢١ مارس ٢٠١٩م، يوم أصبح تجمع المواكب تكتيكاً راسخاً جعل من أحجامها الوازنة حسرة على النظام الذي مازال يراهن على إنحسار الحراك، و يصحو كل يوم على تجذره وتحوله لسلوك طبيعي و عادة تخلفت في رحم المعاناة و تغذت من تكاثر التجارب. تلاقت اليوم مواكب ابوروف بيت المال و ودنوباوي و ود البناء لتشكّل موكباً ضخماً جداً، و الصحافة و جبرة والعشرة، حشدت ثوارها لتمشي هتافاً مصمماً على صنع واقع جديد.

43 للشاعر محبوب شريف غناء الموسيقار محمد عثمان وردى

كذلك تأكدت حقيقة أن الحراك دائرته في إتساع، فالיום شمل الحراك مناطق واسعة. ففي الخرطوم خرجت جبرة و الصحافة و السلمة البقالة و شارع الستين و العشرة و الشجرة الحماداب و الكلاكلة اللفة و بُري و الكلاكلة و المعمورة و إمتداد ناصر السوق المركزي و الديم و إمتداد الدرجة الثالثة والجريف غرب، و في بحري شمل الحراك المحطة الوسطى بحري و الدروشاب و الشعبية والمزاد و شمبات و شارع الزعيم الأزهري و الحلفايا و الدناقلة و الحاج يوسف، و في ام درمان حي العمدة و المسالمة و البوستة و القماير و أبروف و ود نوباوي و أمبده و الإسكان والهجرة و بيت المال.

و عادت مدن الأقاليم للمشاركة بقوة فجاءت سنار و الابيض و مدني و حنتوب و اربجي و القضارف و كسلا. و سبق حراك اليوم تحركات نوعية في الأيام السابقة، منها تظاهرات الجامعات، و الوقفات الإحتجاجية التي تمددت إلى العديد من الأماكن و القطاعات، بحيث أصبحت أمراً متواتراً و ظاهرة ثابتة رسخت كتقليد و أداة فاعلة من أدوات الحراك.

و لعلنا نصيب إذا قلنا أن نجاح الحراك يقاس بمدى هلع السلطة و تحركاتها التي تبدأ من حالة العنف الهستيري المباشر، و لا تنتهي بمحاولات تعميم القمع الناعم ببعده القانوني. فإنتهكات أجهزة الأمن في إزدیاد من ناحية، و من ناحية أخرى اضطرت السلطة لتعديل أوامر الطوارئ لتشديد العقوبات. فالواضح أن رئيس النظام قد أيقن أن أوامره الخاصة بالطوارئ قد فشلت في إحتواء الحراك أو إضعافه، و أن محاكمه سيئة الصيت نفسها حاصرها شرفاء المحامين و إعتصم بعض قضاتها بمهنتهم، فجاءت عقوباتهم غير رادعة، مما أجبره على تشديد العقوبات و جعل مدة السجن أقلها ستة أشهر، متوهماً أن هذا التشديد سيردع الذين لم يردعهم الموت، و يقتل الحراك. هذا التعسف و الإستبداد لا يجب إقتصار التصدي له على إستمرار التحدي و الجسارة بإستمرار الحراك فقط، بل يجب أن يصاحبه تطوير تكتيك حماية المظاهرات لتقليل عدد المعتقلين، و المزيد من تنظيم النشاط الحقوقي، و تشديد حصار النظام و تأكيد عزلته، و تمتين وحدة المعارضة و ترقية تنظيمها. و في هذا الإطار لا بد من الإشادة ببيان نداء السودان الذي أعلن عن قطيعة واضحة مع خارطة الطريق و المفاوضات مع النظام و إعتبرها جزءاً من الماضي، و أكد على ضرورة إسقاط النظام و الإنتقال لنظام ديمقراطي. و لا شك في أن هذا البيان قد أسكت الكثير من الأصوات المشككة في نوايا هذه المنظومة، و طمأن المشفقين من تكتيكات بعض عناصرها. و هو دلالة مهمة على رسوخ الحراك و قوة مفاعيله.

و البادي للعيان أن الحراك اليوم أكثر رسوخاً مما مضى، وأنه قد تخطى بالفعل مراحل التراكم الأولى و مقتضيات التجريب، و بدأ في صعود نوعي و اكبه توسع أفقي من حيث العدد. و لكن من المهم الإنتباه إلى أن تطور الحراك لن يكون في خط مستقيم صاعد، بل في صعود معقد لولبي الطابع سياقه تراكم متنوع الروافد أساسه ليس العدد بل أدوات متعددة و دوائر قد تبدو متباعدة، و قوى تلحق بركبه فتغنيه بإسهامها مهما كان عدد منسوبيها. و لا يفهم من ذلك أن الأعداد و الحشود غير مهمة، فالقصد أن الأعداد قد تزداد أو تنقص لتزداد مجدداً، و لكن ذلك لا ينقص من رسوخ الحراك و تقدمه للأمام إذا حافظ على التنوع كأساس للتوسع و كرس إستمراريته، و حافظ على حاضنته الإجتماعية مصدر خزانة البشري.

و من المهم ألا ينسينا نجاح الحراك، تحركات القوى المضادة له، و التي لا تقتصر على النظام فقط، بل تتسع لتشمل بعض القوى الناشطة في الساحة السياسية، و بعض الدوائر الإقليمية و الدولية، التي ما زالت ناشطة للحفاظ على مصالحها، و هي مستميتة في منع الحراك من تحقيق أهدافه. و في هذا السياق تأتي المبادرة الصادرة من أحد نواب برلمان النظام التي تدعو إلى فترة إنتقالية من سنتين و رئيس وزراء من المعارضة و مجلس رئاسي خماسي، و هي بالحثم لا نخبرنا كيف يتم الإنتقال من دولة التمكين تحت رعاية هذه الدولة نفسها و دون تفكيكها. و تأتي في نفس الإطار حوارات تشاتام هاوس البريطاني السرية المسربة، التي تسعى إلى إعداد طبخة على نار هادئة لتمرير تسوية تقود إلى هبوط ناعم فشل النظام و من تاملوا معه في إنجازها، حين فاجأهم شعبنا العظيم بالخروج إلى الشارع ليملك زمام المبادرة و يعيد تشكيل الخارطة السياسية. و الواجب هو التصدي إلى هذا النشاط الهدام، الذي يرغب في هزيمة الحراك، عبر تحييد بعض أطرافه و إقحامها في مشروع تسوية يصادر على المطلوب و يستبق نتائج التغيير، ليصنع واقعاً جديداً يفرضه على الجميع. لذلك على الجميع التصدي لمثل هذه المؤامرات عبر فضحها و مواجهتها بمزيد من الوحدة و تصعيد الحراك.

و الخلاصة هي أن الحراك في سعي حثيث نحو الهدف، و في تراكم يتعافى أكثر فأكثر و يضيف كل يوم إنتصارات جديدة، و النظام في تراجع و خيبة و وهن يحاول معالجته بمزيد من العنف المادي المفرط، الذي يزواج بينه و بين العنف القانوني الناعم عبر تشديد العقوبات، و بالإنخراط في حوارات مراكز دولية تسعى من جديد لتعويمه و لو جزئياً و لكن

هيات.

وقوموا لثورتكم و حافظوا على وحدتكم و أفضحوا المشاريع التأميرية لتحصدوا نصركم المؤكد

(٣٥)

٢٤ مارس ٢٠١٩م

عمال و فلاحين الجند و الطلبة سداً منيعاً هي ما تكتروا الغلبة؛

جاءت مواكب العمال التي أحسن التجمع تسميتها في إستنطاق لواقع أصحاب الوجعة منتجي الحياة و صانعي خيرات المجتمع المادية، تذكيراً بأن العمل هو صانع المجتمعات، و وضعاً لأصحاب المصلحة المباشرة في التغيير، في مواجهة المستغلين ممثلي الرأسمالية الطفيلية، جاءت هذه المواكب في يوم ٢٤ مارس ٢٠١٩م، مؤكدة على أن التناقض بين النظام و قوى المعارضة، تناقضاً رئيسياً حدياً يستلزم حله سقوط أحد طرفيه و إنتصار الآخر. لم يعد الحديث عن سيادة الحراك لشوارع المدن الثلاث أمراً يحتاج إلى تأكيد، و لكن يلزم التنويه إلى أن أم درمان قد عززت تكتيكها المبني على تلاقي مواكبها و خروج أحيائها القديمة، و تفوقت أمبدة من حيث التنظيم و رفع الشعارات المكتوبة، مما يفصح عن تحضير و تعبئة جيدين يشيان بجودة الصنعة و دقة التنظيم. و لم تتأخر مواكب الخرطوم و أحيائها في الصحافة و الشجرة و بري الصامدة، التي تعرضت لهجمة أمنية شرسة ما زالت مستمرة، طالت بالإعتقال حوالي ١٧ من شبابها. و كانت بحري في الموعد و خصوصاً شمبات التي من قلب حراكها في الحضراب واصلت الصمود و التحدي، و ظاهرتها الشعبية بوضوح، و تمكنت الدناقلة من إغلاق شارع المعونة في تطور نوعي غير مسبوق في هذه المنطقة.

و الملاحظ هو أن بري و شمبات حافظتا على التظاهرات الليلية و خرجتا للشارع أمس، و أن بعض المناطق الريفية ثابرت على التظاهر و الوقفات و منها قرية العقدة الطليعية بريفي المناقل. و هذا يؤكد أن الحراك قد وطد أركانه، و تجاوز تكتيكات الأمن و محاولات إحباطه عبر إستخدام القوة المفرطة، و إنتهاك حرمت البيوت و قذف الغاز المسيل للدموع داخل

44 للشاعر محبوب شريف

المنازل والأماكن المغلقة. و لكن نجاح الحراك في هذا التحدي و صموده لفترة مائة يوم، يجب ألا يحجب ضرورة تطوير أدوات حماية الحراك و الثوار، و وضع تصور لكيفية منع إستباحة مليشيات النظام و أجهزته الأمنية لمنازل المواطنين. فالواضح هو أن إستراتيجية النظام قائمة على إرهاب المواطنين و إذلالهم و إدخال الرعب في قلوبهم، و ذلك عبر الإقتحام و الضرب المبرح والإعتقالات الواسعة. و المطلوب هو وضع خطة محكمة لتوثيق و فضح هذه الممارسات و توصيلها لأجهزة الإعلام العالمية، و إبتداع طرق تمنع المليشيات من دخول الأحياء ليلاً، و وسائل تمنعها من إقتحام البيوت، و تحريك الإجراءات القانونية ضدها برغم غياب دولة سيادة حكم القانون. و المؤكد الآن هو أن مليشيات هذه العصابة من الممكن ردها، و أحد وسائل هذا الردع هو ما قام به العميد شرطة معاش بإمتداد ناصر حين دافع عن منزله و إضطرهم للهرب. و بالحتم ما قام به ليس متاحاً للجميع، و أن العنف المضاد ليس هو الحل لعدم التكافؤ، و لكن العبرة هي أن هناك وسائل تمنع هذه الإستباحة و لا بد من تجريبيها بشكل جماعي و بأسلوب دفاع المنطقة.

و في معسكر السلطة، ما زال النظام الفاشل في قمع الحراك و إحتوائه، يراوح في إطار المناورة السياسية و يفتقر لأي مشروع سياسي لحل الأزمة و مفارقة مربع الإنسداد السياسي. ففي سياق إطلاق سراح شيخ المناضلين " صديق يوسف "،^{٥٠}، رشح أنه تم إستدعاءه قبل إطلاق سراحه من قبل نائب الرئيس إبنعوف، الذي زعم له بأنهم حكومة عسكرية جديدة ترغب في التفاوض مع الحزب الشيوعي. و بالطبع كان رد المناضل أن موقف الحزب هو ألا تفاوض مع النظام و لا بد من إسقاطه، حيث نوه بأنه كمعتقل لا يجوز له أن يفاوض بإسم الحزب، و أن علي إبنعوف أن يتصل بقيادة الحزب غير المعتقلة إن أراد. و الدلالة هنا واضحة بأن النظام ليس لديه تصور للحل، و أن رغبته في التفاوض ليست مبنية على مشروع سياسي، و أنه يبحث عن التفاوض مع الحزب الذي يحمله و زر أزمته، برغم علو صوت منسوبيه و أنصاره بالشتم و التقزيم و الإساءة لهذا الحزب، فأى ضعف و هوان و عزلة أكثر من هذا؟ كذلك هناك مؤشر على وجود صراع محتدم داخل أجهزة النظام نفسها، يتبدى في بطء الحركة و غياب الرؤية لحكومة ايلا الجديدة القديمة، و في الضعف الكبير في الجبهة الإعلامية مع غياب أي سياسة تحريرية موحدة فاعلة، و الإعتماد على الفبركات الأمنية الضعيفة التي سرعان ما تتكشف و تتسبب في مردود عكسي. أيضاً يتبدى ذلك في حادثة

45 قيادي بالحزب الشيوعي السوداني وممثل قوى الاجماع الوطني في قيادة قوى الحرية والتغيير

موت أحمد الفشاشوية⁴⁶ المريب الذي احترقت به عربته بما فيها، و تبع موته حريق مكتبه بالقصر الجمهوري. و المذكور معروف بأنه من الدائرة الأمنية العسكرية للحركة الإسلامية، وهو أحد أهم من كانوا يعرفون بـ «السواقين»، و هم كادر الصلة بين تنظيم الإسلاميين و كادره في القوات المسلحة، و شغل مواقع حساسة منذ إنقلاب الإنقاذ، و يقال بأنه كان مسؤولاً عن تجيير أموال الشعب السوداني لمصلحة التنظيم، عبر استثمارها بأسماء أشخاص في الخارج، و لذلك يعتبر صندوقاً أسود، يعرف ربما أكثر مما هو مطلوب، و ستفصح الأيام عن سبب موته لينكشف المستور .

و إذا أضفنا إلى ذلك عدم تعيين "قوش" في خلية إدارة الأزمة التي كونها رئيس النظام حسبما أشيع، و إن صح في أنه موضوع في الصف الثاني الذي ينفذ ما تضعه الخلية، يصبح الصراع وتشكل مراكز للقوى أمراً جلياً. و هذا يعني أن النظام خالي الوفاض من الحلول، منتظراً للحلول التي تأتي من الخارج، أملاً في أن تنجح محاولات تشاتام هاوس في الخروج بمشروع تسويي يسهل هبوط النظام الناعم، أو يخلق إنقساماً وسط القوى المعارضة على أقل تقدير.

و الخلاصة هي أن الحراك ممسك بخناق النظام، و قادر على محاصرته و عزله و تحويله لمجرد عضلات ضخمة لا يتيسر لها عقل يزاوج بين المنطق و القوة، و يدفع النظام لمواصلة التصرف بمنطق قوة لم يعد يملكها، مما يجعله يفرط في استخدام العنف متوهماً أن العنف و القوة مترادفان، في حين أنهما ليسا كذلك. فالسيف بدون كتاب لا بد أن يهزم، و العنف بدون مشروع سياسي، يقود إلى سقوط حتمي، هو مصير هذا النظام الذي تآكل و تغفن و أزكمت رائحته الأنوف.

و قوموا إلى ثورتكم و عبثوا قواكم الحية عمالكم و فلاحكم و طلابكم و صغار ضباطكم و مثقفكم فالنصر يدق أبوابكم

46 أحمد محمد علي الفشاشوية قائد مليشيا الامن الشعبي و مؤسس للكاتب الاستراتيجية و يعتبر الصندوق الاسود للاخوان المسلمين ومهندس استثماراتهم . لم يمت في الحادث المذكور غير انه اختفي عن الانظار الي ان ورد خبر القبض عليه بتهمة الفساد المالي لاحقا

طغاة الأرض حضرنا نهايتهم
سنجزئهم بما أبقوا
نطيل حبالهم لا كي نطيل حياتهم
لكن لتكفيهم لينشلقوا^{٧٧}؛

٢٨ مارس ٢٠١٩م اليوم الذي إنطلقت فيه مواكب الحياة للأطفال و أجملهم قادمون. تمددت الشوارع مواكب من أجل حياة لأطفال لن تسمح جماهير الحراك بسرقة أحلامهم و لا تدمير مستقبلهم. خرجت أم درمان القديمة و تمردت و دنوباوي رغم الحضور الأمني الكثيف، و سارت مواكب بحري من شمبات قلب الحراك و الشعبية و المزداد و حلة حمد و حتى كافوري حيث مستعمرة فساد أسرة الرئيس تترست خلف متاريسها، و لم تتأخر الكلاكلة و بري رمز الصمود و المقاومة و التحدي، و تبارت الشجرة و الحماداب كذلك في التيكير للخروج. و كان اللافت اليوم هو عودة الحراك التبادلي للمدن الإقليمية، حيث سجلت مدني حضوراً مهيباً، و إنتظمت مواكب فاشر السلطان و النهود و كسلا، مما يعد تأكيداً لأن التوقف هو مجرد إنقطاع في طريق متواصل ضمن سيرورة شاخصة نحو التغيير، تستعيد كل حين طاقتها المخترنة و تظهر بشكل أكثر تنظيماً و تماسكاً، و أكثر أيمانها بأن نهاية هذا التراكم هو النصر المؤزر.

و لا يفوتنا التنويه إلى أن مواكب اليوم سبقتها مواكب في الأيام الماضية أكدت ديمومة الحراك، و عمقت مبدأ المبادرة و خلق ظواهر تجمع بين العفوية و التنظيم و المباغنة و التحدي المنظم المعلن. ففي يوم أمس الأربعاء، كانت التظاهرات في الشعبية بحري و الدروشاب و شارع المعونة بحري و الكلاكلة اللفة (حي العودة) و الكلاكلة صنقعت زلط أربعة و الكلاكلة الإسكان و الصحافة و الثورة الحارة السابعة و الثامنة وود نوباوي و ابوروف و الفتيحاب و سنار و الأبيض و بورتسودان و الجوير غرب شندي و شارع أوماك، هذا قبل التظاهرات الليلية التي كانت متوقعة في أحياء الخرطوم المختلفة. و الرسالة التي يؤكدنها

هذا النسيج الرائع، هي أن الحراك قد أصبح وازناً وممتلكاً لشوارعه بشكل أكثر تنظيماً من ذي قبل، وأنه مازال يكتسب أراض جديدة، وأنه قد بدأ يغزو قرى جديدة في ولاية نهر النيل كالجوهر غرب شندي. أيضاً حضور سنار و بورتسودان و الأبيض أمس، يؤكد أن الدورة التبادلية بين مدن الأقاليم أصبحت أكثر اتساعاً، إذا قرأنا ذلك مع حضور ثلاث مدن غيرها في حراك اليوم.

أما التحول النوعي الجدير بالرصد، فهو التظاهرات المباشرة التي بادرت بها بعض مكونات تجمع المهنيين و لجان المقاومة خارج الجدول المعلن، حيث إبتدتها شبكة الصحفيين بموكب جاب السوق العربي، و تثنها قوى الحراك بموكب في سوق ليبيا، مما تسبب في شل الأجهزة الأمنية التي أخذتها هذه التحركات على حين غرة. و لا شك في أن الممازجة بين الإلتزام بالجدول و إبتداع ما يعززه و يزيد من ثقل وزنه من تحركات غير مرصودة و لم تستعد لها الأجهزة الأمنية، يعطي الحراك قوة إضافية و يدعم إنتصاره و يكرس الثقة في قواه، و يقلل خسائر المواجهات مع الأجهزة الأمنية، و يضعف مفاعيلها. و هو يكشف عن عقل خلاق قادر على التفوق على النظام و تثبتت جهوده و إستنزاف قدراته الشحيحة .

في المقابل ما زال النظام عاجزاً عن الخروج من مربع الهزيمة و فاشلاً في إستعادة زمام المبادرة. فهو مازال يفرط في العنف في مواجهة الحراك، و يتمادي في إنتهاك حرمة المنازل و إستنزاف المواطنين لإخراجهم من دائرة السلمية إلى دائرة العنف، و هو مرهق من حالة الإستعداد الأمني و العسكري التي خرج منها بعجز يجاوز ٨ مليار جنيه في الشهرين الماضيين ليس لديه وسيلة لتغطيته سوى محاولة إدخال يده مجدداً في جيوب المواطنين. فهو بعد فشل حالة الطوارئ التي أعلنتها في قمع الحراك، و التي تبدى آخر مظاهر فشلها في تبرئة ثوار بري مؤخراً، يحاول نشر حالة من الإرهاب و الرعب و إعادة حالة الخوف بنقلها من معسكره إلى معسكر الحراك عبر إنتهاك الحرمات و لكن هيهات. فهزيمة النظام ترسخ يوماً بعد يوم، و عزلته تزيد و تستحكم، و كان آخر مظاهرها فشل مهرجان البقعة الذي لحق بمهزلة مهرجان تكريم ايللا في مدني. كذلك تبدى مظاهر الهزيمة في صمت الحكومة الجديدة القديمة المطبق حول قضايا السياسة و الإقتصاد و الأزمة المعيشية المطبقة، لأنها لا تملك مشروعاً سياسياً أو حتى برنامجاً إسعافياً يعالج بعضاً من مظاهر الأزمة. و يزيد من فشلها و يعمقه الفساد الذي يحاصرها من القمة، و من مظاهره ما أعلنه المراجع العام من رفض الرئاسة للإلتزام بالقوانين في مقاولات الفلل الرئاسية. فهي

لا تملك القدرة ولا الإرادة للتعامل مع المشكلة الهيكلية للإقتصاد، ولا لإعادة النظر في السياسات المالية الكارثية، ولا توفير السيولة، ولا توفير الإحتياجات الرئيسية للبلاد في الفترة القريبة القادمة. وهذا يعني أنها لا تملك الأدوات اللازمة لخلق وإحتواء الحراك، ولكنها تملك فقط السيف لقمعه، وهذا ما لن يستمر طويلاً.

ومفاد ما تقدم هو أن الحراك طور تكتيكاته وأضاف مبادرات جديدة واكتسب مرونة أكثر، وأنه إستعاد حراك مدنه الإقليمية التبادلي بمستوى أعلى من حيث عدد المدن المشاركة، واكتسب أراضٍ أوسع بانضمام قرى جديدة إليه، في حين أن النظام إزداد عزلة وإزدادت أزمته إستحكاماً، وهو ليس في وارد تقديم أي حلول تخاطب المشكلات والقضايا التي تهم المواطن السوداني، مما يعني أن المعادلة مازالت تميل في مصلحة الحراك، وأن السير في اتجاه إسقاط النظام أصبح إيقاعاً منتظماً يمهد لسماع نشيد الإنتصار الكامل.

وقوموا لثورتكم وإبتدعوا مزيداً من التكتيكات الخلاقة فعدوكم قد فقد السيطرة والمؤذن يوشك أن يؤذن برحيله

(٣٧)

٣١ مارس ٢٠١٩ م

الحلم الجماعي
و العدل اجتماعي
و الروح السماوي
و الحب الكبير^{٤٨}

ما زال تجمع المهنيين بيرع في إختيار أسماء مواكبه، ليسير اليوم مواكب العدالة الإجتماعية في وجه سلطة رأس المال الطفيلي، ليصبح يوم ٢١ مارس ٢٠١٩ م يوماً ثورياً مكرساً للبعد الإجتماعي للثورة، في ربط وثيق بين متطلبات التغيير وقضايا التحول الإجتماعي الجذري، وفي تناغم وريف مع قوانين الثورة الإجتماعية. و بلا شك شكلت عودة التجمع لمواكبه المركزية مع تغيير مواعيد الحراك لتكون الساعة الحادية عشرة، تحدياً جديداً للنظام الذي إضطّر لحشد قواته منذ الصباح الباكر لمنع المواكب بالأسواق المحددة. ولكن برغم

ذلك تحرك موكب سوق أم درمان في موعده بتوقيت الثورة تحت أعين قوات الأمن، مستفيداً من طبيعة السوق ومتحولاً إلى مظاهرات لأحياء أم درمان القديمة و خصوصاً و دنوباوي و ابوروف. كذلك تحرك موكب السوق المركزي متأخراً قليلاً و ثبت شعاراته و حضوره قبل تفريقه. و إنتظمت تحركات الصحافة و الشجرة و بري اللاماب، و كان موكب جبرة حاشداً و كبيراً، و سجلت الشعبية حضورها بمظاهرة كبيرة في دفتر الثورة، و لم تغب شمبات الحاضرة في كل الفعاليات مهما كان الوضع الأمني. أما ثوار الكلاكلة و امبدة، فقد فضلوا الخروج عصراً. و كان لافتاً أن المواكب حافظت على تكتيك التلاقي في إطار تنوع أساليب الحراك، حيث إلتقى ثوار الصحافة و جبرة و العشرة مجددا لتكوين جسم أكبر و تحركاً متسيدا لشارعه. و من المهم تسجيل أن مبادرة إستعادة نقابة المهندسين قد نجحت في تنظيم وقفة إحتجاجية بالمنطقة الصناعية بحري، ولا تخفى دلالة هذا الحدث على المراقب الحصيف، فهي من ناحية نغمة تنويرية على هارموني حراك اليوم، كما أنها نقلت الحراك لمواقع الصناعة في يوم العدالة الإجماعية لتضع الحراك في وسط المنتجين المتضررين من نشاط الرأسمال الطفيلي.

هذا الحراك المشهود و الكبير الذي خرج عن سيطرة النظام و مرغ أنفه في التراب و ضرب بحالة الطوارئ التي أعلنتها عرض الحائط، سبقه تحرك مشهود يوم أمس بالولايات المتحدة الأمريكية. حيث كان موكب سان فرانسيسكو الهادر رسالة حاسمة بمدى عمق الدعم للحراك الثوري في الداخل من ناحية، ووضعا لهذا الحراك في فضاء الوعي العالمي و مخاطبة الشعوب الحية عبر إصرار واضح يتمدد من أوروبا إلى أمريكا للمطالبة بمستقبل أفضل لشعبنا مفتاحه إسقاط النظام و بناء دولة سيادة حكم القانون. و بكل تأكيد إن مثل هذا التحرك مهم و لازم، خصوصاً و أن نشاط السودانين في المهجر و حيث الشتات، لم يقتصر على الإعلان عن إحتجاجهم و دعمهم لثورتهم عبر المسيرات أو إرسال الأموال أو الكتابة و النشاط الإعلامي، بل إنتقلوا إلى دائرة الفعل الإيجابي في وضع تصور لسلمات و ملامح الوطن الجديد. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تواكب حراك اليوم و مواكب العدالة الإجماعية، ندوة على الفيسبوك من الولايات المتحدة الأمريكية، يتحدث فيها مختصون عن نهضة السودان في مجالات الصحة و التعليم و مؤسسات القانون و الطيران و مجالات أخرى. و هذا يؤكد أن فاعلية الثورة الخلاقة، أنتجت مفاعيلها و حركت راكد المياه و وضعت الجميع في الداخل و الخارج أمام مسئولياتهم، و أنتجت تناغماً فريداً و تكاملاً مذهلاً للفعل

الثوري فاق كل التصورات.

أما في المقلب الآخر، فحكومة النظام حتى الآن لم يفتح الله عليها حتى بالأكاذيب المعهودة لحكوماته و الوعود الجوفاء. و حزب الحكومة لم يعد لديه ما يقوله لشعبنا و لا حتى لعضويته و منسوبيه و جمهوره - إن وجد. لذلك نشهد حراكاً على مستوى القيادات الوسيطة و القواعد، تم إخراجهم في شكل حشد لصلاة الجمعة الماضية بمسجد الجامعة، التي أممها الناجي عبدالله من المؤتمر الشعبي، و شهدت حضوراً لبعض قيادات المؤتمر الوطني و الشعبي و سائحون والأخوان المسلمين، من غير الصف الأول. و سارت الخطبة كما هو متوقع على نهج المؤتمر الشعبي، حيث إحتوت على نقد لتجربة الإنقاذ لا بإعتبارها و ليداً لفكرة خاطئة و تنظير فطير، بل لإنحراف البعض بها من سلطة عسكرية لعامين تعقبها دولة حريات و وفقاً لنظرية الترابي المستحيلة عقلاً و تطبيقاً القائمة على مقولة أن " الإسلام حينما يتمكن بيسط الحرية". و الأهم في هذه الخطبة، هو حديثها التشجيعي بأن لا أحد يستطيع عزل الإسلاميين، و أن هناك سعياً لتوحيد أهل القبلة بما فيهم الصوفيين لإنجاز التغيير المطلوب، و توفير خروج مشرف لرئيس النظام المجرم الوالغ في دماء الشعب السوداني. و هذا هو مشروع الهبوط الناعم نفسه، الذي يعتبر المظلة التي يريد عبرها الإسلاميون و خصوصاً الشعبيون منهم، أن يهبطوا بها مشروع المنظومة الخالفة أو النظام الخالف، الذي أراد الترابي عبره أن يضمن للإسلاميين وضعاً متميزاً في النظام الذي يعقب الإنقاذ، يقوم على الحفاظ على مكتسبات التمكين و العودة لمشروع الإنقلاب الأصلي. و لهذا من المتوقع أن نشهد حراكاً محموماً من الإسلاميين بكافة طوائفهم في الأيام القادمة، في محاولة للم شملهم و تكوين جسم ما قد يبدأ تنسيقياً و ينتهي تحالفياً، أساسه محاولة ضرب الحراك و الإلتفاف عليه، مع محاولة إختراقه بإستقطاب التنظيمات التي يصنفها الإسلاميون ضمن أهل القبلة و المنخرطة في هذا الحراك. و لعلنا نصيب إذا قلنا أن تحرك الإسلاميين المتوقع، يسقط من حسابه أن الحراك بالفعل أصبح هو صانع الحدث السياسي، و أنه خرج عن سيطرة النظام و لن يستطيعوا أن يضعوه تحت سيطرتهم، و أن إمكانية مواجهته بشارع لشارع لم تعد ممكنة. و لكن برغم ذلك يجب الإنتباه لهذا التحرك التأمري المعادي للثورة و عدم الإستهانة به، و العمل على هزيمته بتكريس عزلته و تكريب نشاط قوى الحرية و التغيير.

و الخلاصة هي أن مواكب العدالة الإجتماعية مع المواكب الخارجية تؤكد أن الحراك في حال

تقدم وعافية، وأنه أصبح أكثر فعالية في الداخل والخارج، وأن قدرته على صناعة الحدث و عزل النظام في تزايد مستمر، و أن منسوبيه إنتقلوا من حالة التعميم إلى التخصيص في التفكير في تفاصيل نهضة البلاد بعد سقوط النظام و وضع تصوراتها و التبشير بها. و من الواضح أن النظام لم يبق له سوى مباركة محاولات توحيد مواقف الإسلاميين بخطاب عاطفي، يحاول توحيدهم في إطار خطة هبوط ناعم يؤسس لمنظومة خالفة لا سبيل لإنشائها إلا عبر هزيمة الحراك المنتصر .

وقوموا لثورتكم و أكدوا يقظتكم و سيروا لنصركم المؤكد

(٣٨)

٤ أبريل ٢٠١٩ م

إن الذين أحبوا روحهم ضيعوك هم يبعوك أعز ما ملكت يدك^{٤٩}

٤ أبريل ٢٠١٩ م لم يكن سوى يوماً من أيام تأكيد إنتصار الحراك على النظام، و تمدد الفعل الثوري الذي أصبح نمطاً للحياة ، و أداة لإعادة تشكيل الخارطة السياسية. فالفعاليات الثورية في يوم مواكب الخبز والكرامة شملت المظاهرات في كل من جامعة كسلا - السنتر و جبرة و حي الضباط أمدرمان و جامعة الرباط الوطني و سوبا الحلة و أبو آدم و الشجرة الحماداب والشكابة و أحياء أمدرمان القديمة و المعمورة و أبروف و الحلفايا و الكلاكلات و جنوب الحزام و الصحافة و الإمتداد و الدروشاب و العزوزاب و الشعبية و المزداد شمال و جنوب و العشرة و الفتيحاب و ودنوباوي و المزداد و شمبات و الثورة الحارة ١٣ / ١٢ و شرق النيل حي الهدى وأمبدة و القوز والحلة الجديدة و أبو ادم و بري.

أما الوقفات الإحتجاجية فمثلتها وقفة المحامين في ود مدني - أمام مجمع محاكم ولاية الجزيرة - ود مدني.

و الإعتصامات مثلتها كلية الهندسة جامعة كسلا لليوم الرابع و جامعة دنقلا كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية .

49 للشاعر محبوب شريف.

و الواضح أن الحراك قد حافظ على تنوعه و إتساع دائرته و تحديه لحالة الطوارئ المفروضة التي لم تحقق أهدافها المرجوة، و هو يسير بخطى واثقة نحو مسيرته المقررة في ذكرى إنتفاضة أبريل المجيدة.

و الناظر لمعسكر النظام في المقابل ، يجد أنه مازال مصراً على عدم تقديم مشروع سياسي حقيقي ، يقود إلى تغيير في بنية السلطة، و يفتح الطريق للتحويل إلى دولة جميع السودانين. إذ أنه مازال يحاول المحافظة على مكتسبات التمكين، و الإستمرار في السلطة مهما كلف الأمر. و في سياق ذلك إتخذ الإجراءات التالية:

خاطب رئيسه برلمان المزعوم الذي سيطر عليه حزبه بعد إنتخابات مزورة مشهودة، و جاء خطابه مخاتلاً كالعادة و خالياً من أي حلول أو مبادرات ، حيث إعترف بأن مطالبات شباب الحراك محقة، و لكنه إتهم جهات برغبتها في إستغلال الحراك . و حين القيام بقراءة خطابه مع الخطاب السياسي للمؤتمر الشعبي الذي إنتدب نفسه لقيادة هجوم مضاد على الحراك و توحيد الإسلاميين لهزيمته، يتضح أن النظام يقصد مجدداً نسبة حراك الشعب السوداني ضده للحزب الشيوعي، الذي لا يعدو أن يكون فصيلاً من فصائل المعارضة السياسية التي تقاوم من أجل خلاص هذا الشعب من قبضة الإسلاميين و دولة تمكينهم.

و في سياق مشروع الإنقلاب الأصلي، تأتي محاولة توحيد الإسلاميين ضد الحراك التي يقودها المؤتمر الشعبي، و التي تهدف إلى العودة للمخطط الأصلي للإنقلاب المبني على مقولة شيخ الترابي "الإسلام حينما يتمكن ييسط الحرية". أي أن الشعبين يطمحون الآن إلى تجبير الحراك للإنتصار على خصومهم داخل المؤتمر الوطني و إستعادة الرئيس المجرم إلى صفهم و العودة إلى قيادة دولة التمكين كاملة غير منقوصة، لبيسط الحريات بعد التمكين. فهم يطمحون ألا يطيح الحراك بدولة التمكين، بل بمن سرقوها من شيخهم فقط ، و أن يستعيدوها لإستكمال مشروع الإنقلاب الذي يرون أنه إنحرف لعدم إلتزام تلاميذ الشيخ بمخططة الأصلي. لذلك حينما يقول المؤتمر الشعبي أنه مع التغيير فهو صادق، و لكنه يقصد بالتغيير حبس الحراك تحت سقف دولة التمكين ، و توظيفه لخلق تغيير بمقاس الإنتصار لأحد أجنحة الإسلاميين على الآخر، و بذلك يتم إستغلال الحراك و المواطن و هزيمة فكرة التغيير و الإنتقال برمتها. و المؤتمر الشعبي في لعبه هذا الدور لا يقول لنا أي تغيير يرغب، و لا هل هو مع تفكيك و تصفية دولة التمكين أم لا ، و لا هل هو مع إستعادة الأموال المنهوبة من قبل أخوانهم و تنظيمهم أم لا، و لا تصوره للمحاسبة على الجرائم

الضخمة التي أرتكبت، ولكنه يحدثنا عن محاربة ايلا للفساد!!! و حتى في ذلك لا يقول لنا هل ستطال حملة ايلا الفاسدين فعلا الذين حموا الفساد و مارسوه جهاراً نهاراً؟ و إن كانت الإجابة بنعم، فمن هم؟ . و هل ستطال هذه الحملة المزعومة أسس الفساد ودولته، أم أنها ستستخدم الفساد كوسيلة لضرب بقايا التنظيم الخاص وتمهيد الطريق للحركة الإسلامية المزعوم عدم فسادها لتواصل التمتع بمكتسبات التمكين؟ الواضح هو أن الدور الذي يلعبه المؤتمر الشعبي الآن لا يخرج عن إطار نظرة فوقية للحراك، ترغب في توظيفه في إطار الصراع بين الإسلاميين للعودة إلى مخطط الانقلاب الأصلي و التمهيد لتطبيق المنظومة الخالفة التي أعدها الشيخ الترابي قبل وفاته. و لكن بالطبع لشعبنا أجندة أخرى تفصح عنها شعارات حراكه الرامية لتحقيق الحرية و السلام و العدالة.

أيضاً يحاول النظام فك عزلته بمبادرات تسمح له بالعودة إلى الشارع السياسي في إطار هجومه المضاد. و من ضمن ذلك دعوته إلى حملة نظافة في يوم السبت ٦ أبريل ٢٠١٩م . و المطلوب أن تحقق هذه الحملة جملة أهداف منها: عملية فرز واضحة بين معسكرهم و معسكر الحراك و المساعدة في عملية التصنيف، إستقطاب من هم في الرصيف أو من يخافون خصماً على معسكر الحراك، مراقبة و رصد من يشاركون في موكب ٦ أبريل في حال تواجدوا بحملتهم باكراً حيث أنها ستشكل غطاءً جيداً لكادرهم الأمني، تحويلها لفرق إستطلاع تساهم في تفريق أي تجمعات قبل أن تلتحم بالموكب في المناطق القريبة، أو تقود إلى إعتقالات وقائية. عموماً هي خطوة جماهيرية لكسر العزلة سياسياً و إعادة تجسير للعلاقة مع الجماهير بهدف إضعاف الحراك. و لتعزيز تكتيكات النظام المضادة و إفشال حراك السبت، تم الإعلان عن خطاب لرئيس النظام يوم الجمعة أيضاً.

و الخلاصة هي أن الحراك مازال يتقدم بخطى ثابتة نحو أهدافه، و هو يحافظ على تنوع أدواته و إستراتيجيته و يصنع الحدث السياسي، و جميع الإجراءات التي يتخذها النظام تأتي حتى هذه اللحظة في إطار رد الفعل عليه و تؤسس لواقع جديد، و لكن هذا لم يمنع النظام من محاولة إلتقاط أنفاسه و إستعادة وحدته و محاولة تعبئة عضويته لإستعادة ثقته بنفسها و خلق علاقة جديدة مع الجماهير، دون أن يدرك أن آوان هذه المحاولات قد فات.

وقوموا لثورتكم وواصلوا نضالكم فألعيب الإسلاميين المكشوفة لن تعصم نظامهم القمئ من السقوط

مارس ماسك كتف أبريل أعظم شعب وأعظم جيل نعم بنادق لا ترتد لصدر الشعب الغدر دخيل^{٥٠}

فعلتها جماهير شعبنا البطل مجدداً وأخرست ألسن أعدائها وطمأنت قلوب المشفقين. حصدت الجماهير تراكم الحراك ونشاطاته المتنوعة منذ أشهر، وفاجأت النظام بتفوقها على نفسها لتصنع سادس من أبريل جديد في العام ٢٠١٩م، كما صنعتها في العام ١٩٨٥م. مشت الشوارع ضي وفقاً لدعوة تجمع المهنيين وقيادة الثورة، فحاصرت القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة، مطالبة بإسقاط النظام، و منادية بالحرية والسلام والعدالة. مواكب شعبنا الهادرة، تعجز الكلمات عن وصفها، فكما قال النضري " إذا اتسع المعنى ضاقت العبارة". ولكن من المهم أن نسجل بأن الجماهير جاءت من كل حدب وصوب، وتمكنت من الوصول إلى القيادة العامة عنوة كدة وإقتدار، وهربت قوات الأمن التي كانت تحاول منعها من الوصول وقبلها من التجمع من أمامها. وبالرغم من الإجراءات والتدابير الإحترازية من إغلاق للكباري وما شابه، تحدثت الجماهير السلطة وتسيدت شوارعها وملكتم زمام الأمر ووصلت إلى الموقع الذي أرادت وفرضت إرادتها. ولم تتخلف مدن الأقاليم عن ركب الثورة، فكانت مواكب نيالا ومدني وكسلا وغيرها من المدن، ظهيراً لنشاط المركز، وتعزيزاً لنصر الجماهير على جلاذيتها.

شعباً عظيم الباس،
ما بمسكو اب كباس
ما بحبسوا الترباس،

فرض إرادته جهاراً نهاراً، ومشى تجاه عدوه مفتوح الصدر صارم القسمات وحي الشعور، زاده هتافه و سلميته، وسلاحه وحدته ووضوح أهدافه، وتضامنه ويقظته سبيله لهزيمة جميع تكتيكات الثورة المضادة. فالحلظات والسويغات القادمة حاسمة. وحسناً فعل تجمع المهنيين وقوى التغيير حين حولوا الموكب إلى إعتصام أمام القيادة العامة، لأن هذه النقلة

النوعية المطلوبة، دعماً للقوى الوطنية داخل القوات المسلحة للسماح لها بالانتصار في معركتها مع قيادة الجيش و جنرالات النظام من ناحية، و من ناحية أخرى قطعاً للطريق أمام أي إنقلاب قصر هو المناورة الأخيرة المتبقية للنظام المنهار. فالمطلوب الآن هو أن تبقى الجماهير في الشوارع، لحين السقوط التام للنظام، وإستلام من يمثلها (تجمع المهنيين و القوى المتحالفة معه) للسلطة. و على الجماهير الحذر وعدم القبول بأي بيانات تطمينية من جنرالات النظام، و عدم قبول مشاركتهم في أي سلطة إنتقالية، و دعوة الوطنيين داخل الجيش للتحرك بهدف تسليم السلطة لممثل الجماهير وللقوى المدنية. فاليقظة و الحذر من تكرار سيناريو أبريل الأولى و السماح لمجلس جنرالات شبيهه بمجلس سوار الذهب بإستلام السلطة و سرقة الإنتفاضة تحت دعاوى الإنحياز للشعب. فالإنحياز يعني الدعم للممثل الشرعي للثورة، لا القفز لإستلام السلطة بإسم الجماهير و من ثم الإلتفاف على مطالبها و إعادة إنتاج النظام القديم و المحافظة على مكتسبات التمكين.

كذلك مطلوب أن يستعد تجمع المهنيين و قوى الحرية و التغيير لإعلان العصيان المدني و الإضراب السياسي العام، في حال عدم تسليم السلطة له، أو في حال تحرك جنرالات النظام لتنفيذ سيناريو إنقلاب القصر، و هو أمر راجح الآن. أيضاً مطلوب العمل على إغلاق المطار الآن لمنع هروب رموز السلطة و منع تهريب أي أموال إلى الخارج. بالإضافة إلى ذلك لا بد من توفير دعم لوجيستي عاجل للثوار المعتصمين، مع الإسراع في عمل منبر ميداني لمخاطبتهم و توضيح الخطوات اللازمة لترسيخ إنتصارهم و حمايته و منع سرقة الثورة و تجييرها لمصلحة جناح من الإسلاميين.

ما يحدث اليوم من نقلة فاقت كل التصورات و أصابت الكثيرين بهاء السكت، و أسالت دموعاً عزيزة من كثيرين عانوا طوال هذه الفترة من القهر و الذل و الهزيمة، أكدت صحة الخطوات التي إتخذتها قيادة الثورة، و ميزت بين إنتفاضة عنصرها الذاتي غائب، و ثورة تقودها قوى منظمة و شارع منضبط. و سيكتب التاريخ كيف أن شعبنا الذي تحدى إعلان حالة الطوارئ، قد شيعها إلى مثاها الأخير اليوم. و كيف قبل شعبنا تحدي المجرم أحمد هارون و سخريته من الحراك، فألقمه و تنظيمه و مشاييعه حجراً كبيراً بخروجه بالملايين اليوم. كذلك تأكد صحة التحليل الذي لم ييأس أصحابه من وجود وطنيين داخل القوات المسلحة من الرتب الوسيطة و صفار الضباط، ينحازون حتماً للشارع حين تتكون كتلته الحرجة، و ها هم الآن يضغطون على جنرالاتهم ليقوم الجيش بواجبه تجاه شعبه. ما

يجري الآن يهزم فكر الذين عاملوا الجيش ككتلة صماء مؤدلجة، ويعزز الرأي القائل بأن القوات المسلحة تتباين مواقع منسوبيها وتختلف مصالح جنralاتها و مواقعهم الإجتماعية عن مصالح الرتب الوسيطة و صغار الضباط.

المهم هو أن نعلم بأن الكتلة الحرجة لإنصار ثورة شعبنا قد تكونت، و أن المبادرة بالكامل في يد الجماهير، و أن الجماهير مصممة و قادرة على إسقاط النظام، و أن ذلك سيتم إذا نجحنا في الحفاظ عليها منظمة في شوارعها و رافضة للتسويات الفطيرة، و واعيية بمخاطر إنقلاب القصر، و محددة لطبيعة الإنحياز المطلوب من القوات المسلحة، مع تحضيرها للعصيان المدني و الإضراب السياسي العام في حال تم التلاعب بثورتها من قبل الجنرالات. لذلك لا بد من تأسيس المنبر الميداني، و تكثيف العمل الدعائي لقيادة الثورة، و تحديد الواجبات الآنية و منها دعم الإعتصام و حمايته و توسيع دائرته بنقله إلى المدن الإقليمية ما أمكن ذلك ، بالإضافة إلى رصد تحركات منسوبي النظام و القوى الحليفة لهم، لقطع الطريق أمام التآمر على الثورة في لحظة إنتصارها.

و الخلاصة هي أن أوان تحرير شهادة وفاة النظام الميت إكلينيكيًا قد حانت، و أن هذه اللحظة التاريخية يجب ألا تقلت من بين يدي الثوار، و يجب ألا يسمح للنظام و جنralاته بالإلتفاف على ثورة شعبنا عبر إنقلاب قصر، و أن نحمي ثورتنا باليقظة و الوعي و بوحدة عصية على محاولات تفتيتها .

و قوموا لثورتكم فنصركم قد آن أوانه

(ع .)

٩ أبريل ٢٠١٩م

شعبا مرق من البيوت
لما البيوت ضاقت خلاص
ما عندو رجعة على البيوت
إلا البيوت تلقى الخلاص^{٥١}

لليوم الرابع على التوالي، نجحت جماهير شعبنا الثائرة في حماية إعتصامها ضد محاولة

فضه. وبالرغم من محاولات النظام و مليشياته عدة مرات فض الإعتصام أمام القيادة العامة بالقوة و سقوط عدد من الشهداء، إلا أننا و نحن في التاسع من أبريل ٢٠١٩م، نشهد تماسكاً عظيماً و إتساعاً مشرفاً لعدد المشاركين في الإعتصام، و خيبة بائنة للنظام و منسوبيه لا تخطئها عين.

أفصحت أيام الإعتصام عن حقائق لا بد من تأكيدها و أخذها في الإعتبار، أهمها أن الكتلة الحرجة اللازمة لفرض إرادة الجماهير على النظام قد تكونت، و تمكنت من إنجاز إعتصامها و حمايته و ضمان إستمراره لعدة أيام، و أن هذا الإعتصام هو صانع الحدث السياسي و أساس حدوث أي نقلة سياسية قادمة، و أن أي تراجع أو نجاح في فض الإعتصام يعني عودة النظام من جديد لممارسة دور فاعل في المعادلة السياسية و إن من مواقع الدفاع. كذلك أتضح جلياً أن النظام بعد أن إنكشف سياسياً ، إنكشف الآن أمنياً و في طريقه للإنكشاف التام عسكرياً، لتكون الضربة القاصمة و النهاية التي يستحقها. فبعد فشله الذريع في تقديم مشروع سياسي يخرج منه من أزمته ، و فشله حتى في حشد عضوية حزبه و تعبئتها، تجرعت قواته الأمنية كأس هزيمة بطعم العلقم حين نجحت الجماهير في الوصول بأعداد غير مسبوقه إلى القيادة العامة للقوات المسلحة، و حين طورت موكبها إلى إعتصام ، و حين نجحت في الإستمرار في الإعتصام. أما الإنكشاف العسكري الذي تتبدى ملامحه الآن ، فهو يبدأ من فشل جنرالات النظام في فرض إرادتهم على صغار الضباط الذين حموا الجماهير المعتصمة، و دخلوا في صراع مسلح و دامي مع قوات الأمن و المليشيات التي حاولت فض الإعتصام، و يمر بتوسع دائرة التمرد و رفض الأوامر المعادية للشعب، مما أدى لتوسع حملة الإعتقالات وسط صغار الضباط و خصوصاً رتبة النقيب و وسط الدفعات الهندسية كما رشح، و لا تنتهي بإنحياز بعض صغار الضباط علناً و أمام الكاميرات و إعلانهم لعصيان الأوامر و إلتزامهم بالدفاع عن الجماهير. و هذا أجبر القيادة المعادية للشعب أن تصرح بأن المعتصمين شريحة من الشعب لا بد من سماع وجهة نظرها ، و أنها ليست مع فض الإعتصام بالقوة، و لكنها في نفس الوقت أعلنت و لاءها للبشير كقائد أعلى و تمسكها به!!

و لعل هذا الإنكشاف هو الذي دفع بالشرطة عبر مكتبها الإعلامي و الناطق الرسمي بإسمها للقول بأنها لن تتعرض للمتظاهرين و المعتصمين، و بأنها ستقوم بواجبها في حفظ الأرواح و الأموال.

و لا يفوتنا أن نسجل بأن هذا الموقف يعكس إقراراً بالهزيمة الأمنية ، و تحولاً من مواقع القمع لمواقع المهنية إن صدق الإدعاء، و في تقديرنا أنه صادق لأنه يتطابق مع واقع الفشل و الهزيمة.

فالإعتصام الناجح ليس وحيداً ، تصحبه حركة مظاهرات في كل مناطق العاصمة ، و تدعمه إعتصامات و تحركات في الأقاليم لم تتكامل بعد نشاطاتها.

و لكن كل ما تقدم يجب ألا يحجب ما يقوم به النظام المحاصر من إجراءات. إذ أن كل نشاطه الآن مكرس لفض الإعتصام كخطوة أولى يبني عليها كل خطته الأمنية القادمة، ليستعيد سطوته الأمنية و يعيد الغطاء الأمني الذي إنكشف. و هذا يعني أنه لن يكف عن المحاولة مجدداً فض الإعتصام بالقوة. خصوصاً و أن هذه المهمة موكلة لكتائب الظل التي تأخذ تعليماتها من علي عثمان مباشرة وفقاً لإعتراف عنصرها الذي قبضت عليه الإستخبارات، و الرجل معروف بدمويته و عدائه المفرط لشعبنا، و هو لا يتورع عن إرتكاب المجازر. لذلك لا بد من إتخاذ التدابير اللازمة لحماية الإعتصام، و أهمها الحفاظ على التواجد العددي الكبير ، و تقوية المتاريس و حمايتها و تكليف من لديهم المقدرة للقيام بهذه المهمة و الإستعانة بمتقاعدي الجيش و الشرطة بإعتبارهم الأقدر على القيام بها، و هم متواجدين بكثرة في موقع الإعتصام، أيضاً التعاون مع صغار الضباط و العساكر في توفير الحماية مع التنبه المستمر لتغير الوجوه والمسلك ، لأنهم تحت ضغط كبير من قياداتهم من ناحية، و من ناحية الأخرى من الممكن إستبدالهم بمليشيات و كتائب الظل التي تلبس ملابسهم في أي لحظة. كذلك لا بد من وجود منصة أو منبر ثابت في موقع الإعتصام، لتنوير و توعية المعتصمين على مدار الساعة بالتطورات، و إفهامهم مدى تعقيد مهمتهم ، و أن جوهرها هو إستمرار إعتصامهم الذي يصيغ المعادلة السياسية، و أن في مرحلة عض الأصابع هذه النظام هو من سيصرخ أولاً حتماً، و لكن ذلك يستلزم الصبر و القراءة الصحيحة للحدث مع عدم إستعجال النتائج.

و حسنا فعلت قوى إعلان الحرية و التغيير حين إتفقت على تكوين مجلس للتفاوض مع الجيش حول إستلام و تسليم السلطة لحكومة مدنية، و هي بالقطع لم تكن تعني بالجيش قياداته الحالية التابعة للبشير و التي لا تمثل القوات المسلحة و لا تاريخها، بل تستهدف الوطنيين داخل القوات المسلحة الذين ستميل موازين القوى نحوهم مع كل يوم جديد يكسبه الإعتصام، برغم الإعتقالات و جوارح الإرهاب المفروض من العصابة التي تقود الجيش و الدولة.

و الواضح أن نهج التخويف و إثارة الرعب هذا ، هو إستراتيجية تستخدمها العصابة ضد المدنيين و العسكريين معاً ، فمليشياتها تجوب شوارع العاصمة و تطلق الرصاص في الهواء ، لمنع المواطنين من الإلتحاق بالإعتصام و تخويفهم من الفعل الثوري أياً كان. هذا ما فعلته في ام درمان ، و ما كررته في الكلاكلة اليوم صباحاً . و من الواضح أنها لم تعد تخيف أحداً و أن أوان هذا الفعل قد فات ، منذ أن فشلت في إيقاف إندفاع الجماهير نحو القيادة ، و عندما هربت بعد محاولة فض الإعتصام من ناحية بري و فتح المتاريس لإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع و من ثم الهروب هروباً مخزياً .

و لا يفوتنا أن نسجل ما حدث بعد دخول الجماهير لمسجد جامعة الخرطوم و ملحقاته ، و ضبطها لوثائق مهمة تفضح مليشيات النظام الطلابية و الأمنية و بعض أشكال تسليحها . و المهم طبعاً أن تصل هذه الوثائق لمكان آمن ، و أن تتم حماية الثوار الذين شوهدوا و هم يتعاملون معها من بطش هذه المليشيات لحين سقوط النظام .

و الخلاصة هي أن الإعتصام صامد برغم محاولات النظام فضه بالقوة و هي محاولات ستستمر ، و أن النظام إنكشف سياسياً و أمنياً بشكل كامل و أنه في الطريق للإكتشاف عسكرياً و السقوط سقوطاً مدوياً . و المطلوب هو حماية الإعتصام بإعتباره صانع الحدث السياسي و تأمينه ، و تعزيزه بإعتصامات مماثلة في الأقاليم ما أمكن ذلك ، مع مواصلة التظاهر و الإضرابات و العصيان ، لحين رضوخ ما تبقى من النظام و إستسلامه لإرادة الجماهير .

و قوموا لثورتكم و واصلوا يقظتكم و ضغطكم على عصب النظام فأطرافه قد تيبست بالفعل لتحصدوا نصركم المستحق

وقعت وراي رفعني يقين
وقف فوق رأي بانو الحال مغير زين
مغير كان قصر كان طال
وإنو الارض للكادحين و مفتاح الحياة العمال^{٥٢}

تماماً كما توقعنا، إستيقنت طغمة الإنقاذ من فشل الجزء الاول من إستراتيجيتها القائم على قمع الحراك بإستخدام العنف المفرط و العنف القانوني الناعم، فإنقلت إلى الجزء الثاني ونفذت إنقلاب القصر في ١١ أبريل ٢٠١٩م. معلنة هزيمتها السياسية و الأمنية ، و إنكشافها أمام جماهير شعبنا البطل، الذي الجأها إلى لعب آخر أوراقها و تقديم الرجل الثاني في نظامها لإستلام السلطة.

فإنقلاب عوض ابنعوف الذي تم إذاعة بيانه، هو إنقلاب القصر الذي ظللنا نحذر منه . وهو معلوم و نذره كانت واضحة، وهو آخر ما في جعبة النظام من الأعيب، و آخر محاولة لإستمرار النظام الذي مازال قائماً برمته. و في تقديرنا أن سلطة الحركة الإسلامية ، قد لعبت بأخر أوراقها بصورة تعكس تدنياً كبيراً في الحس السياسي، و إنفصلاً عن الواقع أفقدها القدرة على إستثمار آخر فرصة لها للإلتفاف حول الحراك و إحتوائه توطئة لهزيمته. فأى شخص متوسط الذكاء ، ما كان سيقدم الرجل الثاني في النظام كبديل للنظام، فشرط نجاح إنقلاب القصر كان هو تقديم ضباط برتب وسيطة من الجيش من الممكن أن يستعينوا بجنرالات من المعاشيين، و يقوموا بتنسيق محدود مع قوى الحرية و التغيير على الأقل حتى يتمكنوا من إمتصاص المد الثوري الحالي، و يعملوا بعد إستلام السلطة على إبطاء إجراءات التغيير وتفكيك دولة التمكين بدعاوى أن هذا هو دور الحكومة المنتخبة كما فعل سوار الذهب ومجموعته، و من ثم تفصيل قانون إنتخابات على مقاس الدولة العميقة و كيانات الإسلاميين، تعيدهم إلى السلطة عبر الإنتخابات القادمة ، أو على الأقل تحتفظ لهم بوجود فاعل و مؤثر في الحياة السياسية. لكن لحسن حظ شعبنا ، صلف و عنجهية الإسلاميين و توازنات القوى وسطهم و زلزال حركة الجماهير الذي أحاط

بهم، لم يسمح لهم بالتفكير بشكل منطقي، فجاءت مسرحية إنقلاب القصر الذي نفذوه سيئة الإخراج ونفذها أسوأ نوع من الممثلين محدودي المواهب، غير القادرين على لعب دور البطولة وقيادة عملية خداع كبرى مثل هذه.

تنفيذ إنقلاب القصر يعني إقراراً واضحاً من النظام بأنه فشل في قمع الحراك برغم العنف المفرط الذي إستخدمه، وأنه يسير في نفس طريق الفشل لأنه لم ينجح في خداع الجماهير بهذا الإنقلاب، مما يحتم على قيادة الإنقلاب مواصلة نفس الطريق. فهي ليس لديها سوى أن تقدم تنازلات شكلية مثل إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين، وإطلاق مزامع إعتقال بعض رموز النظام دون تأكيد حتى الآن، وقيام الرجل الثاني في النظام بلعنه وإدعاء إقتلعه في بيان الإنقلاب، ولكنه حتماً سيعمل وبشتى السبل لفض إعتصام المواطنين أمام القيادة، وهو إجراء بدأه بإعلان حالة الطوارئ المعلنة اصلاً والتي شيعها الإعتصام لمثاها الأخير، وخطر التجوال لمدة ثلاثة أشهر، وهو يعلم أن الشارع التائر لن ينصاع لمثل هذه الإجراءات، مما يعني أنه يستعد ويوفر الأدوات لبدء موجة جديدة من القمع، سيحاول أن يضع فيها الجيش في مواجهة مع الشعب، بإشراكه في عملية القمع التي فشلت فيها الأجهزة الأخرى.

يلاحظ أن ابنعوف في بيانه قد تجاهل تجمع المهنيين وقوى إعلان الحرية والتغيير تجاهلاً تاماً، وقرر الإنفراد بالسلطة لعامين كاملين دون أي تفويض أو تنسيق مع ممثل الحراك والجماهير، وهذا وحده يؤكد طبيعة الإنقلاب الصورية ومعسكر القوى التي نفذته. كذلك لم يتحدث المذكور عن جميع الأهداف المعلنة من قبل الحراك وكأن كل المشكلة هي تحي رأس النظام !!

ولكن برغم ذلك لا يفوتنا أن نسجل ما حققه حراك شعبنا العظيم حتى الآن، الذي دفع بالنظام للإفلاس السياسي التام والعجز عن تقديم أي مشروع أو برنامج سياسي للحل، وجعله يراوح في محطة المبادرات السياسية العقيمة، والذي هزم النظام أمنياً وأسقط دولته البوليسية ومرغ أنف أجهزتها الأمنية في التراب، والذي كرس إنقساماً في الجيش أفزع النظام ودفعه دفعاً للإنتقال لإستراتيجية إنقلاب القصر بإخراج سيئ وأداء متدن لن يسعفه في حال إستمرار الحراك وهو سيستمر حتماً. وبلا شك إنجاز إنكشاف النظام أمنياً وسياسياً وتهديد وحدة قواته العسكرية والتبعية تهديده بالإنكشاف عسكرياً والسقوط، يعني أن النظام قد نفذ إنقلابه وهو في أضعف حالاته، حيث أن الجماهير مازالت

تفرض عليه ردود أفعاله حتى في حالة إرادة صنع الحدث و تنفيذ إنقلاب عسكري.

و المطلوب هو أن يدرك شعبنا بأنه أقوى من هذا الإنقلاب الذي جاء من مواقع الضعف و في حال التراجع، و أنه قد هزم النظام و هو في أوج قوته و حشره في هذه الزاوية الضيقة، و لذلك هو أقدر على هزيمته و هو محشور بعد تنفيذ إنقلاب قصره و إستكمال إنتصار ثورته. و هذا بالطبع يتطلب إستمرار الإعتصام أمام القيادة العامة مع زيادة سبل تأمينه و حمايته و تعزيز صموده، و توسيع دائرته لتشمل القيادات العسكرية الإقليمية، و الإستمرار في الإضراب و توسيع نطاق القوى المشاركة فيه و تكريس حالة العصيان و التمرد بكسر حالة الطوارئ و حظر التجول التي فرضها ابنعوف . كذلك يجب إستخدام سلاح التظاهر مجدداً و بكثافة في كل مكان من الممكن تسيير موكب فيه، و الإحتفاظ للحراك بتنوع أدواته. فوق ذلك و بالإضافة إليه، يجب تعميق حملات التوعية و التعبئة و تكثيف النشاط الدعائي، و الحفاظ على معنويات شعبنا المنتصر عالية و عدم السماح للإحياط بالتسلل إلى المنتصرين الذين حققوا إنتصارات باهرة و تبقى لهم أن يحصدوا نصرهم الأخير فقط.

و الخلاصة هي أن إنقلاب القصر إقرار صريح بالهزيمة السياسية و الأمنية و الخوف من الهزيمة العسكرية و السقوط، و تأكيد لإنتصار حركة الجماهير على النظام و إسقاط إستراتيجيته القمعية ، و دفعه دفعاً للجوء للمرحلة الثانية و الأخيرة في مواجهة الحراك و تنفيذ إنقلابه. و النظام الآن في أضعف حالاته ، و لم يبق على حركة الجماهير إلا الصمود في مواجهة هذا الإنقلاب لحين إسقاطه و هي أكثر من قادرة على ذلك.

و قوموا إلى ثورتكم و عززوا إنتصاراتكم بصمودكم و إستمراركم لحين هزيمة إنقلاب القصر الوشيكة ، فالواقع يؤكد أن الخارطة السياسية خاضعة لإرادتكم

العسكري الفراق بين قلبك الساساق و بيني هو البندم و الدايرو ما بنتم يا والدة يا مريم^{٥٣}

ما زالت الأفعى حية تنفت سمومها حتى اليوم الثالث عشر من أبريل ٢٠١٩م ، و تحاول التحكم في هذا الشعب العظيم و إفراغ ثورته من محتواها عبر التخفي خلف مجلس عسكري، يرفض أن يسلم السلطة للممثل الشرعي لحركة الجماهير، و يصر على إعتبار نفسه مجلساً سيادياً عسكرياً يحكم البلاد و يقرر مصيرها ، في توافق تام مع رؤية المؤتمر الوطني و الشعبي التي ترمي للحفاظ على مكتسبات التمكين، و فرض الهبوط الناعم على شعبنا بواسطة هذا المجلس العسكري.

فالمتابع لبيان رئيس المجلس ، تجبئه حقيقة واضحة لا خلاف حولها، هي محاولة تكرار سيناريو إنتفاضة أبريل من العام ١٩٨٥م ، حين تأمرت قيادة الجيش على إنتفاضة الشعب، و كونت مجلساً عسكرياً إنتقالياً سرق إنتفاضة الشعب التي حكم بإسمها، و منع تصفية آثار نظام مايو، و مكن قوى الثورة المضادة من السلطة بعد عام عبر قانون إنتخابات مفصل على مقاسها.

فالبيان المنوه عنه، أغفل عمداً جميع الاجراءات اللازمة لتفكيك دولة التمكين التي بناها الإسلاميين. فهو لم يحل جهاز الأمن الذي حمى النظام و ارتكب أبشع الجرائم ضد الشعب، و لم يحل حزب الحكومة المسمى المؤتمر الوطني الذي قاد كل عملية التخريب طويلة الأمد في بلادنا ، و لم يعتقل المجرمين الذين دمروا بلادنا و نهبوا ، و لم يعد المفصولين من الخدمة حتى يلغي مفاعيل التمكين و يؤسس للإنتقال، و لم يتحدث عن عدالة إنتقالية تحاسب المجرمين وترد المظالم، و لم يفك المليشيات الحزبية للإسلاميين من أمن شعبي و دفاع شعبي ومليشيات طلابية ، و لم يتحدث عن جمع سلاح هذه المليشيات، و لم يذكر مجرد الذكر المؤسسات الإقتصادية الطفيلية التي أنهكت جسد الإقتصاد السوداني و دمرته، كما لم يتعرض لا من قريب أو بعيد للسياسات المالية المتبعة، و لم ينسب بينت شفة حول الأزمة

53 للشاعر محبوب شريف تغتي بها الفنان سيف الجامعة

الإقتصادية الخائفة التي تمر بها البلاد.

و القارئ لرد فعل المؤتمر الوطني الذي تجرأت قيادته و أصدرت بياناً منشوراً في وسائل التواصل الإجتماعي تطالب فيه بمساواتها بالأحزاب الأخرى وإطلاق سراح قياديين الذين زعمت أنهم معتقلين، و تشديد المؤتمر الشعبي الذي أنتدب نفسه للدفاع عن دولة التمكين على أن يكون المجلس الإنتقالي عسكري، لا يواتيه شك أن بيان مجلس الإنقلاب هو بيان يحمي دولة تمكين الإسلاميين و يكرس هبوط منسوبها الناعم عبر القوة العسكرية توطئة لبناء نظام الشيخ الترابي الخائف، الذي لا يمكن بناؤه في حال زوال مكتسبات التمكين و السيطرة على عصب الدولة و أجهزتها حتى في حال فقدان قيادتها ، في إستكمال واضح لجوهر مشروع إنقلاب الإنقاذ.

و بالطبع واكب هذه المحاولة الجديدة للإلتفاف على ثورة شعبنا، ضخ إعلامي كبير من قبل أجهزة دولة التمكين و منسوبيها، يشكك في تجمع المهنيين و يستهدفه بإعتباره قلب الحراك و يتهمه بالتعننت حتى يزعزع ثقة الجماهير به و يدفعه لتخفيض سقفه و القبول بما يمليه عليه مجلس النظام العسكري، مع حملة دعائية ضخمة لتلميع رئيس المجلس الإنقلابي، في ظل سيطرة مستمرة على أجهزة الإعلام التي مازالت تضخ وجهة نظر دولة التمكين حتى هذه اللحظة!!! و تم تعزيز هذا النشاط المحموم الذي إستبق الجلوس مع ممثلي قوى إعلان الحرية و التغيير لوضعهم أمام الأمر الواقع، بحملة إشاعات واسعة و عمل في موقع الإعتصام لبث عدم يقين و إنقسام ينفخ الهواء في شرارته البيان الفضفاض و الإنشائي الذي أصدره مجلس الإنقلاب.

ولكن كان لقوى إعلان الحرية و التغيير في مؤتمرها الصحفي اليوم موقفاً واضحاً لم تتزحزح عنه، أساسه هو عدم قبول حكم مجلس عسكري إنقلابي للفترة الإنتقالية، و الإصرار على تكوين مجلس سيادي مدني تمثل فيه القوات المسلحة، و حكومة مدنية تقوم بالدور التنفيذي في المرحلة الانتقالية ، و برلمان إنتقالي يتولى عملية التشريع. و هذا الموقف يجب التمسك به وعدم التنازل عنه ، و التأسيس لذلك بالحفاظ على إستمرار ضغط إعتصام الجماهير ، و توسيع دائرة الإعتصامات، و مواصلة الإضراب و أيقاف دولاب الحياة، مع الإستمرار في عملية التظاهر، و دعم ذلك بنشاط توعوي إعلامي و تمليك الجماهير للخط السياسي و التكتيكات اللازمة، و هزيمة الدعاية الواسعة لقوى الثورة المضادة بطرح الأسئلة التي ليس لدى هذه القوى أجابة عليها، مثل ما هو مصير "البشير" و المجرمين الاخرين؟ ما هو مصير

المؤتمر الوطني؟ ما هو مصير جهاز الأمن؟ هل سيتم إعادة الشرفاء المفصولين من الخدمة و خصوصاً الجيش إلى أعمالهم، أم سيترك للكيزان السيطرة على هذه المؤسسات؟ ما هو مصير من خربوا القوات المسلحة و ما زالوا على قمة هرم القوات المسلحة و يتامرون على ثورة شعبنا الآن؟ هل سيسمح مجلس الإنقلاب الحالي بتفكيك الدولة العميقة؟ هذه الأسئلة و غيرها ستفصح طبيعة الإنقلاب الحالي الذي تدافع عنه قوى الثورة المضادة بإستماتة.

و الخلاصة هي أن مجلس الإنقلاب الحالي هو واجهة الثورة المضادة التي تدافع عن مكتسبات التمكين و يستमित الإسلاميون في الدفاع عنه بإعتباره خط دفاعهم الأخير ضد الثورة و وسيلة عودتهم للسيطرة على الساحة السياسية و تصفية مكتسبات الثورة و الإنقضاء عليها، و على قوى الثورة الإستمرار في ثورتها و تعزيز إعتصامها و تظاهراتها لحين سقوط هذا الخط الأخير للدفاع و تفكيك النظام، و التصدي لحملة النظام الدعائية و عدم السماح بالبلبله و الإنقسام بين الجماهير أو بتسرب الياس إليها أو تضليلها لسرقة ثورتها.

و قوموا إلى ثورتكم و هاجموا عدوكم بضراوة و لا تتراجعوا في الميل الأخير فقد أزف سقوط النظام المدوي

(٤٣)

١٠ أبريل ٢٠١٩م

منو الفي الدنيا ما فاكر شوارع الثورة جيابة
شنو البيئش شمش باكر تظاهر ناس و إضرابها
مجرد فرد يا قاصر و إرادة الشعب غلابة٥

لم تسقط بعد، حتى الخامس عشر من أبريل ٢٠١٩م مازالت دولة التمكين تتاور عبر مجلس الإنقلاب العسكري الذي سمى نفسه انتقالياً و توارت خلفه كل قوى الثورة المضادة. فهو لم يكتف باغتصاب السلطة و عدم تسليمها لقوى الثورة و قيادتها في قوى إعلان الحرية و التغيير، بل ترفع عن القيام بأي واجب تفرضه الإرادة الثورية التي سعت لإسقاط النظام و تفكيك دولة التمكين، و تمادى اكثر بالإجتماع بالأحزاب التي كانت تشكل سلطة النظام

54 الشاعر محجوب شريف

البائد ليشاورها في تكوين الحكومة الانتقالية التي من المفروض أن تُكنس آثارها !!!
فالمجلس وقوى الثورة المضادة يستخدمان تكتيكات يجب ألا تتجرف اليها قوى الثورة، و
هما يعملان على عدة مستويات منها: التشكيك في تجمع المهنيين، ومحاولة خلق إنقسام في
تحالف إعلان قوى الحرية والتغيير، وتفكيك الإعتصام بالقصف المعنوي تمهيداً لفضه،
والماطلة في المفاوضات لإدخال قوى أخرى اليها من قوى الثورة المضادة تحت دعاوى عدم
الاقصاء، وحماية المجرمين وعدم القبض على أيّ منهم، والتباطؤ الشديد في تفكيك
مؤسسات دولة التمكين. وهما يوظفان في ذلك أدوات الإعلام الرسمية التي مازالت تعمل
و كأن الثورة لم تحدث، ويحاولان استعادة زمام المبادرة في وسائل التواصل الاجتماعي،
كما يستميتان في تعزيز تمركزهما في الجيش بعد انكسار الاجهزة الأمنية، واستخدام
السيطرة الاقتصادية كأداة لتمويل نشاط الثورة المضادة وشراء الذمم. كذلك تمكناً من
إعادة استقطاب «حميدي»^{٥٥} الذي بدأ محاولاً التمركز في الوسط والاقتراب من حركة
الجماهير، بتحويله الى جزء أصيل من السلطة عبر تعيينه نائباً لرئيس السلطة الانقلابية.
ولهذا شاهدناه اليوم في محاولة فض الإعتصام. وبالطبع سوف تتواصل محاولات فض
الإعتصام ولن تتوقف. و «حميدي» الآن يتعامل كسلطة بعد ان اصبح الرجل الثاني في
الدولة. ويجب فهم التحول في موقفه وأنه أصبح خطراً على الإعتصام بعد ان تحول
لسلطة، مع ضرورة عدم الدخول معه في مواجهة ومحاولة تحييده ما أمكن.

إزاء ما تقدم، المطلوب هو فضح هذا الاتجاه الذي يتمناه مجلس الإنقلاب وعدم الإستسلام
له، مع الاهتمام بالمحافظة على أدوات الحراك التي تتعرض الآن الى فرز مبكر قبل إنجاز
المهمة وإسقاط النظام، تأثراً بنشاط قوى الثورة المضادة، التي تستفيد من الأخطاء
المتراكمة للحراك. لذلك لا بد من التنبه ووضع تكتيكات تصدي عاجلة، مع عدم الركون
للإحباط وفقدان الثقة في النفس وفي الجماهير. صحيح ان المعركة صعبة و شرسة جداً،
لكن الإنتصار فيها حتماً معقود بلواء حركة الجماهير.

و لسنا في حاجة للقول بأن الشرط الأول للإنتصار، هو الحفاظ على وحدة الجماهير و
حماية إعتصامها و ضمان إستمراره، عبر حماية وحدة قوى إعلان الحرية والتغيير، دون

55 محمد حمدان دقلو الشهير ب حميدي قائد قوات الجنجويد التي الحققت بالجيش السوداني

وسميت قوات الدعم السريع

إغفال لوجود صراعات بين مكونات التحالف. و من المهم وضع ضوابط للعمل المشترك التحالفي في هذه اللحظات الحساسة، و تحديد من يفاوض بصورة جماعية، و رفض المبادرات الفردية وتوحيد الخطاب. و في هذا السياق نرجو ان يكون الحزب الشيوعي قد أوصل رأيه الذي نشره في بيانه حول التفاوض لحزب المؤتمر و حزب الأمة قبل النشر. إذ من الطبيعي أن يكون هناك صراع بين قوى نداء السودان و قوى الإجماع الوطني داخل تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير، فالأولى تنازلت عن خطها القائم على الهبوط الناعم تحت ضغط الحراك الذي فاجأها لا عن قناعة، و أي ضعف في قوة الضغط الجماهيري سيعيدها الى خطها الاساسي. و المهم هو الحفاظ على ضغط الجماهير الذي سيجبر ما تبقى من النظام على تقديم التنازلات، كما سيجبر نداء السودان على عدم العودة لخطه القديم و القبول بإجراءات الهبوط الناعم. المهمة صعبة لأنها تقوم في الحفاظ على الوحدة مع إدارة الصراع، و مواجهة الثورة المضادة في نفس الوقت، لكن التراجع ليس خياراً بأية حال.

و في تقديرنا ان المطلوب هو قيام قوى إعلان الحرية و التغيير بهجوم مضاد لهجوم الثورة المضادة، ينبني على الحفاظ على وحدة المعارضة، و في نفس الوقت يطرح هذه القوى كسلطة مدنية بديلة و موازية لمجلس الانقلاب العسكري بدعم الشارع، بدلاً من انتظار مجلس الانقلاب الذي اتضح انه اللافتة التي تتخفى خلفها قوى الثورة المضادة. و مثل هذه السلطة التي تتمتع بسلطة سيادية و تنفيذية و تشريعية لحين تكوين حكومة و برلمان بعد استلام السلطة فعلياً، ستجد الدعم حتماً من المجتمع الدولي و خصوصاً الإتحاد الافريقي الذي أمهل الانقلابيين خمسة عشر يوماً لتسليم السلطة لحكومة مدنية كما تردد، و الإتحاد الاوروبي الذي ظل ينادي بنقل السلطة إلى حكومة مدنية.

فإعلان السلطة المدنية يخلق سلطة موازية لمجلس الانقلاب، على عكس تعيين حكومة مدنية مقصور دورها على القيام بدور الجهاز التنفيذي فقط. فإعلان حكومة يعني إعلان سلطة تنفيذية فقط ليس لها جانب سيادي، و بالتالي لن تكن موازية لمجلس الانقلاب الذي احتكر السلطة السيادية، و من الممكن له ان يعترف بها و يدخل الجميع في ورطة. فإعترافه بها خصوصاً و انه يدعو القوى لتقديم تصورها و مرشحيتها للحكومة، يعني اسقاط كل الحجج للاستمرار في الإعتصام و يصفى الثورة و يحتويها، و في نفس الوقت يحتفظ للمجلس الانقلابي بوضعه المتفوق الحالي.

و الخلاصة هي انه بالرغم من ان الوضع شديد التعقيد، و ان الثورة المضادة قد نشطت بشكل كبير وهي تستخدم كل أدواتها و تتمترس خلف مجلس إنقلابها، إلا أن المبادرة مازالت بأيدي الحراك و إعتصامه الذي لا بد من المحافظة عليه و دعمه، و مواكبته بالتظاهر و بتحريك مدن الاقاليم و تعزيز الإضراب و ايقاف دولاب الحياة، لحين استسلام مجلس الإنقلاب و تسليمه السلطة لممثل الجماهير. و حتى يتم ذلك ، على قوى الحرية و التغيير مواصلة نشاطها و تعزيز تفوقها في وسائل التواصل الاجتماعي، و الضغط لتحرير أجهزة الإعلام الرسمية من قبضة دولة التمكين، و الضغط على مجلس الإنقلاب و التفاوض معه على تسليم السلطة فقط وفقاً لما تم إعلانه منذ وجود المخلوع "البشير" باعتباره امتداداً لنظامه، و كذلك الضغط على مؤسسات التمكين الاقتصادية لدولة التمكين بصور مبتكرة لحين تفكيكها لاحقاً، مع الحفاظ على تنوع أدوات الحراك.

و قوموا لثورتكم و احموا حياضها و لا تتجرفوا مع تكتيكات الثورة المضادة فأنتم الأقوى والأجدر بالإنصار الشامل و هو قريب

(٤٤)

١٩ أبريل ٢٠١٩م

أما بيك و موحدين
في إيدنا فاس و قلم رصاص
شئلة و كمنجة و مسطرين
و طبنحة في خط التماس^{٥٦}

التاسع عشر من أبريل ٢٠١٩م و ما زالت الثورة المضادة و بقايا النظام المتعلق حول مجلس الإنقلاب العسكري يراوغان من أجل خلق توازن قوى جديد، يسمح بحماية مكتسبات التمكين أو على الأقل يقلل الخسائر. و هما في سبيل ذلك، يناوران إستناداً لمحاولة تجميع فلول النظام في جبهة واحدة من حيث الجوهر و الهدف، تتعدد من حيث المظهر، تجدها ظاهرة في محاولة تجميع الإسلاميين تحت لافتات مختلفة، و محاولة قسم و تشتيت قوى إعلان الحرية بمجهود دولة إقليمية عربية داعمة للمجلس الإنقلابي، و في ظهور لافتات

56 للشاعر محمد الحسن سالم (حميد) - الفنان مصطفى سيد أحمد

جديدة من قلب النظام السابق و برلمانه تتحدث بإسم الثوار المعتصمين، و في إدعاءات مجلس الانقلاب انه لن يسلم السلطة لتجمع المهنيين و انه لن يحل جهاز الأمن، و في محاولات كسر الإعتصام عبر القصف الإعلامي و الدعائي، و غير ذلك من المظاهر.

يراهن مجلس الانقلاب في قيادة الثورة المضادة على أن توازن القوى غير ثابت بصورة مستدامة، و انه بالرغم من انه ما يزال الطرف الأضعف في معادلة خارطة السياسة السودانية الآن و ان الطرف الأقوى ما زال هو قوى الثورة المدعومة جماهيرياً، فإن إمكانية صناعة توازن قوى جديد ما تزال قائمة. و في سبيل ذلك، يعمل على تقوية نفوذه داخل القوات المسلحة، و التمسك ببقاء جهاز أمن النظام و مليشياته الخاصة، و محاولة خلق قوى تقبل به من داخل قوى إعلان الحرية و التغيير بضغط من الدولة العربية المذكورة أعلاه، و التي قامت عبر مخابراتها بالاجتماع سرّاً في مدينة لندن ببعض قوى الإعلان لأقتناعها بالقبول بوجود مجلس الانقلاب و دعم استمراره، ثم دعتهم الى عاصمتها لمزيد من التفكر، في إطار صفقة تضمن لهم تسليم السلطة لتحالف إنتخابي يضمهم كأحزاب و حركات مسلحة بعد عامين في حال ثبتوا اقدام المجلس الحالي و قسموا قوى الثورة. و بالطبع تتناسى هذه الدولة التي إعترفت بمجلس الانقلاب و ارسلت له وفداً كان " طه عثمان الحسين " أحد افراده، تتناسى ان هذه القوى تفهم ان تثبيت مجلس الانقلاب يعني إنتصار قوى الثورة المضادة عليها و عودة دولة تمكين الإسلاميين كاملة غير منقوصة عبر حماية الإسلاميين في المجلس، و أن هذه القوى ستفقد موقعها في توازن القوى الذي دفع هذه الدولة المتأمرة لمفاوضتها الآن، و أن الشق الثاني المتعلق بتسليمها السلطة عبر الإنتخابات لاحقاً غير مضمون البتة، و أن هذا المجلس مرفوض من المجتمع الدولي و لا سبيل إلى تسويقه دولياً، إذ أنه حصل على إعتراف دولة الإمارات العربية المتحدة و السعودية المعاديتين للثورات إقليمياً، و على إعتراف روسيا وحدها من دول العالم الوازنة، و حصد رفض كامل الدول الأخرى بما في ذلك الإتحاد الاوروبي و الإتحاد الأفريقي و دول الترويكا التي تطالب جميعها بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية.

في مقابل ذلك يجب أن يتم التنبيه إلى أن قوى إعلان الحرية و خصوصاً قلبها النابض بتجمع المهنيين، تعلم تماماً أنها تمتلك اليد العليا في المعادلة السياسية و ما زالت إرادتها هي الأعلى استناداً لإستمرار إعتصامها، و توافقها على مستويات السلطة المطلوبة و إعلانها و تسليمها لقيادة الجيش، و توافق طرحها مع المجتمع الدولي. و هي تدير معركتها بشكل

معقول حتى هذه اللحظة برغم وجود بعض المشكلات و القصور الناتج عن تعقيدات الوضع السياسي و إستماتة الثورة المضادة في الدفاع عن مكتسبات التمكين. و في هذا الإطار لا بد أن ننوه بجهد تجمع المهنيين القيادة الحكيمة النوعية للثورة، التي لم تكثف بتطوير الحراك الذي بدأ عفويًا، و تحويله لحراك منظم عبر التظاهر المجدول، و النشاطات المتنوعة من إضرابات متدرجة ووقفات احتجاجية و غيرها من الوسائل المتنوعة، بل إستطاع بعبقرية قيادة صمود الإعتصام المركزي أمام القيادة العامة لثلاثة عشر يوما حتى الآن، كما تمكن عبر قواه الحية من إعادة تأكيد إرتباط الإعتصام بعصب حياة المجتمع و منظوماته الحياتية، حين واجه تأمر قوى الثورة المضادة بإعادة إعلان قوى الثورة المؤسسة و الفاعلة المتمثلة في تنظيماته المختلفة عن نفسها بمسيرات تنظم و تصل الى مركز الإعتصام. فشهدنا مسيرة العاملين في الحقل الطبي و الأطباء، و أعقبتها مسيرة المهندسين، و مسيرات أخرى في طريقها الى الإعتصام حتماً. و إذا قرأنا ذلك مع تواصل الإعتصامات الإقليمية أمام بعض القيادات، و تنوع الاداء ببدء القوى الثورية في إستعادة بعض النقابات و إعادة تكوينها كنقابات فئوية لانقابات منشأة كما حدث في نقابة المهندسين، نجد أن التجمع قد إنتقل من مواقع الشعار و المطالبة، إلى دائرة الفعل الجماهيري المباشر الذي ينفذ إرادة الجماهير و ينتزع المؤسسات إنتزاعاً، و هي وسيلة متقدمة قد تحتاجها قوى الثورة لإنتراع السلطة من مجلس الإنقلاب لاحقاً بدعم دولي. و هذا بالحتم يؤكد ان تجمع المهنيين هو القيادة الرائدة و الملهمة للحراك الثوري، و الضامنة لإنتصاره و لوحدة قواه ذات التباينات المفهومة في قوى إعلان الحرية و التغيير.

و الخلاصة هي أن على الجماهير الثورية مواصلة الثقة في نفسها و قدراتها، لأن وحدتها و نوعية و اقتدار قيادتها مع الدعم الدولي لمشروعها و إتفاقها على أسس تكوين السلطة المدنية، ما زال يضعها في مركز السيطرة في المعادلة السياسية الحالية، و يعطيها اليد العليا وفقاً لتوازن القوى المائل، و الذي سيستمر رغم إدعاءات مجلس الإنقلاب و القوى الداعمة له و إستماتة الثورة المضادة في الدفاع عن مكتسباتها. و لكن من المهم الانتباه إلى تكتيكات هذه القوى و الدول المتآمرة الداعمة لها، مع الاسراع في تكوين السلطة المدنية، و المبادرة بعدها لاستلام السلطة في حال رفض مجلس الإنقلاب تدريجياً، مع مواصلة تكوين النقابات و استبدال نقابات المنشأة بالنقابات الفئوية.

وقوموا لثورتكم و استكملوا إنتصاركم و تبهوا لتكتيكات عدوكم المهزوم فيبينكم و تحقيق اهدافكم خطوة

نعم لتسليم المخلوع «البشير» لمحكمة الجنايات الدولية!!

قد يكون العنوان أعلاه صادماً للبعض و مستفزاً لغيرهم و محبطاً للبعض الآخر، لكنه قد يصادف هوىً في نفس بعض السودانيين. و هو موجه للجميع، حتى نتفاكر بصوت مسموع حول هذه المسألة المهمة، التي تتعلق بمبدأ المحاسبة و عدم الإفلات من العقاب،/ بعيداً عن الرغبة في الإنتقام أو التشفى. و هي مرتبطة بهذا المبدأ ليس محلياً بل و دولياً أيضاً. و في تقديري أن تسليم المخلوع "البشير" لمحكمة الجنايات الدولية ليواجه الإتهامات المعلنة في مواجهته بعد أن كان هارباً من العدالة الدولية لعقد كامل من الزمان، يساعد في تثبيت مبدأ عدم الإفلات من العقاب على مستوى الدولة، و يرسخ أقدام العدالة الجنائية الدولية، و ينقل البشرية برمتها إلى مرحلة جديدة من سيادة حكم القانون على مستوى دولي، و يسمح لشعب السودان بأن يدخل التاريخ كأول شعب يؤسس لمحاسبة الرؤساء الديكتاتوريين المخلوعين أمام المحاكم الجنائية بإرادته و يسلم رئيسه المخلوع بنفسه لهذه العدالة. و الأسباب التي تدفع لتأييد تسليم المخلوع "البشير" كثيرة، و لكنها جميعاً تندرج تحت تكريس عدم الإفلات من العقاب من ناحية، و المحاكمة العادلة من ناحية أخرى، و كذلك تثبيت مركز العدالة الجنائية الدولية التي تجرأت على إتهام رئيس دولة و هو على رأس عمله.

(٢)

أولى أسباب تأييد تسليم المخلوع "البشير" للمحكمة الجنائية الدولية هو طبيعة الجرائم التي إرتكبها، و التي لم تكن موجهة ضد أهلنا في دارفور و لا شعب السودان فقط، بل هي جرائم موجهة ضد الإنسانية جمعاء. صحيح أنها وقعت على أهلنا المظلومين و المكولمين، و لكنها إستهدفت البشرية كلها حين شملت جرائمها ضد الإنسانية و جرائم حرب و جرائم إبادة جماعية. هذه الجرائم مُجرّمة بشكل واضح و دقيق في القوانين الدولية قبل وقوعها في إقليم دارفور، و لم تكن مجرمة وقت وقوعها تحت القانون السوداني. و لذلك محاكمة المخلوع

أمام محكمة الجنايات الدولية يحرمه من إثارة الدفع بمبدأ شرعية القوانين الجنائية الذي يستطيع إثارته أمام المحاكم السودانية، بإعتبار أن هذه الجرائم لم تكن منصوص عليها في القانون العقابي السوداني وقت وقوعها.

(٣)

ثاني أسباب تأييد تسليم المخلوع لمحكمة الجنايات الدولية هو أن الجرائم التي ارتكبتها في دارفور هي الأوسع طوال فترة حكمه لجماعيتها وحشيتها وإساع دائرتها، ويصح إعطائها أولوية عند المحاسبة. توفر هذه الأولوية محكمة الجنايات الدولية التي تقتصر إجراءاتها جميعاً عليها دون جرائم المخلوع التي لا تحصى ولا تعد. وتسليمه يسمح لمحكمة الجنايات الدولية مباشرة اختصاصها، ويسقط تطاوله عليها ويكسر ما ترتب على ذلك من إضعاف لهيبتها وتقليل من شأن القضاء الجنائي الدولي، الذي تحتاجه البشرية جمعاء في مقبل أيامها، لترسيخ نظام عدالة جنائية دولية، يستطيع أن يتهم الرؤساء الجزائريين وهم على رأس عملهم، لحماية الشعوب من بطشهم، وتقليل كم الخسائر الواسع الذي سيستمر في حين أمنوا المحاسبة والعقاب وإحتماوا بمزاعم السيادة وتمثيلهم لشعوب لم تنتخبهم وهم أكبر خطر يواجهها. فمساعدة محكمة الجنايات الدولية في القبض على مجرمها الهارب والمتحدي لها، يرسل رسالة قوية تحتاجها كل شعوب الأرض المضهدة التي ترزح تحت نير حكام مستبدين.

(٤)

ثالث أسباب تأييد تسليم المخلوع لمحكمة الجنايات الدولية هو أن تسليمه يوفر له محاكمة عادلة قد لا تتوفر له في السودان في ظل الظروف الإنتقالية الحالية. فتقديمه للقضاء المنحاز له الحالي غير المستقل والذي حشد فيه أصحاب الولاء على حساب الكفاءة، قد يقود لنتيجة مخيبة للأمال ربما تصل إلى إفلاته من العقاب كحسني مبارك، أو لإصدار عقوبات شكلية لا ترقى إلى مستوى ما ارتكبه من جرائم، لعيوب في القانون العقابي السوداني نفسه. فعلى سبيل المثال، ليس في القانون الجنائي الحالي نص يحاكمه عن تخريب الاقتصاد الوطني كجريمة قائمة بذاتها، ولا عن إستغلال الدين في السياسة، لأن هاتين الجريمتين اللتين تواجدتا في قوانين سبتمبر سينة الذكر، تم التخلص منهما تماماً عند سن القانون الجنائي الحالي. كذلك من الممكن أن يمنع الرأي العام الثوري الحالي من محاكمة المحكوم محاكمة عادلة، لأنه سيؤثر حتماً على القضاة مهما كانت نزاهتهم وحيدهم لأنهم بشر.

رابع أسباب تأييد تسليم المخلوع لمحكمة الجنايات الدولية هو أن تسليمه يمنع من محاكمته بالإعدام، ويؤسس لسير مجتمعا بقبوله للسير في هذا التوجه الإنساني الذي يسعى إلى ترسيخ إسقاط هذه العقوبة غير الإنسانية. في حين أن محاكمته بموجب القوانين السودانية التي سنّها بيديه أو تلك التي أيدتها القوى التي ينتهي إليها في سبتمبر من العام ١٩٨٣م، سيقود على الراجح لإعدامه. وقد يقول قائل أن إعدامه أمراً محبباً للشعب السوداني لعظم الجرائم التي إرتكبها، ولكن إعدامه بالحتم لا يعتبر قصاصاً عادلاً لأن عنقه سيكون مقابل أعناق مئات آلاف السودانيين الذين قتلهم و مساواة لكل هذا العدد من الضحايا بشخص واحد. فوق ذلك فإن إعدامه يخالف حتى النظم التقليدية لتنفيذ هذه العقوبة التي لا تطبق على من تجاوز السبعين عاماً مثله، وهولن يحقق ردعاً ولا إصلاحاً بل يكرس روح الانتقام ويشفي الغليل فقط، ويعيد النظام العقابي وفلسفة العقاب إلى محطات تجاوزتها الإنسانية.

ومن المهم ملاحظة أن العقاب الراجح أن يكون بالسجن لمدة طويلة، تنفيذه مضمون بإعتبار أنه لن يحدث إنقلاباً في لاهاي من الدولة العميقة ليعفيه من تنفيذ العقوبة مثلما هو وارد في السودان. لمجمل ما تقدم من أسباب وغيرها من الأسباب التي لم نذكرها، نؤيد بلا تردد تسليم المخلوع لمحكمة الجنايات الدولية لتتم محاكمته في محاكمة عالمية تخاطب الإنسانية جمعاء وتعكس مدى نبل شعبنا وحرصه على العدالة الجنائية الدولية، دون إخلال بحقوق الشعب السوداني في تحريك إجراءات جنائية محلية في مواجهته والتحقيق معه للحصول على المعلومات اللازمة حول جميع الجرائم التي إرتكبها قبل القيام بتسليمه. نعلم بأن هذا الرأي قد لا يعجب الكثيرين، ولكننا نرى أنه الحل الأمثل لشعبنا وللإنسانية برمتها.

١٩ أبريل ٢٠١٩م

و نحن اذا اختلفنا سوا بنطيع الصباح و لو بتنا القوا بنرتاح اذا تمن الملح و العيش رضا الشلمات^{٥٧}

الثاني و العشرون من أبريل ٢٠١٩ م و مازال الشارع صامداً و صانعاً للحدث، و ما زالت قوى الثورة محافظة على إعتصامها و قادرة على تحديد المسار. بالأمس خاطبت قوى إعلان الحرية و التغيير جماهيرها، و أعلنت من ارض الإعتصام وقف التفاوض مع المجلس الإنتقالي العسكري، الذي ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، انه غير راغب في تسليم السلطة إلى مجلس مدني يمثل القوى التي انجزت الإنتفاضة، و أنه أسفر عن وجهه كواجهة لقوى الثورة المضادة، تسعى علناً لأشراك بقايا النظام البائد في مؤسسات السلطة الانتقالية، بحيث يصبح النظام بديلاً لنفسه، و يتم إعادة إنتاجه بصورة مباشرة و من أعلى هرم السلطة لا من الشارع السياسي.

و بما ان هذا الموقف الصحيح لقوى الإعلان قد اكتنفه شئ من عدم الارتياح من قبل الشارع الثائر رغم دعمه له، لان هذا الشارع كان ينتظر اكثر من ذلك و يتوقع إعلان السلطة المدنية بالأمس، لا بد من الاقرار بان ما تم إعلانه كان دون التوقعات. و لكن هذا لا ينتقص من صحة الموقف و لا اهميته، و في نفس الوقت لا يعالج مشكلة التباطؤ في إعلان المجلس السيادي، التي تخلف فراغاً سلطوياً يملؤه مجلس الإنقلاب العسكري بصفته سلطة امر واقع، و يسمح لهذا المجلس بتوسيع دائرة التآمر و تعزيز موقع الثورة المضادة في الخارطة السياسية. فبالرغم من ان الشارع الثائر ما زال هو صانع الحدث السياسي، الا ان تقديم الهدايا المجانية لقوى الثورة المضادة و مجلسها الإنتقالي بالتباطؤ في إعلان المجلس السيادي المدني الذي يمثل السلطة الموازية لهذا المجلس العسكري، يساوي استهانة غير محمودة بالعدو السياسي، و يشكل تقويتاً للحظة ثورية ما كان ينبغي تقويتها.

فالتآمر على الثورة لا يقتصر على نشاط المجلس العسكري الإنتقالي وحده و قوى الثورة المضادة المشكلة من الإسلاميين و حلفائهم، بل يمتد الى المسرح الإقليمي عبر نشاط محمود

من دولة عربية تمثل احدى الدول التي اعترفت بالمجلس العسكري، و هي تعمل جاهدة لاستقطاب بعض القوى الناشطة ضمن قوى إعلان الحرية و التغيير، في محاولة لاستغلال التباينات الطبيعية التي تنشأ بين القوى الراغبة في استكمال الثورة حتى تحقيق اهدافها كاملة، و تلك الراغبة في المساومة للحصول على تسوية ما .

هذا الفرز المبكر داخل قوى الثورة و الذي أنبنى على مواقف القوى المتباينة و خط كلا منها السياسي قبل الثورة، لم يأخذ طابعاً حاداً حتى اللحظة و لم يصل الى درجة الإنقسام. و واجب قوى الثورة هو الانتباه لهذا التباين، و إدارته بحكمة في إطار الوحدة، مع عدم السماح لنشاط الثورة المضادة و حلفائها في إحداث شرخ يقود للإنقسام.

فالمتوقع هو ان يطرح المشروع الإقليمي على اساس ان هناك قوى وطنية راغبة في تصفية الكيزان في المجلس هي "برهان" و "حميدتي" ، و ان دعمها واجب و التعتن في التعامل مع المجلس على اساس انه كتلة صماء خطأ، و ان القوى الثورية المتمسكة بكامل شعارات الثورة ومشروعها مصرة على خلق مواجهة مع كامل المجلس لا داعي لها. هذا هو المشروع الذي يستهدف قسم الشارع و القبول بالمجلس الانقلابي كأمر واقع و دعم جزء منه لإنجاز اهداف الثورة. و في مرحلة ما ، سيعلن المجلس حكومة من قوى الثورة المضادة او من قوى منقسمة من قوى إعلان الحرية و التغيير و بعض من قوى الثورة المضادة اذا حصل إنقسام لا قدر الله، ليقطع الطريق امام القوى الثورية. و قد يتجه إلى إعلان حكومة تكنوقراط، تلقى دعماً من جزء من قوى إعلان الحرية و التغيير، في حال احتدام الصراع بينها و تحول التباين الى إنقسام. و يلاحظ أن المؤتمر الصحفي الموازي لمجلس الإنقلاب الذي نفذه في نفس تاريخ و وقت مؤتمر قوى إعلان الحرية و التغيير، هو تكريس إعلامي لتقدم مجلس الإنقلاب على قوى إعلان الحرية و التغيير بخطوة و فرض نفسه كسلطة امر واقع. لذلك لا بد من تدارك ما حدث بالأمس و الاسراع في إعلان المجلس السيادي للحصول له على اعتراف دولي ، لمحاصرة مجلس الإنقلاب و حشره في الزاوية، و تضيق مساحة المناورة الواسعة التي يمتلكها الآن.

المطلوب و الالهم الان هو الحفاظ على وحدة قوى إعلان الحرية و التغيير دون انكار لوجود تباين في الآراء ، مع الحفاظ على الإعتصام ، و تعزيزه بعودة التظاهر و استعادة الأجهزة النقابية و الاستعداد للإضراب العام، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض قوى الإعلان قد يكون لها ميل للمشروع الإقليمي المتحالف مع "حميدتي" و "برهان" لضرب الإسلاميين، و ترقب

ما سيسفر عنه اجتماعها في القاهرة مع المحور الداعم لهما.

والخلاصة هي ان ثورة شعبنا ما زالت قادرة على الإنتصار، وانها بالرغم من مرورها بظرف دقيق تشط فيه الثورة المضادة المدعومة إقليمياً و برغم حدوث فرز مبكر داخل قواها، قادرة على الحفاظ على وحدة هذه القوى تحت ضغط الشارع المتمسك بأهداف ثورته و إعتصامه، بحيث تتمكن من التقدم خطوة مهمة بإعلانها وقف المفاوضات مع مجلس الإنقلاب العسكري، وبتأكيد قواها بأنها بصدد إعلان مؤسسات سلطتها الانتقالية بمستوياتها الثلاث خلال الأيام القادمة. ولكن هذا لا يمنع من القول بأن التأخر في إعلان المجلس السيادي المدني أمس قد كان تباطؤاً غير مبرر، اعطى الثورة المضادة مساحة مناورة أكبر، و سمح لمجلس الإنقلاب العسكري بالاستمرار في فرض نفسه كسلطة امر واقع وسعت دائرة تأمرها على الثورة، وفوت فرصة الحصول على إعراف دولي يعزز وضع قوى الثورة الهجومية، ويحشر قوى الثورة المضادة حيث يجب ان تكون.

وقوموا الى ثورتكم فعدوكم واهن رغم نشاطه الواسع و النصر معقود بلوائكم فتوحدوا وتجنبوا تقويت اللحظة الثورية لتكملوا إنتصاركم

(٤٧)

٢٤ أبريل ٢٠١٩م

كوركت يا نادوس ام الغبش يا أم
يا نخل يا ابنوس يا سامبا يا تم تم
لبيك غناي محروس دخري الغلابة هلم
دهمني كم مجروس عكمت ثاني و قم^ه

في الرابع و العشرين من أبريل ٢٠١٩م، تراجع المجلس العسكري الإنقلابي خطوات و قدم تنازلات امام الاصرار الجماهيري، و سعى للقاء قوى الحرية و التغيير ممثلة الجماهير الثائرة لمعالجة الخلافات، و إترف بها لأول مرة كمثل للقوى الثائرة، و اتفق معها على العمل المشترك من أجل الوصول بالبلاد الى السلام و الاستقرار و التحول الديمقراطي، و

58 الشاعر محمد الحسن سالم (حميد)

على تكوين لجنة للوصول الى اتفاق حول القضايا الخلافية.

و هذا التقدم النسبي لم يأت منحة من مجلس الإنقلاب العسكري بالطبع، و لا هو شكل تحولاً في طبيعة المجلس الذي إستقال ثلاثة من أعضائه الذين يمثلون الإسلاميين و النظام السابق و لم تقبل استقالتهم حتى هذه اللحظة، بل جاء استجابة للضغط الجماهيري العنيف و الثبات و الصمود في موقع الإعتصام امام القيادة العامة، و الحفاظ على تنوع ادوات الحراك الثوري العظيم. فها هي عطبرة مدينة انطلاقة الثورة ترسل قطاراً كاملاً لدعم الإعتصام ، لتفتتح موجة الزحف من الاقاليم الى العاصمة لتعزيز إعتصام شعبنا لحين تحقيق مطالبه، و المتوقع أن تلحق بها مدني و كوستي و شندي اليوم. و كذلك استمرت مواكب المهنيين في التدفق الى ميدان الإعتصام من مهندسين و بياطرة و غيرهم، و تماسك العالم كله في رفض الإعتصاف بمجلس الإنقلاب العسكري، فيما عدا الدول التي قررت التأمير على ثورة شعبنا، و سعت احداها للحصول على مهلة من الإتحاد الافريقي تسمح للمجلس بالاستمرار لثلاثة أشهر، و تدخل رئيسها علنا في شئون بلادنا الداخلية.

و ما تقدم بالطبع يؤكد ان الشارع هو من يصنع الحدث السياسي، و هو الذي يمتلك زمام المبادرة، و هو الذي يستطيع ان يملئ إرادته على المجلس العسكري الإنقلابي الذي يمر بحالة من الضعف، بالرغم من دعم جميع قوى الثورة المضادة له، و بالرغم من سيطرته على المؤسسة العسكرية عبر جنرالاته الإسلاميين، و على قوات الدعم السريع عبر قائدها "حميدتي" نائب رئيس المجلس. و مع وجود إنقسام داخل المجلس و صراع مضمير بين الإسلاميين الذين يشكلون الأغلبية و غيرهم، و صحة القول بأن المؤسسة العسكرية ليست كتلة صماء واحدة وان رتبها الوسيطة و صغار ضباطها مع الثورة و داعمين لها، الا ان المجلس العسكري الإنقلابي كمؤسسة يبقى مركزاً للثورة المضادة و خطراً مستمراً على الثورة، لا يغير من حقيقته إستقالته بعض أعضائه من الإسلاميين، و لا التنازلات التي قدمها تحت ضغط الجماهير. لذلك حسن الظن به أو افتراض انه سيتقدم أي خطوة للأمام دون ضغط متزايد و متصاعد ليس من حسن الفطن، بل هو شر مستطير و خطر مستدام على ثورة شعبنا.

و في ضوء طبيعة هذا المجلس، يصبح التفريط في اللحظات الثورية التي تسمح بتسديد ضربات قوية له و حشره في الزاوية، خطأ كبيراً لا بد من تصحيحه. و عليه من المهم ان نلخص الملاحظات السالبة على مخرجات اجتماع قوى إعلان الحرية و التغيير بهذا المجلس

أمس، والتي لا يقدح فيها ما تم احرازه من تقدم حتما اقل مما وفرته حركة الجماهير من ضغوط وسقوف، كان من الممكن ان تضع ممثليها في وضع افضل يمكنهم من الدفع نحو تحقيق أهداف ثورة شعبنا. وهذه الملاحظات توجز فيما يلي:

قوى الحرية و التغيير البطيئة جداً لم تستطع مخاطبة الجماهير مباشرة بعد خروجها من الاجتماع مع مجلس الإنقلاب، لأنها ترغب في العودة إلى احزابها و منظماتها لتقييم الاجتماع أولاً، وهذا هو الخطأ الأول. اذ كان عليها نقل ما تم بكل شفافية للجماهير أولاً و من ثم تقييمه بعد ذلك.

أما الخطأ الثاني فهو قبول مبدأ التعاون و العمل المشترك مع مجلس الإنقلاب العسكري الذي يتضمن إعتراضاً متبادلاً، في حين أن الأمر كان يجب ان يقتصر على التعامل مع سلطة الامر الواقع لا التعاون و العمل المشترك.

و الخطأ الثالث هو قبول تكوين لجنة مشتركة بسقف زمني مفتوح، يكسب المجلس العسكري الإنقلابي زمناً هو في اشد الحاجة إليه لتخفيف الضغط و تقويت فرصة إعلان المجلس السيادي المدني و تحسين موقفه في التفاوض مع الإتحاد الافريقي يوم بعد غد السبت.

أما الخطأ الرابع فهو تأجيل إعلان المجلس السيادي المدني للمرة الثانية و الوقوع في أحابيل المجلس العسكري الإنقلابي، الذي كسب جولة أخرى بإفقاد قوى إعلان الحرية و التغيير المصادقية امام الجمهور، و كسب وقت ثمين بتفويت اللحظة الثورية مرة أخرى، و اظهار هذه القوى بأنها غير واثقة من نفسها و جماهيرها، مما يفتح الطريق لبث السموم حول اختلافها و عدم قدرتها على الاتفاق على عضوية المجلس المطلوب بشدة.

من الواضح أن قوى إعلان الحرية و التغيير، بنت موقفها على أفضلية تجنب المواجهة، مع الثقة في تفهم الجماهير التي ستواصل الإعتصام حتى تحقيق النصر، و الظن بان عامل الزمن في مصلحتها و انه لن يحسن وضع مجلس الإنقلاب العسكري. و نتمنى ان تكون حساباتها صحيحة و حساباتنا خاطئة، و لكننا نخشى أن تكون قد اخطأت في حساباتها مرة أخرى.

و الخلاصة هي ان هناك تقدم تحقق بلا شك، لكنه أقل مما وفرته الجماهير من ضغط و يسرته لقوى إعلان الحرية و التغيير، التي ما زالت تسمح للمجلس الإنقلابي و هو في حال ضعف ووهن بالمناورة و كسب الوقت و تحسين موقفه التفاوضي. و المطلوب هو الاستفادة

من صلابة وقوة الإعتصام و الدفع في اتجاه الإضراب السياسي، مع إعلان المجلس السيادي المدني فوراً ودون تأجيل، لاستخدامه كأداة فاعلة في نيل الإعتراف الدولي، وهزيمة مجلس الإنقلاب العسكري لمرة و الى الابد، و ذلك بإلتقاط هذه اللحظة الثورية و عدم تفويتها مجدداً. فالحذر ثم الحذر من احسان الظن بمجلس الإنقلاب العسكري، او توهم ان طبيعته قد تغيرت بإستقالة أعضائه الثلاثة حتى و ان قبلت استقالتهم، و اليقظة لعدم الوقوع في أحابيله التي ترمي لكسب الوقت و تضييع الفرص للبقاء كسلطة امر واقع وحيدة سوف تصبح حتما فاعلة اذا مارست قوى إعلان الحرية و التغيير مزيدا من التراخي. و قوموا لثورتكم و احسنوا التقاط اللحظة الثورية و توظيفها و لا تسمحوا لمجلس الإنقلاب العسكري بإلتقاط انفاسه فنصركم يناديكم الا تتأخروا

(٤٨)

٢٩ أبريل ٢٠١٩م

نحن الشعب الما بختار اختار
ديمقراطية بلا أمية بايدي قوية
نحفر اعمق نرمي الساس
للسودان الوطن الحر مرفوع الراس
للحرية بلا دورية و لا تفتيش و لا حد ينداس^{٥٩}

اكثر من ثلاثة أسابيع مرت و شعبنا البطل صامد في إعتصامه العنيد امام القيادة العامة للقوات المسلحة، و هو في التاسع و العشرين من شهر أبريل ٢٠١٩م، يؤكد عزمه على تحقيق أهداف ثورته و تفكيك دولة التمكين و محاسبة مجرميها، بالرغم من مماطلة المجلس العسكري الإنقلابي، الذي نصب نفسه كسلطة امر واقع انتقالية لا شرعية لها. و بالرغم من ان تكتيكات المجلس العسكري الإنقلابي مكشوفة و ان جماهير شعبنا لن تقبل بمحاولاته لإعادة تدوير قوى النظام البائد و حماية نشاطها المعادي للثورة، الا ان تدوين هذه المحاولات من باب الحرص و شحذ الهمم و توثيق مخاطرها، امر لا بد منه.

و الواضح ان المجلس يعمل على عدة جبهات، أهمها هو اغراق قوى الحرية و التغيير في

مفاوضات عقيمة لكسب الوقت، تحرز تقدماً شكلياً في الغرف المغلقة، سرعان ما يصادره المجلس بتصريحات إعلامية تنقض ما تم من تقدم مزعوم. و المثال الاوضح على ذلك هو ما رشح من اتفاق على تكوين مجلس عسكري مدني مختلط، ليعقبه تعقيب مباشر من المجلس العسكري الانقلابي بأنه لن يتنازل عن السلطة السيادية و هو مصر على أن تبقى السيادة في يديه. فالمجلس المذكور الذي اتفق مع قوى إعلان الحرية و التغيير على تشكيل لجنة لمناقشة النقاط المختلف عليها، يعمل بجد على استغلال عدم تحديد سقف زمني لهذه اللجنة فيتقدم خطوة للأمام ليعود خطوتان للوراء، من أجل اضاءة الوقت و إطالة امد التفاوض، ليستمر كسلطة امر واقع لا توازيها اي سلطة مدنية لأطول فترة ممكنة، في سعي محموم لتثبيت سلطته بدعم اقليمي معروف. ففي تصوره ان الإعتصام بطول المدة سوف يتحول الى مهرجان احتفالي و يفقد ثوريته، كما أن طول امد التفاوض سوف يقود للملل و عدم الثقة في القيادة، و يسهل عملية الانقسام، و بالتالي فض الإعتصام.

يشاركه في هذا التصور قوى الثورة المضادة و قيادتها الفاعلة في المؤتمر الشعبي و من يتحلق حوله من الإسلاميين، الذين جعل المجلس العسكري الانقلابي منهم جسماً موازياً لجماهير الثورة، بحيث يعود للمناورة بضرورة تمثيلهم في السلطة لوضع مزيد من العقوبات أمام المفاوضات و كسب مزيد من الوقت. فالمجلس نظرياً يساوي بين كل القوى السياسية، و لكنه عملياً يساوي بين قوى الثورة و قوى الثورة المضادة، و بالتالي ينحاز للأخيرة. فالمساواة بين الثوار و اعداء الثورة، تعني إلغاء مفاعيل النضال الثوري كلياً، و تنتصر لبقايا النظام الذي قامت ضده الثورة، بإعادة تثبيتها شريكا كاملاً للقوى الثورية في مرحلة ما بعد سقوط نظامها!!! فهو يريد ان يجعل من حزب المؤتمر الشعبي مثلاً، الذي كان جزءاً لا يتجزأ من النظام و عضواً اساسياً في حكومته التي خرجت الجماهير من أجل اسقاطها، و التي قابلت الجماهير بالرصاص الحي و بالقتل و انتهاك الحرمات و اعتقال الاحرار، شريكاً في السلطة الانتقالية و مساوياً لأحزاب إعلان الحرية و التغيير. أي انه يريد ان يجعل من بعض اطراف النظام شريكاً اصيلاً في تصفية النظام، و هذا هو جوهر مشروع الهبوط الناعم الجزئي للنظام، الذي انتقلت اليه القوى الإقليمية و الدولية عند تعذر تنفيذ مشروع تعويم النظام كله.

كذلك يرغب المجلس العسكري الانقلابي في توطيد أقدامه عبر محاولة التخفيف من الأزمات بدعم اقليمي من الدول التي اعترفت به، و تخفيف بعض الضغوط الإجتماعية

عبر الدعم المالي و الاقتصادي، في مقابل الالتزام برعاية مصالح المحور المتشكل من تلك الدول، و يسعى الى دعمها في تفكيك قوى الثورة، و محاولة إستمالة بعض مكونات قوى إعلان الحرية والتغيير، للمساهمة في ابطاء عملية المفاوضات، و تسهيل الإنقضااض على الإعتصام لاحقاً والمشاركة في تقسيم قوى الثورة و تفتيتها، أخذاً في الاعتبار أن بعض تنظيمات هذه القوى كانت تميل للقبول بالهبوط الناعم قبل اندلاع الثورة. و هذا النشاط يدعمه المجلس المذكور بمحاولات ناعمة لفض الإعتصام ، و بمحاولات تفكيكه على مهل و بشكل جزئي عبر الإعلان عن فتح الجامعات لإخراج الطلاب من ساحة الإعتصام، و عبر الاستعانة بقوى الثورة المضادة لبث الشائعات التي تبدأ من الادعاءات بوقوع جرائم و ممارسات لا أخلاقية في الإعتصام، لتصل الى شائعات حدوث حالات إصابة بالسحائي و اخفاء تجمع المهنيين لها. و كل ذلك معزز بهجوم واسع على تجمع المهنيين و قوى إعلان الحرية و التغيير، يبدأ من التشكيك و الاتهام بالإقصاء، ليصل إلى حد التكفير و التهديد بمسيرات تقابل شارع بشارع من قبل بعض التيارات التكفيرية ذات المصالح المشتركة مع قوى الثورة المضادة و الوالفة مثلها في الفساد.

مقتضى ما تقدم هو أن على قوى إعلان الحرية و التغيير ان تواجه الواقع دون تزيين، و ان تعلن بوضوح أن مجلس الإنقلاب العسكري هو ووجهة قوى الثورة المضادة، و انها ستفاوضه بعد إعلان سلطتها السيادية فقط و ليس قبل ذلك لتسليم السلطة. فالمفروض ان تعلن مجلسها السيادي المدني و تبحث له عن إعراف دولي، لتفاوض العسكريين على مبدأ اشراكهم في ذلك المجلس فقط. و ذلك لان اي تفاوض مع المجلس العسكري الانقلابي، قبل إعلان المجلس السيادي المدني، هو تفاوض مع سلطة امر واقع، و في حالة انكشاف تام لعدم وجود جسم موازي ذو صفة قانونية تفاوض بإسمه قوى الإعلان. فهي تذهب كقوى سياسية لتفاوض سلطة، في حين ان عليها ان تذهب كسلطة معلنة بأمر الجماهير لتنتزع السلطة. و هذا يجعلها تفاوض من موقع الهجوم، و يملكها أداة للصراع من مركز القوة، التي يمتلكها الآن المجلس المتقدم عليها بخطوة باعتباره سلطة قائمة بالفعل.

و الخلاصة هي ان اهدار الوقت في التفاوض مع المجلس العسكري الانقلابي وفقاً للوضع الحالي، لن يقود الا لتصفية الثورة في وقت مبكر و إنتصار الثورة المضادة، عبر تكريس مجلس الإنقلاب العسكري الذي قطع الطريق امام الثورة، كسلطة سيادية تمنع من تفكيك دولة التمكين و تصفية اثار النظام البائد. لذلك على قوى إعلان الحرية و التغيير ان تعلن

مجلسها السيادي المدني فوراً و تبحث له عن إعراف دولي، و تفاوض المجلس العسكري
الإنقلابي على تمثيل العسكريين فيه فقط لا غير.

وقوموا لثورتكم و اعلنوا مجلسكم السيادي المدني ليصبح أداة هجومكم الفاعلة ليكتمل
نصركم

(٤٩)

٢ مايو ٢٠١٩م

يختونا يمشوا يودعوا فقرا علينا اتربعوا
دیل لا بیخافوا من الحساب لا بختشوا و لا بشبعوا
حقا تحرسوا و لا بجیک حقا تلاوي و تقلعوا
امسك شياطين الصراع و الما بتحصلو فلعو^{٦٠}

الثاني من مايو ٢٠١٥م و ما زال مجلس إنقلاب القصر العسكري يماطل في تسليم السلطة
للجماهير و قيادتها، و ما زالت الجماهير مصرة على تحقيق أهداف ثورتها و متمسكة
بإعتصامها و راغبة في تطوير أدوات نضالها السلمي لتصنع النصر الكامل. و حتى لا يضيع
الطريق في ظل تكتيكات قوى الثورة المضادة المدعومة إقليمياً، لا بد من تحديد العدو و
تقديم قراءة تتيح التأكد من صحة التصور الاستراتيجي للثوار، و تحليل الساحة السياسية
و خارطتها باستمرار لتحديد توازن القوى، و وضع التكتيكات الملائمة لإنتصار الثورة.

و للحصول على رؤية واضحة، لا بد من البدء بمناقشة أنشط قطاعات الثورة المضادة
وأخطرها على تطور ثورة شعبنا، و هي مجلس الإنقلاب العسكري، الذي يمثل سلطة الأمر
الواقع المنبثقة عن اللجنة الأمنية للنظام المدحور، و هو بحكم هذه الواقعة و الحقيقة نفسها
سلطة إنقلاب قصر خرجت من رحم النظام السابق و بقيادة جنرالاته. فهو مكون من
جنرالات الرأسمال الطفيلي المرتبطين ارتباطاً عضوياً به من حيث الامتيازات و المشاركة
في الفساد والجرائم المرتكبة في حروب النظام و الارتباط بالمحاور الإقليمية، لذلك ليسوا
هم في و اورد تسليم السلطة إلى سلطة مدنية تعرضهم للمساءلة و فقدان الامتيازات و

60 الشاعر محمد الحسن سالم (حميد)

المكتسبات التي حصلوا عليها، مما يجعلهم جزءاً أصيلاً من قوى الثورة المضادة و ليس مجرد حليف لها كما يظن البعض. صحيح ان هذا المجلس مازال وضعه هشاً باعتبار انه قد ورث سلطة ضعيفة ومهزومة و ما زالت تحت حصار الجماهير، و أنه منقسم على ذاته بين إسلاميين و "حميدي" وحلفاؤه المدعومين من المحور الإماراتي السعودي، لكنه موحد في مواجهة الثوار و الثورة، وهو يعمل على تأجيل الصراع داخله لحين تثبيت نفسه كسلطة بضرب الحراك الجماهيري. لذلك لا مناص امام ثوار شعبنا من العمل على اسقاط هذا المجلس فاقد الشرعية، الذي يعتبر امتداداً واضحاً وصريحاً لدولة الرأسمال الطفيلي التي يحاول الحفاظ على مكتسباتها، و يحاول احد اجنحته توظيفها لتصفية بعض الحسابات مع اعدائه داخل منظومة النظام القديم، في خطوة إستباقية للصراع الحتمي القادم بين أطراف المجلس في حال تمكنه من فض الإعتصام و تصفية الثورة. و في هذا الإطار يأتي نشاط قوات الدعم السريع في ضرب بعض مؤسسات الإسلاميين التنظيمية و خصوصاً ذات الطابع الأمني العسكري. لذلك من الخطر جداً توهم ان "حميدي" وقواته منحازة للثورة أو ان ما تقوم به من نشاطات جزئية دافعه الرغبة في إنتصار الثورة. فالصحيح هو ان "حميدي" هو مأزق الثورة السودانية، لأنه تحول بالفعل من قائد ميليشيا، الى سلطة امر واقع إنقلابية، في مجلس إنقلاب هش منقسم على ذاته بينه و بين الإسلاميين. و اذا احسنت قوى إعلان الحرية و التغيير- التي يقعدها و يبطن من خطواتها جناحها التسويوي الراغب في هبوط ناعم- إستخدام قوة الشارع، لن يجد "حميدي" مناصاً من فض الشراكة مع الإسلاميين و القفز من السفينة الغارقة و الإنقسام علناً، للحفاظ على مصالحه المتمثلة في قواته و حصيلة منهوباته من الذهب و حصته من الثروة القومية المنهوبة. في هذه الحالة، يصبح امام قوى الثورة احد أمرين: الدخول في مواجهة معه، او الوصول إلى تسوية، و الأمرين احلاهما مر. التسوية تقود إلى تكريس وضعه الشاذ و إعطائه مشروعية، و المواجهة تستدعي القدرة على هزيمته. إختيار المواجهة بالحتم سيهزمه كسلطة، و لكن لن يعالج وضعه كمشكلة أمنية و مليشيا ستخرج حتماً على السلطة المدنية الجديدة و تتحول لحركة مقاتلة خارجة عن القانون. لذلك كان الأفضل إعلان المجلس السيادي المدني لإسقاط المجلس العسكري برمته مبكراً كسلطة، و التعامل مع "حميدي" بعد سقوط سلطة مجلس الإنقلاب كمشكلة أمنية و اقتصادية لا بد من التصدي لها من مواقع السلطة، المحمية بالاندفاع الجماهيري و الدعم الدولي، و لكن تم تقويت هذه اللحظة الثورية بكل اسف. الان "حميدي" مدعوم إماراتياً و سعودياً، و سقوط مجلس إنقلابه في حال سقوطه، يحتم

الوصول الى صفقة معه لان البديل هو حرب طاحنة بينه و بين جيش قيادته إسلاميين لا يرون مصلحة في مقاتلة "حميدي" الان لان معركتهم معه مؤجلة ، ورتبه الوسيطة و صغار ضباطه لا يملكون القدرة على القيام بإنقلاب عسكري و لا قتال "حميدي" . على الثورة ان تتعامل مع احد أعدائها بحكمة، مع عدم توهيم إمكانية تحييده او تحويله لداعم حقيقي لها، فهو جزء اصيل من الرأسمال الطفيلي المرتبط بمحاور إقليمية، و مسلح جيداً كميليشيا مهددة للاستقرار. لذلك ما يزال الإتجاه الصحيح هو العمل على إسقاط مجلس الإنقلاب العسكري برمته كسلطة امر واقع و عدم انتظار قفز "حميدي" منه، وإخراج المذكور من جلباب رجل الدولة، للتفاوض معه كقائد مليشيا تحت دعم دولي واسع، أوشكنا ان نفقده. و في هذه الحال ، يمكن استرداد مراكز تعدين الذهب منه وإعادة هيكلة قواته، مع إعادة هيكلة القوات المسلحة. و هذا لا يعني ان هذه العملية سهلة او غير محفوفة بالمخاطر، و لكنها الأفضل و الأقل كلفة على البلد.

و من ناحية أخرى، يحظى مجلس إنقلاب القصر العسكري، بدعم صريح من قوى الثورة المضادة المشكلة بصورة أساسية من الإسلاميين، الذين يرون فيه أداة فاعلة للاحتماء خلفها من ثورة ترغب في اقتلاع دولة التمكين من الجذور. فهم يظنون أن هذا المجلس العسكري الإنقلابي من الممكن ان يسمح لهم بهزيمة الثورة او على الاقل تعطيلها و منعها من تحقيق اهدافها، حتى يتسنى لهم العودة إلى مخطط إنقلابهم الاصلي بتكريس الهبوط الناعم و فرضه كأمر واقع. فمخطط إنقلاب الإسلاميين الاصلي قام على اساس مقولة الشيخ الترابي المعروفة "الإسلام حينما يتمكن يبسط الحرية" ، و لذلك الحفاظ على مكتسبات التمكين امر متفق عليه بين كل الإسلاميين، على أن يتم احتواء الثورة لتتحول الى هبوط ناعم يسمح بتطبيق النظام الخالف الذي هو استكمال مخطط إنقلاب الإسلاميين عبر الحفاظ على مكتسبات التمكين وفتح النظام الإسلامي المغلق بإشاعة الحريات فقط. وبالرغم من ان الإسلاميين يعلمون ان المجلس العسكري منقسم على ذاته و ان "حميدي" و حلفاؤه هم ذراع محور يرغب في تصفيتهم، الا انهم يدعمون مرحلياً هذا المجلس بشدة و لا يرون غضاضة في تعاملهم مرحلياً مع هذا المحور المعادي لمحورهم، و الذي تعاملوا معه طوال المرحلة الأخيرة من عمر نظام "البشير" و باعوا له قواتا كمرتزقة. فهم يتوهمون بأن الأغلبية المتوفرة لهم في مجلس الإنقلاب العسكري، سوف تسمح لهم بالانتصار في المعركة المؤجلة مع "حميدي" و حلفاء المحور الإماراتي لاحقاً، دون الأخذ في الاعتبار لموقف

الرتب الوسيطة و صغار الضباط بالقوات المسلحة المعادي للمجلس بشقيه و المنحاز لحركة الجماهير.

أما قوى إعلان الحرية و التغيير و هي الطرف الثالث في المعادلة السياسية، فهي تمثل جماهير الثورة التي ما زالت منتصرة و فاعلة، بالرغم من تقدم مجلس الإنقلاب العسكري عليها تكتيكياً بوصفه سلطة أمر واقع نجحت في إغراقها في مفاوضات عبثية حتى الان و فوتت عليها اللحظة الثورية التي كان من الممكن ان تعلن فيها سلطتها السيادية و تعيد تشكيل الخارطة السياسية بقوة الشارع.

هذه القوى أيضاً ليست منسجمة بل منقسمة الى جناح ثوري راغب في استكمال الثورة، و جناح تسويي مشروع الاصل هو الهبوط الناعم، إنتقل الى مواقع الثورة تحت ضغط الحراك الجماهيري. و الجناح الاخير من الطبيعي ان تكون له جسور ممتدة مع قوى الثورة المضادة ومع المحور الإقليمي المعادي للثورة. و نشاطه يتضح في تصريحات تعطي مجلس إنقلاب القصر العسكري شرعية لا يمتلكها، و تجعله جزءاً من قوى الثورة بدون تردد او وجل، و في محاولة بعض الأطراف لخلق إنقسام في ميدان الإعتصام بالتعاون مع "حميديتي"، و في تملل بعض قطاعات الجناح التسويي و تصريحات منسوييها بأنهم بصدد مقابلة مجلس الإنقلاب العسكري متجاوزين قوى إعلان الحرية و التغيير الذين هم اعضاء اصيلين فيها!!

و لحشر مجلس الإنقلاب العسكري في الزاوية و هزيمة توهمه بأنه قد احتوى الثورة و يستطيع البدء في الهجوم عليها لهزيمتها، و لإيقاف السعي المحموم لقوى الثورة المضادة لتعويق الثورة، و لقطع الطريق امام محاولات تفتيت قوى إعلان الحرية و التغيير، و لضمان سقوط النظام بالفعل، لا بد من إعلان مجلس السيادة المدني فوراً، و البحث له عن دعم و إعتراف دولي، بالمواكبة لا بد من تحرير النقابات بإعلان عدم مشروعية نقابات المنشأة و اعتبار الاجسام المشكلة لتجمع المهنيين هي النقابات الشرعية لحين تكوين نقابات، إستناداً للمعاهدات الدولية التي تعمل وفقاً لها منظمة العمل الدولية، و التي تكفل حق التنظيم و التجمع النقابي دون تسجيل، و ذلك مع تصعيد العمل في اتجاه الإضراب السياسي العام، و الاستمرار في تسيير المواكب و تنويع ادوات الحراك.

و قوموا الى ثورتكم فالحقوق لا تستجدي بل تؤخذ غلابا و النصر حتما حليفكم.

يا إيد ابوي على إيد اخوي على ايدي انا على إيد و إيد
 نجدع بعيد في اللجة من راس ميضنة
 حيكومة الفقر الدمار الكضبن و الصهينة
 و اللي نقاص ايامنا كاس اليالطيف
 سوس البحر نرجم قفاهو حجر حجر
 من ها الرصيف الما قدر قدام سريحة الموج يقيف الما انستر^{٦١}

الخامس و العشرون من مايو ٢٠١٩م و ما زال مجلس إنقلاب القصر العسكري يماطل في تسليم السلطة للمدنيين، و شعبنا العظيم يناضل من أجل انتزاع سلطته بعد ان سقط القناع و تبدت للجميع طبيعة هذا المجلس. و لكن بالرغم من ذلك، واصلت قوى الهبوط الناعم تسمية هذا المجلس العسكري الانقلابي شريكا في الثورة، و بنت على ذلك احقيته في رئاسة مجلس السيادة المدني! مستنكفة على القوى الثورية حق فضحه و الوقوف ضد مناوراته المفضوحة لتعطيل نقل السلطة للمدنيين، و مراهنه على دعم المحور الإقليمي المعادي للثورة.

صحيح ان المفاوضات مع مجلس الإنقلاب قد حققت تقدما في بعض الجوانب كالاتفاق على نظام انتقالي برلماني و تحديد سلطات الهيكل، و لكنها لم تغير من موقف المجلس العسكري الانقلابي الذي تمسك منذ البداية بالسلطة السيادية و دعا قوى إعلان الحرية و التغيير لتكوين حكومتها. فهو و ان رضي بالنظام البرلماني بديلا للنظام الرئاسي و بتقليص السلطات التي كان يرغب في حيازتها، الا انه قد انتقل الى موقع الراغب في الحصول على وصاية على السلطة التنفيذية و التشريعية و القضائية، عبر الحصول على اغلبية في المجلس السيادي، بالإضافة إلى رئاسته، مع جعل صدور قراراته بأغلبية الثلثين. و الخطير في الامر ان بعض القانونيين في قوى الحرية و التغيير، يسوقون لإدعاء ان السلطة سوف تصبح مدنية حتى و ان كان الوضع كذلك، لان سلطات مجلس السيادة تشريفية، و هذا غير صحيح بكل اسف. فمجلس السيادة يملك سلطة المصادقة على القوانين، و هي سلطة تعطيه ممارسة

61 الشاعر محمد الحسن سالم (حميد)

حق رفض المصادقة على القانون أو تعطيل هذه المصادقة لفترة طويلة ربما تمتد لكامل الفترة الانتقالية. اي انه سوف يمارس عملية تدميرية للنشاط التشريعي و يقطع الطريق امام اي تشريع يسنه المجلس التشريعي المسيطر عليه من قبل قوى إعلان الحرية و التغيير، و يمنع تحوله إلى قانون ساري المفعول. فمثلاً إذا شرع المجلس التشريعي او البرلمان قانوناً بحل جهاز الأمن، يرفض العسكريون المصادقة على القانون و يمنعون صدوره لعدم توفر الثلثين حتى تتم المصادقة. كذلك الامر اذا سن المجلس التشريعي قانوناً يلغي قانون العقوبات، يرفض العسكريون المصادقة عليه بحجة أنه يلغي الشريعة الإسلامية، و هكذا. وهذا يعني ان العسكريين امتلكوا حق الفيتو الذي يمنع صدور القوانين أو يعطل صدورها، مما يعوق اي تحول ديمقراطي و يمنع من انجاز مهام المرحلة الانتقالية برمتها. و بالطبع ما يدعيه القانونيون المذكورون أنفاً من ان القانون سيصبح ساري المفعول بعد مدة في حال عدم المصادقة عليه من قبل المجلس السيادي غير صحيح، لأن هذا المبدأ الدستوري الموجود في دول ذات ديمقراطيات راسخة، لا يوجد في أي وثيقة دستورية متفق عليها و موضوعة لتحكم الفترة الانتقالية.

و ما هو وارد أعلاه يسري على سلطات الجهاز التنفيذي التي تستلزم الاعتماد او المصادقة من قبل المجلس السيادي، بما في ذلك الميزانية السنوية التي تصدر بموجب قانون يستلزم المصادقة أيضاً. كذلك الامر فيما يخص تعيين مجلس القضاء الاعلى و تعيين النائب العام و بالتبعية تعيين رئيس القضاء الذي يعينه مجلس القضاء الاعلى. و هذا ببساطة يعني امتلاك الإقليميين العسكريين حق الفيتو المعوق لنشاط السلطات الثلاث في مجلس سيادي مفترض انه مدني، و تكريس حق في الرقابة على نشاط جميع اجهزة الدولة من المواقع التشريعية المزعومة. اذ يكفيهم ان يقبلوا بمجلس يتساوى فيه عدد العسكريين و المدنيين، تصدر قراراته بنسبة ثلثي أعضائه، ليمتلكوا سلطة معطلة لنشاط جميع اجهزة الدولة، تحافظ على المنظومة القانونية لدولة التمكين، و تمنع من استبدالها بمنظومة جديدة تمكن السلطة الانتقالية من تفكيك هذه الدولة البغيضة، و تحقق جوهر مشروع الثورة المضادة، بشل سلطة الانتقال تماما و تعويق مسارها، و قطع الطريق امام تحقيق أهداف الثورة.

لذلك على القوى الثورية داخل قوى إعلان الحرية و التغيير، ان تتمسك بتوصيفها للمجلس العسكري كمجلس إنقلاب عسكري نفذ إنقلاب القصر بتوجيه من اللجنة الأمنية لدولة التمكين، و هو جزء اصيل من الثورة المضادة و واجهة لها، و لا يصح بأية حال اعتباره

شريكاً في الثورة او ضمن قواها، لان تحركه لم يكن من أجل تحقيق أهداف الثورة، بل لقطع الطريق امامها و منعها من تحقيق تلك الاهداف، و هو في كل الاحوال ليس من الموقعين على إعلان الحرية و التغيير حتى يصح اعتباره جزءاً من قوى الثورة. و الزعم بأنه قد قام بحماية الثوار هو زعم مردود، لأنه قام و يقوم بحماية مصالح عضويته و يحمي الثورة المضادة، و فشله في تصفية الإعتصام و اغرقه في الدماء، هو امتداد لفشل نظام دولة التمكين، و إنصياً لتوازنات خلقها تحرك صفار الضباط الذين حموا الثورة بالفعل، و ضغوط المجتمع الدولي التي ما زالت تلجمه و تمنعه من ارتكاب المجازر، و هو بالحتم على استعداد لارتكابها في اي وقت، و تجربة الهجوم على الإعتصام و استشهاد بعض المعتصمين في الفترة الماضية تؤكد ذلك، مما يستدعي الحذر و اليقظة و الاستعداد لان محاولة فض الإعتصام بالقوة ماثلة و تشكل خطراً جدياً في قادم الايام، خصوصاً بعد ذهاب نائب رئيس مجلس الإنقلاب العسكري الى السعودية و لقاءه مع قيادات المحور المعادي لشعبنا و ثورته.

كذلك على القوى الثورية ألا تنازل عن حقها في تثبيت مواقفها المستقلة، و نقد حلفائها في قوى إعلان الحرية و التغيير، الذين يتبنون نهج الهبوط الناعم، و يزعمون أن مجلس الإنقلاب العسكري جزءاً من قوى الثورة، و يقبلون برئاسة عسكري لمجلس السيادة المدني! و يبخسون من سلطة مجلس السيادة بتسميتها تشريفية في حين أنها من الممكن ان تعوق كل عملية الانتقال. و لعله من المفيد ان نسأل: لماذا يتمسك المجلس العسكري الإنقلابي بأن تكون له الأغلبية في المجلس السيادي ان كانت سلطته تشريفية و ليست بذات اثر؟

فالحفاظ على وحدة قوى إعلان الحرية و التغيير مهمة، و لكن دون اهمال الصراع، فالعلاقة بين الامرين دياكتيكية، لا يجوز أن يغلب احد طرفيها على الاخر او ان يتم اسقاط أحدهما لمصلحة الاخر، لان ذلك سيقود حتما لهزيمة اهداف الثورة. فتغليب الحفاظ على الوحدة على الصراع، يقود للمجاملة التي ستقود لإنصار التيار التسويي حتماً، و تطيح بكافة المنجزات التي حققتها الحركة الجماهيرية. و في هذا السياق، على القوى الثورية ان ترفض بحزم قيام قيادة موحدة لتحالفها التنسيقي تضعها تحت رحمة التيار التسويي، و ان توافق على قيادة تنسيقية فقط على اساس ان التحالف نفسه تنسيقي، و ان تحتفظ لكل فصيل بحرية الحركة و استقلالية القرار، مع الالتزام بالمواثيق الموقعة.

و بالطبع الطريق الى الامام واضح، و هو طريق الجماهير في تصعيد فعلها الثوري بالحفاظ على إعتصامها، و دعمه بالتظاهرات و الوقفات الإحتجاجية، و الاستمرار في تحرير

النقابات ورفض نقابات المنشأة التي لا تعتبر نقابات بأية حال، و تنفيذ الإضراب العام و العصيان المدني، على أن يسبق ذلك إعلان السلطة المدنية كاملة بكافة هياكلها من مجلس سيادي وحكومة و برلمان، و مفاوضة المجلس العسكري الانقلابي على تسليم السلطة فقط للمجلس السيادي المدني الذي يحتفظ بمقاعد فيه لتمثيل العسكريين، و يتم العمل على الحصول على إعراف دولي به، بعيداً عن الشائعات التي تزعم أن المجتمع الدولي قد طلب من قوى إعلان الحرية والتغيير عدم إعلان سلطة موازية، لان تصريحات كل مراكز القوى في المجتمع الدولي تكذب ذلك، وتؤكد أنها على استعداد للإعتراف بالسلطة المدنية.

و الخلاصة هي ان اضاءة الوقت في التفاوض بالصورة الحالية مع مجلس الانقلاب العسكري، سيقود إلى كارثة محققة، و ان استعادة زمام المبادرة و التفاوض من مواقع المطالبة بتسليم السلطة إلى سلطة مدنية قائمة و معلنة، مع التصعيد في مواجهة المجلس و نيل الدعم الدولي المطلوب، هي السبيل الوحيد لتحقيق أهداف الثورة.

و قوموا لثورتكم و اعرفوا عدوكم و اشحذوا سلاح إضرابكم و عصيانكم فالنصر حتما حليفكم

[01]

٣١ مايو ٢٠١٩ م

أحذر عدوك بين فرشك و المخذة أحذر صديقاً خائراً دوماً يصغر فيك خده

الحادي و الثلاثون من مايو ٢٠١٩ م ، و عملية الفرز و تداعياتها جعلت خارطة الصراع أكثر وضوحاً، و أصبح أمام الثوار مركز الثورة المضادة و حلفاؤه يقف عارياً حتى من ورقة التوت. فبعد النجاح المذهل لإضراب يومي ٢٨ و ٢٩ ، حشر مجلس الانقلاب العسكري الذي هو قلب و واجهة الثورة المضادة في الزاوية، و أثر أن يقوم بتصعيد مضاد خوفاً من التردّي الشامل والهزيمة المطلقة. إذ كان أمامه أن ينتظر مزيداً من التصعيد يصحبه إعلان لسلطة سيادية مدنية ، تترك له خيارات أحلاها مر. فهو إما أن ينصاع للثورة و يفقد

كل ما بناه، أو يعود للتفاوض من مواقع متخلفة ويرضى بالفتات حينها، أو يفض الإعتصام بالقوة ويواجه حركة الجماهير و المجتمع الدولي الذي سيكون قد إعترف بسلطتها في خيار صفري كارثي.

وبعد تشاور مع محور الشر الإقليمي الذي يسانده، قرر الذهاب إلى خيار التصعيد الإستباقي وفض الإعتصام بالقوة، عبر الهجوم المباشر على الثوار وخلق حالة من الانفلات الأمني في شارع النيل، في منطقة الجريمة التي وفر لها مقومات الوجود و التطور لتصلح سببا للتدخل بعنف مفرط، و عبر إغتيال العديد من الشهداء يوم أمس، و فض موكب الديم بالرصاص الحي من قبل الجنجويد، و منع السفراء من الحضور لمكان الإعتصام، و طرد أجهزة الإعلام وإغلاق قناة الجزيرة.

فمجلس الإنقلاب العسكري يعلم أن قناة الجزيرة قد حسمت خياراتها أخيراً وقررت دعم قوى إعلان الحرية و التغيير، وهذا مؤشر لقناعة لديها ان مجلس الإنقلاب العسكري هو أداة طيعة في يد محور الإمارات و السعودية و مصر، و أن الإسلاميين غير قادرين على السيطرة عليه وهم في حاجة له لحمايتهم من غضبة الجماهير في نفس الوقت. إغلاق مكتب القناة الغرض منه أكبر من قرار فض الإعتصام المتخذ فعلاً منذ حدوث إنقلاب القصر و إستلام مجلس الإنقلاب العسكري للسلطة، فالمقصود منه هو تجريد قوى إعلان الحرية و التغيير من هذا الدعم الإعلامي الكبير و تحجيم فرصتها في إستغلاله، لأنه مهدد حقيقي لمشروع محور الإمارات والسعودية و مصر، و أدواته المتمثلة في المجلس العسكري الإنقلابي و قوى نداء السودان التي أرتضت الإنخراط في المشروع، و دور قياداتها التخريبي واضح، و يكفي لتأكيد ذلك النظر لما يقوله "الإمام الصادق" من حديث مؤسف يشكل تداعياً طبيعياً لما أنجزته أبنته مريم في زيارتها السرية لأبوظبي، بالرغم من فشله حتى الآن في جر قواعد حزب الأمة الوطنيين لهذا الخط السياسي البائس المعادي لشعبنا. فإغلاق مكتب الجزيرة يحقق الهدف المذكور أعلاه، و يجرد المحور الإقليمي الآخر من أهم أدواته و اسباب قوته المتمثلة في إعلامه المتفوق، مما يمهد الطريق لفض الإعتصام بالقوة، و تنصيب حكومة من قوى نداء السودان، تمهد لضرب الإسلاميين لاحقاً حسب التصور المتفق عليه.

ما نشهده ليس عملاً و نشاطاً للإسلاميين كما هو دائر في وسائط السوشيال ميديا، فالإسلاميين أضعف من أن يقوموا بذلك، و الدليل أن قناة الجزيرة نفسها لم تعد تراهن عليهم. إذ أن ما يحدث هو تقدم لقوى الثورة المضادة و أنشط قطاعاتها المتمثل في مجلس

الإنتقال العسكري، المسيطر عليه من قبل مليشيا "حميدي" المتحالفة مع بعض عناصره و قوى نداء السودان التسوية، و المدعومة من الإمارات و السعودية. فالنظام المصري مازال يرى في مليشيا "حميدي" خطراً أمنياً كبيراً على بلاده، و يراهن على خلق ديكتاتور من داخل الجيش هو "برهان" حسب تقديره، و لكن هذا التناقض الثانوي لا يخرج من المحور الذي يتفق على تصفية الثورة بالتعاون مع التيار التسويي، و من ثم تصفية هذا التيار نفسه لاحقاً، و بناء نظام شبيه بنظام السيسي في مصر.

لذلك على قوى إعلان الحرية و التغيير أن تتخلى عن أوهام التوصل لإتفاق مرضي مع مجلس الإنتقال العسكري، و إن تواصل التصعيد و إتخاذ ما يلي من خطوات:

تعزيز إعتصامها و الإستعداد لمحاولة فضه بالقوة، و تكثيف النشاط الإعلامي و التعاون مع القنوات العالمية و الجزيرة من ضمنها لتوظيف إنتشارها لمصلحة الثورة.

٢- الإعلان فوراً و بشكل إستباقي عن تشكيل مجلس سيادتها الذي تأخر كثيراً و حكومتها من ميدان الإعتصام، و طلب الإعتراف بسلطتها من المجتمع الدولي.

٣- البدء في إتخاذ خطوات تصعيدية بإعلان إضراب عام بعد عطلة العيد مباشرة و العمل على تحويله لعصيان مدني شامل.

٤- فتح بلاغات جنائية في مواجهة اعضاء مجلس الإنتقال العسكري لقيامهم بالإنتقال العسكري، و لإنخراطهم في محاور إقليمية و التخابر معها و إتخاذهم قرارات غير مشروعة لا صفة لهم في إتخاذها.

٥- إبطال جميع القرارات التي إتخذها المجلس حتى و إن كانت مفيدة، و إتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق أهداف الثورة.

٦- السيطرة عبر لجان الأحياء و المقاومة على الإدارة المحلية في العاصمة و الأقاليم، و الزحف مع الجماهير لمساعدة الوطنيين بكافة الوزارات لإستلام الإدارة و طرد الكيزان من المواقع الإدارية الرئيسية.

٧- تعيين مجلس القضاء الأعلى و من ثم رئيس و طني للقضاء و نائب عام مستقل.

٨- إعادة المفصولين للصالح العام في الجيش للخدمة فوراً و إلحاقهم بدفعهم و تسليمهم قيادة الجيش و المواقع الحساسة فيه.

٩- إخراج مليشيا الجنجويد المسماة قوات الدعم السريع من العاصمة توطئة لإلغاء قانونها لاحقاً بعد تكوين البرلمان و حلها و تقديم مجرميها للعدالة في ظل ترتيبات العدالة الانتقالية. ومن الممكن البدء منذ الان في فتح بعض البلاغات ضد منسوبيها بالإستعانة ببعض ضحاياها من أبناء دارفور.

التباطؤ و عدم الدخول في هذه المواجهة التي تعتبر معركة كسر عظم الان و فوراً، يعني في أحسن الفروض إنتصار جزئي لقوى الثورة، و مشاركة غير عادلة لقوى الثورة المضادة في السلطة، تمكنها مع التيار التسويي داخل قوى الحرية و التغيير من هزيمة الثورة و تصفيتها تماما لاحقاً. و في أسوأ الفروض ، يعني إنتصار حتمي- وإن كان مؤقتاً- لقوى الثورة المضادة عبر فض الإعتصام بالقوة و خلق إنقسام في قوى إعلان الحرية و التغيير بعدها، و ضرب القوى الثورية و تكوين سلطة بالتعاون مع التيار التسويي، وفقا لمخطط المحور الإقليمي الذي لم يعد سراً.

لذلك يجب عدم تقويت هذه اللحظة الثورية مرة أخرى، و الثقة في شعبنا العظيم و في قدرته على إنجاز هذا التصعيد و الإنتصار، قبل أن تنفذ قوى الثورة المضادة خطتها المتفق عليها مع المحور الإقليمي، الذي بذلت له الوعود، و أستثمر في سبيل ذلك الكثير من الأموال. و قوموا لثورتكم و صعدوا نضالكم و فوتوا على عدوكم فرصة القيام بضربته الإستباقية فهزيمته تلوح في الأفق و إنتصاركم مؤكد

(٥٢)

٣ يونيو ٢٠١٩م

غنيتك البارح بري
انصلبوا التانين غناي
و الليلي بنواتاك شعر
دونوا اعتاقك او فنائي ٦٣

الثالث من يونيو ٢٠١٩م و مجلس الإنقلاب العسكري أراد أن ينهي إمتداد الإنقاذ مسارها

63 الشاعر محمد الحسن سالم (حميد)

بمجزرة ٢٩ رمضان بفض الإعتصام بالقوة، تماماً كما بدأت الانتفاذ عهدها بمجزرة رمضان التي إرتقى عبرها الشهداء العسكريين. إرتقى اليوم العديد من الشهداء المدنيين في مسار فداء متواصل لصنع مستقبل أفضل لشعبنا، لهم الخلود والمجد ولشعبنا العظيم النصر المؤزر. تماماً لم يخيب مجلس الإنقلاب العسكري ظننا وأسفر عن وجهه القبيح ونشر قوات جنجويده المزعوم إنحيازها لثورة شعبنا، لتعمل يد القتل والغدر والخيانة في صدور الثوار السلميين، متوهماً أن فض الإعتصام وإستخدام العنف المفرط في مواجهة الشرفاء العزل سيقود الى هزيمة الثورة.

هذه القراءة قصيرة النظر، تليق تماماً بمجلس إنقلاب عسكري تسيطر عليه قيادة الجنجويد وتثقله عقلية جنرالات الإسلاميين وتدعمه دول الشعوب أصلاً ليست ضمن حساباتها، فهي لا ترى سوى ما هو أمامها ولا تظن إلى طبيعة الثورة التي قبل أن تصبح فعلاً مباشراً، تكرست وعباً حسم خياره تجاه التغيير الجذري، يتشياً حسب ما توفره الظروف والامكانيات، ويتراجع ويتقدم ولكنه لا يحيد. توهم مجلس الإنقلاب العسكري وجنجويده أن الإعتصام هو الثورة، ولم يستوعب أنه أحد أدواتها فقط، وأن في جعبة قوى الثورة الكثير من الأدوات التي يمكن توظيفها لتحقيق أهدافها. ولضعف المعرفة السياسية، توقع هو ومن خلفه أن العنف المفرط في فض الإعتصام والإذلال للمواطنين بنفس أساليب اللجنة الأمنية للنظام وقواته والاعتقالات والضرب والقتل التي تم تجريبها سابقاً وأوصلت النظام إلى هذا المأزق، قادرة على هزيمة ثورة شعب أصبحت جزء من منظومة حياته اليومية. ولكنه بفعله الأهوج هذا، أصبح كبراقش التي جنت على نفسها.

فضض الإعتصام حقق العديد من النتائج السالبة في حق مجلس الإنقلاب العسكري، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١- أكد تصنيف المجلس العسكري الإنقلابي كعدو للشعب السوداني وثورته، ووضع في مواجهة مباشرة مع الثورة، بعيداً عن أكاذيب الانحياز للثورة وحماية الثوار.

٢- عزز الاصطفاف الايجابي وأحدث فرزاً سياسياً واضحاً بين معسكر الثورة وأعدائها، وقطع لسان القوى التسووية في معسكر الثورة التي كانت تصنف المجلس شريكاً في صنع الثورة.

٣- عجل بالانتقال إلى إستخدام سلاح الثورة الأكثر فاعلية وإعلان العصيان المدني في

تبديل واضح لأدوات الثورة ينقل الإعتصام لكل شارع و كل موقع في البلاد بدلاً من إعتصام واحد.

٤- أوضح بجلاء للوطنيين داخل القوات المسلحة أن المجلس لا يمثلهم و أنه عدو مباشر لهم و لشعبنا، مما سيساعد في تعجيل عملية الفرز داخل الجيش و اكتمال الانحياز الفعلي للثورة الذي قطع مساره مجلس الإنقلاب العسكري.

٥- أسقط مرة و إلى الأبد أوهام نيل حقوق شعبنا عبر التفاوض مع مجلس إنقلاب يمثل أنشط قطاع للثورة المضادة، و مهد الطريق أمام كنس حقيقي لكل آثار النظام بما فيها جنرالاته الذين إستماتوا في محاولة سرقة الثورة.

٦- أعاد الجنجويد لوضعهم الحقيقي كميليشيا مجرمة يجب أن تحاسب و تقدم قياداتها و مجرميها للمحاكمة بعد حلها، بدلاً من تصنيفها جزءاً من قوى الثورة كما كان يفعل التيار التسووي و مغازلة قائدها و تقريظه و محاولة إضفاء سمات لا يمتلكها عليه.

٧- وضحت بجلاء الدور التخريبي لمحور الإمارات السعودية مصر الداعم لهذا المجلس الإنقلابي المجرم، و أسكتت من ذهبوا للإمارات من قيادات التيار التسووي الذين يجب عليهم رفع أيديهم من التنسيق مع هذا المعسكر المجرم.

كل المكاسب الواردة أعلاه لقوى الثورة التي تحققت بتضحيات كبيرة من شهداء الشعب و جرحاه و مضطهديه، خلقت لحظة ثورية جديدة لا بد من إستثمارها و عدم تضييعها مجدداً. لذلك على قوى الثورة القيام بما يلي:

أ. رؤية الجانب الإيجابي لهذا الفرز، و الإصطفاف الواضح الذي أزاح الغموض و الالتباسات و حالة السيولة السياسية. فالخارطة السياسية أصبحت واضحة، و الخط السياسي شديد الوضوح، و بداية إستجابة قوى الثورة مبشرة. فالإجماع على تصنيف المجلس العسكري كمجلس إنقلابي و وأد أوهام نيل الحقوق عبر التفاوض معه و إعلان العصيان المدني، كلها خطوات صحيحة تحتاج الى تعزيز و مثابرة، و يجب عدم التراجع عنها مطلقاً.

ب. لا بد من إعلان مجلس السيادة المدني و تمثيل العسكريين المتقاعدین فيه كممثلين حقيقيين للقوات المسلحة، و نيل الاعتراف الدولي به و بحكومته.

ج. فتح بلاغات جنائية في مواجهة مجرمي المجلس العسكري الإنقلابي و الجنجويد، و المطالبة بإخراج الجنجويد من العاصمة و إبعادهم إلى الحدود.

د. توسيع دائرة المتاريس وتقويتها، و تنوع أدوات الحراك الثوري و عدم الإكتفاء بإعلان العصيان المدني فقط، بل مواصلة التظاهر بكثافة أيضاً.

هـ. إستعادة زخم النشاط الثوري في الأقاليم و تعميم حالة التمرد و العصيان و عدم قصرها على العاصمة.

و. توفير المناخ الملائم لشرفاء القوات المسلحة خصوصاً في الاقاليم للإنضمام إلى الثورة، والكف عن شتم و تعيير هذا القوات و التعامل معها ككتلة صماء، مع مواصلة دعوة شرفائها للإنضمام للثورة و المثابرة على ذلك مع تقدير ظرفهم الراهن.

ز. البحث في إمكانية تكييف القتل الجماعي للمتظاهرين السلميين كجريمة ضد الإنسانية و تحريك إجراءات بشأنها أمام محكمة الجنايات الدولية و لو بشكل رمزي.

ح. تفعيل التواصل مع المنظمات الدولية و الإقليمية الناشطة في مجال حقوق الانسان لمحاصرة مجرمي مجلس الإنقلاب العسكري.

الآن وقت العمل و المزيد منه، خصوصاً أن المجتمع الدولي مهياً، و شعبنا العظيم قد حسم خياراته. علينا أن نرى النصف المملئ من الكوب، و هو إنتصار شعبنا بتمسكه بثورته، بمستوى ألبأ عدوه إلى العودة للقراءة من كتيب الديكتاتوريين الفاشلين و التعويل على العنف لكسر إرادة الشعب البطل. فالواجب هو الإستمرار في التصعيد مع توفير أدوات تساعد فيه أهمها السلطة السيادية المدنية و حكومتها، مع إتخاذ خطوات مهمة لتأمين قيادة الثورة و العودة لتكتيكات تجمع المهنيين السابقة، و تفادي أي نذر إحباط، بإيمان قوي بحتمية إنتصار شعبنا، اخذين في الاعتبار أن مجلس الإنقلاب العسكري قد تملكه الذعر من فعلته الشنيعة، فأصبح يهذي بإنكارها و هو في حالة من التوهان، و يدعو الثوار إلى العودة إلى موقع الإعتصام! الإعتصام أدى دوره و أنتهى، و الآن هو دور العصيان المدني في مواجهة مفتوحة لا تراجع فيها، و ثقة بأن الشعوب لا تنكسر إن أحسنت إدارة صراعها، و منعت التيار التسويوي من العودة مجدداً لأسطوانته المشروخة.

و قوموا لثورتكم فغباء مجلس الإنقلاب العسكري و عنجهيته يسرت عليكم جهد العمل التوعوي و حضرت قبر هذا الكيان المشؤوم فهيا لدقنه و النصر حتماً حليفكم

لا تصالح و لو منحوك الذهب
 اترى حين أفقا عينيك
 ثم أثبت جوهرتين مكانهما
 هل ترى؟
 هي أشياء لا تشتري^{٦٤}

الخامس من يونيو ٢٠١٩م ثاني أيام العيد بتوقيت الثورة و أول أيام العيد بتوقيت مجلس الانقلاب العسكري و من تبعه من التيار التسويي، و بدأت خيوط مخطط قوى الثورة المضادة تتكشف و المؤامرة تتضح أبعادها.

و لأن مجلس الانقلاب العسكري المجرم و أعضائه القتلة في سياق مع الزمن هم و التيار التسويي و من ورائهم محور الشر الإقليمي، لم يستطيعوا الصبر حتى يتصالح المحزونون مع أحزانهم و يتجرع أهالي الشهداء الذين أستشهدوا في مجزرة القيادة العامة الصبر و يتأقلموا مع مرارة فقدهم، فأسفروا عن خباياهم.

فالواضح الآن أن المخطط هو فض الإعتصام بالقوة لإعادة ترتيب الأوراق و خلق توازن قوى جديد، بكسر التيار الثوري و مساعدة التيار التسويي في قوى إعلان الحرية و التغيير للتقدم حتى يمكن إبرام صفقة معه تنفيذاً لمشروع محور الإمارات السعودية مصر. و من وضع هذا المخطط، يتوهم إمكانية إستيعاب ردة الفعل على مخططه، و أن الصدمة التي تسببها حالة الإستباحة سوف تعطيه وقتاً للسيطرة و الدفع بمشروعه التسويي للإمام. هو يظن أنه قادر على كسر إرادة الشعب و توفير فرصة للتيار التسويي بالتقدم و إنجاز الصفقة. لذلك تنكر "برهان" في خطابه و لم يتحمل مسئولية فض الإعتصام و جبن عن ذلك، بل تمادى و دعا إلى التحقيق فيما تم، و تعدى كل الحدود بدعوة القوى الثورية للتفاوض !! كذا و بكل بجاحة. ورد عليه زعيم نداء السودان و التيار التسويي الصادق المهدي في خطبة العيد اليوم و الذي أختار أن يعيد بتوقيت مجلس الانقلاب العسكري، التحية بأحسن منها و طلب

64 للشاعر المصري أمل دنقل

من المجلس التفاوض مع القوى الثورية أيضاً. و الصادق و "برهان" بدعوتها للتفاوض يحاولان إستباق العصيان المدني. و الأرجح الآن أن يواصل المجلس الانقلابي العسكري خطابه حول التفاوض ويوافق على دعوة الصادق له، و سوف يجد دعماً إقليمياً وربما دولياً للعودة إلى التفاوض، لينجح في عزل القوى الثورية. التمهيد لذلك تم بخطاب "برهان" الباهت و الزعم بالتحقيق في المجزرة، علماً بأنه بدون هذه المجزرة ما كان يمكن للتيار التسويي تصدر المشهد. فاللاعبين بهذا المشهد الآن هم "برهان" و "الصادق" و "ياسر عرمان" الذي زعموا أنه تم إعتقاله اليوم، كما زعموا أن مجلس الانقلاب العسكري قد طلب منه مغادرة السودان قبل فترة، و ربما يكون الاعتقال صحيحاً وسنرى أثر ذلك على موقفه السياسي بعد إطلاق سراحه الوشيك حتماً.

الوساطات الإقليمية بدأت بالفعل للعودة إلى المفاوضات، و يقال أنها تتم بقيادة الرئيس البوروندي، و القوى المنسقة مع محور الشر مستعدة للعودة إلى هذه المفاوضات لبيع دماء الشهداء و الدخول في تسوية مع مجلس الانقلاب العسكري المجرم الذي سبق أن نصبته شريكاً في الثورة، و قرظت قائد مليشياته و تغزلت فيه. و المجلس المذكور و هذا التيار في سباق مع الزمن لإنجاز تسويتهم قبل انتهاء إجازة العيد، لقطع الطريق أمام التيار الثوري و منعه من العودة لإستلام زمام المبادرة عبر العصيان المدني المعلن و المراد تنفيذه بعد إجازة العيد مباشرة. لذلك الراجح هو عودة التيار التسويي للتفاوض خلال يوم أو اثنين، و إتهام التيار الثوري بالتعنت و التوسل بالضغط الدولي و رغبة المجتمع الدولي للعودة إلى طاولة المفاوضات، والعمل على عزل التيار الثوري بالتنسيق مع المجرمين في المجلس الانقلابي العسكري.

لذلك على القوى الثورية في إعلان الحرية و التغيير أن تتنبه إلى هذا المخطط و أن تتمسك بما يلي لهزيمته:

التمسك بوقف التفاوض مع المجلس الانقلابي العسكري معدوم المشروعية و مطالبته بتسليم السلطة فوراً.

٢- إعلان مجلسها السيادي المدني و تمثيل القوات المسلحة فيه من المتفاعدين الشرفاء، وفضح قوى التيار التسويي إذا حاولت تعطيل هذه الخطوة جماهيرياً.

٣- إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بفتح بلاغات جنائية في مواجهة المجلس و عضويته

لإرتكابهم جرائم ضد الإنسانية و جرائم قتل .

٤- الإتصال بالمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لبدء إجراءات تحقيق في الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة.

٥- توسيع النشاط الإعلامي لفضح المجزرة المرتكبة و منع التيار التسويي من إستكمال مخططة المبني على الصفة المبرمة مع المحور الإماراتي.

٦- الإستمرار في التعبئة للعصيان المدني و التحضير له بشكل دقيق.

٧- تأمين القيادات و الكادر الأساسي و تكوين لجان الظل تحسباً لهجمة قادمة من الإعتقالات و ربما التصفيات.

٨- التواصل مع منظمات حقوق الانسان لفضح مرتكبي المجزرة و ضمان ملاحقتهم.

و الخلاصة أن من وضع المخطط توهم إمكانية إستيعاب ردة الفعل على مخططه، و أن الصدمة التي تسببها حالة الإستباحة سوف تعطيه وقتاً للسيطرة و الدفع بمشروعه التسويي للإمام. و هو يظن أنه قادر على كسر إرادة الشعب و توفير فرصة للتيار التسويي بالتقدم و إنجاز الصفة المتفق عليها معه. و لكنه لعدم فهمه لطبيعة الفعل الثوري و سقوط الشعوب و إرادتها من حسابه، لم يدرك أن إرادة الثورة غالبة و أن شعبنا قادر على الإنتصار.

و قوموا لثورتكم فمخطط الثورة المضادة مكشوف وهي لا تملك سوى عنف مفرط سرعان ما يكسره الصمود و حسم التيار التسويي المتآمر ليستقيم المسار و يتحقق النصر

(٥٤)

٦ يونيو ١٩٥٢م

أعلم أن هناك ضغوط كبيرة خلفها الولايات المتحدة الامريكية للعودة إلى التفاوض، و لكن أثق في عدم إستجابة قوى الثورة و قياداتها لها، و قدرة الثوار على إقتاع تجمع المهنيين على رفضها. لنذع نداء السودان وحده يخوض مثل هذه التجربة البائسة إن أراد، و نتمسك بخط إسقاط المجلس الانقلابي العسكري و محاكمة عضويته المجرمة.

من يدفع إلى العودة للتفاوض تحت دعاوى تسليم السلطة للمدنيين و عمل تحقيق حول

مجزرة القيادة العامة، يسعى لتصفية الثورة السودانية ومنعها من تحقيق أهدافها التي لن تتحقق في ظل أي تسوية مع هذا المجلس، كما يسعى لإعفاء هذا المجلس المجرم من المسؤولية وإهدار دماء الشهداء و تنصيبه شريكاً في صنع مستقبل الوطن.

لذلك ليكن شعارنا

لا للتفاوض نعم للعصيان المدني وإسقاط المجلس الانقلابي العسكري و محاسبة القتلة

(00)

٨ يونيو ٢٠١٩م

مع هذا المجلس يريدوننا أن نتفاوض!!

في سبيل نزع المشروعية عن المجلس العسكري الانقلابي و التحضير لتقديم أعضائه لمحاكمات عادلة و عدم منح أيأ منهم حصانة، لا بد من التنويه إلى أن جميع أعضائه قد ارتكبوا الجرائم الآتية:

جريمة تقويض النظام الدستوري الموصوفة بالمادة (٥٠) من القانون الجنائي و التي تنص على ما يلي: " من يرتكب أي فعل بقصد تقويض النظام الدستوري للبلاد أو بقصد تعريض استقلالها أو وحدتها للخطر، يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد أو السجن لمدة أقل مع جواز مصادرة جميع أمواله..

و أعضاء المجلس بإنقلابهم العسكري و إستلامهم السلطة و تعليقهم الدستور، قد ارتكبوا بقصد جريمة تقويض النظام الدستوري، و عززوا إرتكابهم لها بوضع البلاد تحت تصرف المحور الإماراتي السعودي و عرضوا بذلك إستقلالها للخطر .

٢- جريمة التمرد على النظام الدستوري الموصوفة بالمادة ١٦٢ (١) من قانون القوات المسلحة و التي تنص على ما يلي: " يعد مرتكباً جريمة التمرد على النظام الدستوري و يعاقب بالإعدام أو بالسجن مدة لا تتجاوز عشرين سنة مع جواز الحرمان من كل أو جزء من المعاش أو الإمتيازات، كل من يقوم أو يتفق أو يخطط مع آخرين للمساس بالنظام الدستوري أو الأمني أو وحدة البلاد بإستخدام القوة المسلحة، أو يثير الحرب ضدها أو يقوم بالإعداد

المادي أو المعنوي لذلك أو يرتكب أي أفعال أو يقوم بأي إتصالات أو تجهيزات من شأنها أن تتسبب في ذلك».

و جميع أعضاء المجلس خالفوا هذا النص حين نصبوا أنفسهم كسلطة سياسية تمارس كل أعمال السيادة عبر استخدام القوة العسكرية للإستيلاء على السلطة، كما أنهم مساوا بالنظام الأمني للبلاد و سلموا كامل المنظومة الأمنية للجنويد.

٢- جريمة من الجرائم ضد الإنسانية الموصوفة بالمادة (١٨٦) من القانون الجنائي التي تنص على ما يلي: " يعاقب بالإعدام أو بالسجن المؤبد أو بأي عقوبة أقل كل من يرتكب بنفسه أو بالاشتراك مع غيره أو يشجع أو يعزز أي هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين و هو على علم بذلك الهجوم و يقوم في ذات السياق بأي من الأفعال الآتية: أ) يقتل شخصاً أو أكثر عمداً ... "

و جميع أعضاء المجلس العسكري الانقلابي مسئولين عن الهجوم المنهجي على المعتصمين السلميين أمام القيادة و قتلهم بدم بارد و رمي جثث بعضهم في النيل.

٤- جريمة القتل العمد الموصوفة بالمادة ١٣٠ التي تنص على ما يلي "١- يعد القتل قتلاً عمداً إذا قصده الجاني أو إذا قصد الفعل و كان الموت نتيجة راجحة لفعله. ٢- من يرتكب جريمة القتل العمد يعاقب بالإعدام قصاصاً، فإذا سقط القصاص، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات دون مساس بالحق في الدية» .

و حتى لا يقال أن أعضاء المجلس العسكري الانقلابي لم يقوموا بالقتل بأنفسهم، يجب توضيح أن مسئوليتهم تقوم على أساس الإشتراك تنفيذاً لإتفاق جنائي، المنصوص عليه في المادة (٢١) من القانون الجنائي التي تنص على ما يلي: " إذا ارتكب شخصان أو أكثر جريمة تنفيذاً لإتفاق جنائي بينهم يكون كل واحد منهم مسئولاً عنها كما لو كان قد ارتكبها وحده و يعاقب بالعقوبة المقررة لها». و كل جرائم القتل التي تمت ارتكبت بناءً على أوامر المجلس العسكري الانقلابي بفض الإعتصام بالقوة المفرطة و استخدام الرصاص الحي الذي يعتبر الموت نتيجة راجحة لإستخدامه.

٥- جريمة الإغتصاب الموصوفة بالمادة ١٤٩ و التي تنص على ما يلي:

"١- يعد مرتكباً جريمة الإغتصاب من يواقع شخصاً زنا او لواطاً دون رضاه. ٣- من يرتكب جريمة الاغتصاب يعاقب بالجلد مائة جلدة و بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات،

ما لم يشكل الاغتصاب جريمة الزنا أو اللواط المعاقب عليها بالإعدام» .

أيضاً ارتكاب أعضاء المجلس العسكري الانقلابي لهذه الجريمة يتم تكييفه على أساس الإشتراك الذي بيناه أعلاه، أو على أساس التحريض المنصوص عليه في المادة (٢٥) من القانون الجنائي التي تنص على أن "التحريض هو إغراء الشخص لغيره بارتكاب جريمة أو أمره لشخص مكلف تحت سلطانه بإرتكابها.

و حتى لا يقال بأن المجلس العسكري الانقلابي لم يرتكب فعلاً إيجابياً في بعض الجرائم المنوه عنها أعلاه، يجب التأكيد على أن الفعل الجنائي يشمل الامتناع المخالف للقانون بموجب تعريف الفعل في القانون الجنائي الذي نص على أن "الكلمات التي تدل على الفعل تشمل الإمتناع المخالف للقانون كما تشمل الأفعال المتعددة". و المجلس المذكور على أقل تقدير إمتنع عن القيام بواجباته بالمخالفة للقانون، مما يجعله مرتكباً للفعل بالامتناع على أقل تقدير.

ما ورد أعلاه هو إيجاز ميسر لبعض الجرائم التي ارتكبتها المجلس العسكري الانقلابي، دون تفصيل أو دراسة وافية لعناصر الجرائم و البيئات المتوفرة للإدانة، و دون رصد لجميع الجرائم التي تم ارتكابها كالإرهاب و القوة الجنائية و غيرها، حتى يتضح لشعبنا مع أي نوع من المجرمين يريدوننا أن نتفاوض و نشارك السلطة لنؤسس لديمقراطية قادمة!!

(06)

١٠ يونيو ٢٠١٩م

إعلان السلطة السيادية (المدنية لماذا)؟

تمسكت طوال الفترة الماضية ومنذ سقوط المخلوع "البشير" بالمطالبة بإعلان سلطة سيادية مدنية تملأ الفراغ، و تنقل الثورة السودانية من مواقع الثورة إلى مواقع السلطة، و تركز كل السلطات السيادية الداخلية و الخارجية في يد الحراك الثوري. هذه المطالبة التي شاركني فيها كثيرون، لم يكتب لها النجاح حتى الآن، و ظلت أغلبية قوى إعلان الحرية و التغيير تتبنى موقفاً مغايراً لها و مازالت، حبس الحراك في خانة الثورة و منعها من العبور إلى مواقع السلطة تحت مبررات عديدة سوف أناقشها لاحقاً، مما يحتم الإجابة على السؤال

الملح، لماذا يجب إعلان مثل هذه السلطة؟

دعني أختلف معك يا عزيزنا و أوضح أولاً بأن ما طلبته و ثابرت على طلبه هو إعلان سلطة سيادية مدنية و ليس حكومة مدنية، ليس خطوة عبثية بل واجب ملح تم إضاعة فرصة تنفيذه أكثر من مرة و ذلك لما يلي من أسباب:

إعلان السلطة السيادية المدنية يؤكد إنتصار الثورة و تحولها من ثورة إلى سلطة، و يمنع وجود فراغ تملؤه سلطة الأمر الواقع كما يحدث الآن من قبل المجلس العسكري الانقلابي.

٢- إعلان السلطة المدنية السيادية يجرّد المجلس العسكري الانقلابي من أي إدعاءات بملء فراغ السلطة لحين نقل السلطة المدنية و يجعله يقف عارياً كإنقلاب عسكري.

٣- إعلان السلطة السيادية المدنية يعني أن الجماهير قد فرضت أرادتها بالفعل و هذا هو جوهر السلطة، لتنتقل بعد ذلك لإحتكار إستخدام العنف الذي يحتاج للقوة العسكرية و هو مرحلة لاحقة لاستلام السلطة و ليس شرطاً لهذا الاستلام.

٤- قوى الحرية و التغيير تمتلك قوة إستلام السلطة و هي الجماهير المنظمة المنتفضة التي تعطي المشروعية و تستطيع أن تدافع عن سلطتها و تسقط أي إنقلاب عسكري يتصدى لها.

٥- إعلان السلطة السيادية المدنية يحفز القوى الوطنية في جميع القوات النظامية للانضمام لها و دعمها، و يجب الأخذ في الإعتبار هنا موقف صغار ضباط القوات المسلحة و ضباط الشرطة الذين أفصحوا عن إستعدادهم للتمرد على قياداتهم مراراً.

٦- إعلان السلطة السيادية المدنية يسمح بمخاطبة المجتمع الدولي عبر سلطة مدعومة جماهيرياً تستمد شرعيتها من هذه الجماهير و تسعى للإعتراف بها دولياً. و في حال نيل هذا الإعتراف تحشر المجلس العسكري الانقلابي في الزاوية.

٧- إعلان السلطة السيادية المدنية يجبر المجلس العسكري الانقلابي على الإفصاح عن نفسه كإنقلاب متمرد على السلطة المدنية، و يجرده من كل دعاوى الإنحياز للثورة و يضعه في مواجهة حركة الجماهير و المجتمع الدولي.

٨- إعلان السلطة السيادية المدنية يمكن قوى الحرية و التغيير من إصدار قرار بإعادة المفصولين من الخدمة في القوات المسلحة و إلحاقهم برتبهم لخلق واقع جديد داخل المؤسسة العسكرية يسمح بإنحيازها بالفعل للثورة.

٩- إعلان السلطة السيادية المدنية يسرع بالفرز داخل قوى الحرية و التغيير و يحاصر التيار التسويوي و يمنعه من مساحة المناورة المتاحة الآن، و يضعه بين خيار رفض السلطة المدنية و الإنتحار سياسياً، أو قبولها تحت ضغط حركة الجماهير.

١٠- إعلان السلطة السيادية المدنية عمل ثوري حاسم و ليس دعاية سياسية، لأنه يعيد رسم الخارطة السياسية و يؤسس لتوازن قوى جديد و ينقل الصراع السياسي لمستوى آخر.

١١- السلطة السيادية المدنية لا تشبه حكومة المنفى من قريب أو بعيد، لأنها سلطة مسنودة بحركة جماهير منتصرة و قادرة، من الممكن أن تتال إعترافاً دولياً واسعاً و تصبح سلطة فعلية.

و مفاد ما تقدم هو أن السلطة السيادية المدنية هي أداة حاسمة في يد الثورة و قواها، تم تفويت الفرصة لإستخدامها أكثر من مرة، ولأهميتها القصوى، ثابر التيار التسويوي في قوى الحرية و التغيير على منع إعلانها .

و المشكلة فيما يخص السلطة السيادية المدنية من الممكن تلخيصها بإيجاز فيما يلي:

عدم إدراك أهمية هذه السلطة كأداة في الصراع السياسي و المعادلة السياسية.

٢- عدم الثقة في قدرة الجماهير على فرض سلطتها السيادية .

٣- توهم إمكانية الوصول لتسوية مع مجلس الإنقلاب العسكري.

٤- الإصرار على الحصول على دعم عسكري مسبق لإعلان هذه السلطة.

٥- قراءة واقع الصراع السياسي إستناداً لتجارب أخرى لا علاقة لها بتجربتنا كالتجربة الليبية.

٦- محاولة الحفاظ على وحدة قوى إعلان الحرية و التغيير و تغليب الوحدة على الصراع.

٧- بطء التعامل مع دينامية المجتمع الدولي و بناء التعامل معه على تخوفات و انطباعات بدلاً من حسابات.

كل ما تقدم و غيره أدى لتفويت أكثر من لحظة ثورية لإعلان هذه السلطة السيادية، و أفقد قوى الثورة أحد أهم أدواتها، تحت دعاوى مثل التخوف من إعلان سلطة موازية تجرنا لوضع النموذج الليبي و السوري و اليمني، و الخوف على وحدة قوى المعارضة، و الزعم بأن هنالك تحذير من الإتحاد الأفريقي و الأوروبي من إعلان مثل هذه السلطة، و دعاوى و

مزاعم اخرى.

والرد على مثل هكذا مزاعم من الممكن تلخيصه فيما يلي:

أولاً من قال أن خلق جسم شرعي في موازاة جسم غير شرعي خطأ، و من قال أن هذا الجسم الموازي المطلوب كأداة لملء الفراغ و عدم ترك الجسم غير الشرعي يملأ الفراغ و يتمدد خطأ؟ و من قدم ما يثبت أن عدم خلق جسم مواز هو تحذير من الإتحاد الافريقي و الاوروبي؟ و من قال أن مثل هذا التحذير أن صدر منهما صحيحاً و ليس محاولة لرفع الحرج عنهما في حال عدم إعترافهما بالجسم المدني، ما يمثل دعماً غير معلن للمجلس العسكري الانقلابي بالمخالفة لموقفهما المعلن منه؟ و هل يصح أن نترك مصير شعبنا و ثورته رهينة لنصائح و تحذيرات الإتحاد الافريقي و الاوربي و هي نصائح لدول لديها مصالح قد تتناقض مع مصالح شعبنا؟

أما نماذج سوريا و اليمن و ليبيا، فهي لا تنطبق على حالتنا الماثلة، لأن في هذه الدول الثلاث الأوضاع مختلفة. هناك حكومتان في هذه الدول كل منهما مسلحة و تخوض حرباً أهلية، في حين أن عندنا سيكون هناك سلطة مدنية خلفها شعب منظم يخوض نضالاً سلمياً و سلطة إنقلاب عسكري مسلح هي من يستخدم السلاح. و في حالتنا أيضاً هناك سلطة إنقلابية في حالة دفاع عن نفسها في حين أن في سوريا مثلاً هناك سلطة راسخة و نظام مدعوم بدول قواتها تقاوت على الأرض معه، و عصابات مسلحة مدعومة من دول إقليمية تقاوت ضدها، و الثورة و ثوارها طردوا باكراماً من الشارع السياسي بواسطة النظام و العصابات المسلحة معاً، و نحن ثوارنا كانوا و مازالوا في الشارع و سلميين. و في ليبيا هناك عصابات إسلامية مسلحة أسقطت النظام بدعم إمبريالي صرف، تحولت لسلطة بموجب إتفاق الصخيرات، و بقايا جيش مدعوم من محور إقليمي، يخوض حرباً أهلية لهزيمة هذه العصابات و لتثبيت نفوذ هذا المحور، و لا وجود لثورة شعبية نجح القذافي في قتلها في مهدها. أما اليمن فتورثها قتلت بتدخل إقليمي ثبت النظام القديم التابع للمملكة العربية السعودية، بعد الإكتفاء بإزاحة الديكتاتور فقط عبر المبادرة الخليجية، و تم بعدها محاولة لإقصاء مليشيات الحوثي من المعادلة السياسية، و كذلك الغدر بالديكتاتور السابق لمصلحة النظام و الحكومة العميلة، مما أدى لحرب أهلية بين تحالف مليشيات الحوثي و الدكتاتور المعزول و بين الحكومة العميلة و الدول الإقليمية التي توظفها، بمساعدة المترقة السودانيين بكل أسف، بعد إخراج الشعب اليمني تماماً من المعادلة، و هذا بالحتم ليس هو الحال في السودان الذي شعبه

النائر في حالة إنتصار وفي أعلى حالات التنظيم و الجاهزية. و كل ذلك يؤكد أن الحديث عن أوضاع هذه الدول الثلاث وإسقاطه على السودان، هو قياس خاطئ أو قياس مع الفارق كما يقول أهل الشريعة الإسلامية.

و فيما يخص ادعاء أن إعلان هذه السلطة يشق وحدة صف قوى الحرية و التغيير، فإن هذا الادعاء يثير السؤال المهم التالي: هل الوحدة غاية في ذاتها أم وسيلة لتحقيق أهداف الثورة؟ إذا كانت وسيلة لا غاية - وهي كذلك بالحتم- يصبح الحرص عليها محكوم بهذه الأهداف. و في حال أصبحت عقبة في سبيل هذه الأهداف، لا بد من تجاوزها حتى تتحقق الأهداف، لأن الحفاظ عليها على حساب هذه الأهداف، يعني هزيمة الثورة و إنتصار التيار التسويي الذي يرغب في بيع دماء شهدائها و توظيف نضال الشعب لمصلحته الضيقة. و الوحدة و الصراع هما طرفا أي تحالف النقيضان و قانون حركته دياكتيكيًا، و تغليب أيًا منهما على الآخر يعني خللاً في مثل هذا الحراك القائم على هذا التناقض. لذلك الحديث بصورة آلية و ميكانيكية عن الوحدة مفهوم من عقل غير دياكتيكي، و لكنه غريب حين يصدر من الماركسيين، الذين يسقطون الصراع بأساسه الاجتماعي و الطبقي عند الحديث عن الوحدة في إطار تحالفي.

لذلك من المهم الصراع ضد هذا التيار الماركسي الإنتهازي الذي يدافع عن التكتيك (الوحدة) على حساب الإستراتيجية (الأهداف)، و هذا هو جوهر الإنتهازية ماركسيًا و ليس سببًا، بل توصيفاً علمياً يقع بموجبه خيرة المناضلين في مزالق الإنتهازية و هم يظنون بأنهم متفانون في خدمة شعبهم. و إنتهازية هذا التيار، تتبدى في أنه سيقود حتماً لإنتصار التيار التسويي، الذي يوظف التكتيكي لهزيمة الإستراتيجي، عبر المطالبة بتكريس وحدة تصب في مصلحته بخلق قيادة للتحالف تكبح جماح التيار الثوري و تقيده، و تسمح للمجلس العسكري الإنتقالي بالإستمرار كسلطة أمر واقع تملأ الفراغ و تناور من أجل تثبيت نفسها. و مؤدى ما تقدم هو أنني ما زلت عند رأيي، أن أكبر خطأ ارتكبته القوى الثورية هو عدم إعلانها سلطتها السيادية المدنية، و إهدارها فرص تقدم قوى الثورة على قوى الثورة المضادة عبر إستخدام سلطتها كأداة في الصراع المائل، و إبقائها في موقع الدفاع و إستجداء سلطتها التي منحها لها الجماهير من قوى الثورة المضادة عبر المفاوضات العقيمة، من مواقعها كقوى بدلاً من مواقعها كسلطة معلنة بأمر و إرادة الجماهير.

(٥٧)

١١ يونيو ٢٠١٩م

لن نتوقف عن وصف أعضاء المجلس الانقلابي العسكري بالمجرمين والمطالبة بجلبهم إلى العدالة. فالمجلس بكامل عضويته يبقى مجرماً و مطلوباً للعدالة. الإتفاق بعدم التصعيد الإعلامي الذي قالت الوساطة الأثيوبية أنها قد توصلت إليه، تم إبرامه مع قوى إعلان الحرية و التغيير و هو ملزم لمنابرها الرسمية. نحن كإعلام شعبي لا يلزمنا ذلك، و يجب أن نواصل حملتنا و ضغطنا على هذا الكيان المجرم. مودتي

(٥٨)

١١ يونيو ٢٠١٩م

لا لا لا
لن نترك الفاشست في بلادنا يعبثون
لا لا لا
لن يفلت المجرمون
نقسم بالنهرين نقسم بالجبال نقسم بالسهول نقسم بالنخيل
نقسم بالدم الذي يسيل
نقسم بالشهيد نقسم بالمهاجر نقسم بالضمائر
لن يفلت المجرمون^{٦٥}

الحادي عشر من يونيو ٢٠١٩م أو اليوم الثالث لعصيان شعبنا المجيد الشامل بتوقيت الثورة، الذي أذهل العالم بفاعليته و شموله و إنضباط جماهيره، و مازال المجلس العسكري الانقلابي يراوح ما بين إنكار وقوع المجزرة التي ارتكبها ، أو تسميتها تجاوزات من عسكريين كلفوا بتطهير منطقة كولومبيا فقط، أو الزعم بوجود لجنة تحقيق و بالإستعداد لتقديم من يثبت مشاركته للمحاكمة، أو تجاوز ذلك مؤخراً للتصريح بالموافقة على وجود لجنة تحقيق دولية، مع الاستمرار في قصف العقول بالشائعات التي تبرئه كله تارة، و تبرئ المجرم

65 الشاعر الفلسطيني توفيق زياد - غناء فرقة الطريق العراقية

"حميدتي" تارة أخرى، وإستماتة في إيقاف خدمة الإنترنت وقطعها لتسويق روايته وحدها. ويبدو انه قد بدأ في التوهم بأن مساعيه للهروب من المسئولية في طريقها إلى النجاح، وأن شروطه التي وضعها للعودة للمفاوضات مع قوى إعلان الحرية و التغيير قد تم تحقيقها، و أن هذا يؤكد روايته السقيمة عن فشل العصيان و عدم مسئوليته عن المجزرة التي تمت عند فض إعتصام القيادة العامة بالقوة المفرطة و الرصاص الحي.

فهو قد إشتراط للعودة للمفاوضات رفع العصيان و إيقاف الحديث عن الجثث التي تدينه حتماً بإرتكاب جرائم ضد الإنسانية، و يظن توهماً - و في حالته الراهنة كل الظن إثم - أن قوى إعلان الحرية و التغيير قد رفعت العصيان إستجابة لشروطه، في حين أن رفعها للعصيان كان نتيجة حوار داخلي غلب ضرورة التخفيف على شعبنا العظيم الذي تحمل العبء و اراد المواصلة، وإستجابة للوساطة الدولية و رغبة المجتمع الدولي. حيث أعتبرت قوى الحرية و التغيير أن الرسالة قد وصلت للمجلس الإنقلابي المجرم، الذي يدعي أن العصيان فاشل ثم يطالب برفعه، في تناقض لا يجوز على أعمى البصر و البصيرة. كذلك توهم مجلس المجرمين القتلة، أن موافقة قوى إعلان الحرية و التغيير على وقف التصعيد الإعلامي، تعني توقف الإعلام المعارض بمجمله عن فضحه و نشر ما يؤكد ارتكابه للمجزرة، ولكنه نسي أن هذا الإتفاق ملزم لهذه القوى و إعلامها الرسمي فقط، و هو لا يلزم الإعلام الشعبي المهيمن على وسائل التواصل الاجتماعي، و الذي هو الأساس في عملية فضح جرائم المجلس العسكري الإنقلابي، و هو سيواصل حتماً مهمته المقدسة في تعرية و ملاحقة مجلس المجرمين الإنقلابي العسكري.

و واجب هذا الإعلام الشعبي بمجرد عودة الإنترنت مع بدء المفاوضات، نشر جميع الفيديوهات و الإفادات التي تثبت وقوع المجزرة و توثق أبعادها، و التي تسبب قطع المجلس العسكري الإنقلابي المجرم لخدمة الإنترنت في عدم نشرها، و هي مع إقرار المجلس بأنه هو من أمر بفض الإعتصام، و مع ثبوت أن القوات التي قامت بالفض قوات نظامية تابعة له، تكفي ليس فقط لتقديم أعضاء المجلس المذكور من المجرمين للمحاكمة فقط، بل لإدانتهم أيضاً. فهم إرتكبوا أحد الجرائم ضد الإنسانية الواردة بالقانون الجنائي، كما إرتكبوا جرائم قتل عمد مهولة، و جرائم اغتصاب، بالإشتراك و التحريض مع قواتهم التي فضت الإعتصام. و إرتكابهم لهذه الجرائم ثابت إن لم يكن بالفعل الإيجابي فبالإمتناع عن القيام بواجبهم المتمثل في حماية المعتصمين السلميين.

و المطلوب من قوى الحرية و التغيير ألا توافق في أي مفاوضات على إضفاء أي حصانة على هؤلاء المجرمين، و ألا تجعل مشاركتهم في أي مستوى من مستويات السلطة مانعاً من جلبهم للعدالة، لأن الشعب السوداني لم يفوضها بإضفاء مثل هذه الحصانة و لم يتنازل عن دماء شهدائه. كذلك عليها أن تصر على وصول لجنة الامم المتحدة للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت توطئة لتحويلها إلى القضاء الدولي المختص، مع الإلتزام بتكوين لجنة تحقيق داخلية بمجرد استلامها السلطة، و إحالة جميع من يثبت ضلوعه في هذه المجزرة للقضاء حتى و إن كان عضواً في مجلس السيادة المزمع تشاركه مع المجرمين في المجلس العسكري الانقلابي. أيضاً على التحالف الديمقراطي للمحامين، تكوين لجان للبدء فوراً في قيد البلاغات ضد جميع المجرمين بما فيهم أعضاء المجلس العسكري الانقلابي المجرم، بالإستعانة بأهالي الشهداء و أولياء دمهم و بكل من له حق تحريك إجراءات جنائية، و عدم ترك هذا الأمر للمبادرة الفردية للمحامين الوطنيين حتى لا يسهل إستهدافهم. فالأوضاع في السودان لن تكن آمنة طالما أن هؤلاء المجرمين طلقاء و يملكون السلاح.

و الخلاصة هي أن رفع العصيان المدني لا يعد ضعفاً و لا إستسلاماً لأن نجاح العصيان لا خلاف حوله، و لكنه تخفيف للضغط عن كاهل شعبنا العظيم و إستجابة للوساطة الدولية مع إمكانية العودة إليه إذا تطلب الأمر و بإستعداد أفضل، و أن إتفاق قوى إعلان الحرية و التغيير على عدم التصعيد الإعلامي لا يمنع إعلامنا الشعبي من تشديد الضغط على المجلس العسكري الانقلابي المجرم لأنه ملزم لإعلام هذه القوى الرسمي فقط، و أن ملاحقة المجرمين يجب ألا تتوقف لحين جلبهم للعدالة المحلية أو الدولية.

و قوموا إلى ثورتكم و استعدوا للعودة إلى عصيانكم متى تطلب الأمر و لا تسمحوا للمجرمين بالإفلات من العقاب و ثقوا بأن نصركم مؤكد

حاصر حصارك لا مفر
 أضرب عدوك لا مفر
 سقطت ذراعك فالتقطها
 و سقطت قريك فالتقطني
 وأضرب عدوك بي
 فانت الآن حر و حر و حر
 حاصر حصارك بالجنون و بالجنون
 ذهب الذين تحبهم ذهبوا
 فإما ان تكون او لا تكون
 حاصر حصارك لا مفر
 و اضرب عدوك لا مفر^{٦٦}

السادس عشر من يونيو ٢٠١٩م و المجلس العسكري الانقلابي يحاول أن يوهم الجميع بأن جميع أوراق اللعبة بيده، برفع السقوف و إخطار قوى إعلان الحرية و التغيير عبر الوسيط الاثيوبي بأنه قد ألغى الإتفاق السابق، و بجولات نائب رئيسه قائد الجنجويد الجماهيرية التي يعرض نفسه فيها كزعيم سياسي و ربما مشروع ديكتاتور جديد، و بحديث أعضائه للصحافة العالمية و للجماهير حول الأقصاء و مهاجمة قوى الحرية و التغيير و محاولة شيطنتها من إعلامه الموروث من النظام الإنقاذي، و بالتسريبات و الشائعات حول رغبته في تعيين حكومة تصريف أعمال، و بإستماتته في شق قوى إعلان الحرية و التغيير عبر تكوين حزب شبابي ومغازلة بعض أطرافها لضمهم لحكومته المبنية على مخطط المحور الإماراتي المرتبط بها. وبمحاولة تشتيت الأذهان ببدء تحقيق النيابة مع المخلوع "البشير" في جرائم تتعلق بالفساد وحياسة النقد الأجنبي، مع قصف العقول بالكاذب و الشائعات و دس المقالات و التعليقات على لسان أشخاص ذوي قبول لدى الشارع السياسي السوداني كالدكتور منصور خالد زوراً وبهتاناً و افكاً.

و لكن جميع ما تقدم، لا يغير من واقع الحال شئ. و هو يؤكد أن المجلس العسكري الانقلابي في أضعف حالاته، و انه في حالة رعب من المحاسبة، و ان جميع ما يقوم به هو حالة هروب

للأمام، يهدف منها إلى تحسين وضعه التفاوضي، و فرض نفسه شريكاً على قوى إعلان الحرية و التغيير، التي رفضت التفاوض المباشر معه و حملته مسئولية الجرائم التي ارتكبت في فض الإعتصام بناءً لقراره و تنفيذاً لأوامره. و ضعف المجلس العسكري الانقلابي، تفضحه الأمور الآتية:

١- إعتراف متحدثه الرسمي في مؤتمره الصحفي الاخير بأنه هو من أصدر قراراً بفض الإعتصام بالقوة و ان هناك تجاوزات قد حدثت. و لا يقدر في هذا الإعتراف غير القضائي محاولة لملته بالحديث عن تنظيف منطقة كولومبيا، المعروف انها قد تم تنظيفها منذ ١ يونيو ٢٠١٩م، في حين ان جريمة فض الإعتصام بالقوة التي تناسلت عنها جرائم ضد الإنسانية و جرائم اغتيال و إغتصاب تمت في ٣ يونيو ٢٠١٩م أي بعد يومين.

٢- محاولة توريط رئيس قضاائه و نائبه العام في إتخاذ قرار الفض بالقوة لإكسابه مشروعية، و تنصل الإثنان من ذلك علناً و تكذيب المجلس العسكري الانقلابي مباشرة.

٣- انتشار إعترافه باتخاذ قرار فض الإعتصام بالقوة في الصحافة العالمية بحيث أصبحت إدانته دولية و رسخ موقفه كمجرم في الرأي العام العالمي.

٤- رفضه لوجود لجنة تحقيق دولية تدفع الامم المتحدة في اتجاه تكوينها و قيامه بتكوين لجنة عسكرية محضة للتحقيق، لم يشرك حتى نائبه العام فيها حتى يسيطر على نتيجة التحقيق ومخرجاته.

٥- استعداده للتضحية بعدد من الضباط تحت دعاوى انهم خالفوا الاوامر و قاموا بفض الإعتصام و الارجح انه سيحاكم الضباط الذين انحازوا للثورة بهذه التهمة الباطلة للتخلص منهم. و لكن في حال استمرار الضغط سيقدم بعض الضباط المجرمين التابعين له للتهرب من المسئولية التي لا يستطيع تحملها.

٦- الضغط الدولي الرهيب الذي يتعرض له من إدانة شاملة للمجزرة التي ارتكبتها شملت حتى الدول الداعمة له بما فيها الإمارات، و المطالبة الواسعة بالتحقيق الدولي التي نادت بها حتى الولايات المتحدة الامريكية في تناغم تام مع مطلب قوى إعلان الحرية و التغيير، بالإضافة إلى تعليق عضوية السودان في الإتحاد الافريقي.

٧- اصرار قوى إعلان الحرية و التغيير على انفاذ متطلبات العودة للحوار التي وضعتها و رفضها للتفاوض المباشر معه، و تصريح الوساطة بنفاذ الاتفاقات السابقة و ضرورة بدء

الحوار حول نقطة الخلاف المتمثلة في مجلس السيادة و نسب التمثيل فيه.

٨- تماسك الشارع السوداني في موقفه من جريمة فض الإعتصام بالقوة، و فشل المجلس العسكري الانقلابي في تمرير روايته بشأنها عليه، و مطالبته بالتحقيق و القصاص، و انتشار موقف معادي صريح لعصابة المجلس العسكري الانقلابي و جنجويده لما تم ارتكابه من جرائم مستمرة.

٩- قطع الانترنت و التصريح بعدم عودته بزعم انه يشكل خطراً على الأمن القومي، و لأنه يعمل ضدنا كما صرح أحد أعضاء المجلس المجرم، مما يؤكد هيمنة قوى إعلان الحرية و التغيير على هذه الأداة الفاعلة و خوف المجلس العسكري الانقلابي منها و فشله في ترويضها.

١٠- بدء اجراءات في مواجهته أمام محكمة الجنايات الدولية، مدعومة من تجمع المهنيين، يعلم جيداً انها ستتوفر لها بيانات كافية من أدلة مادية و شهادة شهود و فيديوهات مصورة، تجعل إدانة أعضائه حتمية في حال قبول الاختصاص.

مفاد ما تقدم و الكثير غيره، يعني ان المجلس العسكري الانقلابي، قد حشر نفسه في موقع لا يحسد عليه بالرغم من انه الان كالمقط يحكي انتفاخاً صولة الاسد. فهو يعمل و يجد للخروج من المأزق الذي وضع نفسه فيه بفض الإعتصام بالقوة، مما جعله بين مطرقة الرفض الشعبي الذي تمثل في عصيان الثلاث ايام الذي بين مدى عزلته، و سندان الضغط الدولي الرهيب الذي يطالبه بتسليم السلطة إلى سلطة مدنية، و بالسماح بتحقيق دولي في جريمته يعلم اعضاؤه انه سيقودهم الى المشانق. و لمعرفتنا بقصر نظر هذا المجلس الانقلابي الذي يدفعه إلى ارتكاب المزيد من الأخطاء كلما حاول الهروب للأمام، فإننا نرى بأن هذه المحاولات سوف تحكم الحصار من حوله و تضعه في مزيد من العزلة على عكس ما يتصور أعضاؤه. فهو على سبيل المثال يظن ان تكوين حكومة مدنية من قبله سوف يرفع الضغط الدولي عنه و يهزم قوى إعلان الحرية والتغيير بعد ان ينجح في تقسيمها و إستيعاب الجزء التسويوي منها، و ينسى ان هذا التصرف لن يكون مرضياً للشارع السوداني، و سيقود الى مزيد من العزلة ليس للمجلس الانقلابي نفسه، بل لأي قوى تسوية ترغب في الإنضمام اليه. و ظنه هذا يؤكد انه لم يدرك بعد عمق اثر الجريمة التي ارتكبها بفض الإعتصام بالقوة، و انها وحدت الجميع ضده و قيدت التيار التسويوي الذي كان يصنفه شريكاً و منعه من مد اليد إليه، لان ذلك يشكل إنتحاراً سياسياً واضحاً. لذلك ليس امامه سوى تكوين

حكومة من أحزاب نظام "البشير" و قوى الثورة المضادة، و عليه في هذه الحالة أن يقنع المجتمع الدولي بقبولها و هي مهمة مستحيلة، كإستحالة اقناع الشعب السوداني بها.

و مؤدى ما تقدم هو أن على قوى إعلان الحرية و التغيير ان تدرك مدى الضعف الذي يعاني منه المجلس العسكري الانقلابي، و ان تدير عملية التفاوض غير المباشر وفقاً لذلك لا وفقاً للأجواء التي يشيعها المجلس المذكور و يروج لها. و عليها حتماً القيام بما يلي:

الاصرار على وجود لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جريمة فض الإعتصام بالقوة و الجرائم المترتبة عليها.

٢- دعم جميع الخطوات التي تسعى لنقل الامر الى محكمة الجنايات الدولية.

٣- رفض التفاوض المباشر قبل تنفيذ المجلس العسكري الانقلابي لجميع المتطلبات.

٤- عدم تقديم أي تنازلات عما سبق الاتفاق عليه و الاصرار على مجلس سيادة مدني يتمثل عسكري للقوات المسلحة إما من متقاعديها الشرفاء او العاملين من غير عضوية المجلس العسكري الانقلابي.

٥- مطالبة اعضاء المجلس العسكري الانقلابي بالتنحي بصفتهم مشتبه بهم في جريمة فض الإعتصام بالقوة و خضوعهم للتحقيق، و ليس هنالك سبب لرفضهم ان كانوا يثقون في براءتهم. و التنحي ضروري لقيام تحقيق جدي و ذو مصداقية، اذ لا يعقل وجودهم في مناصبهم اثناء مثل هكذا تحقيق.

٦- التمسك بوحدة قوى إعلان الحرية و التغيير دون اهمال الصراع بين مكوناتها، و الاستفادة من خطأ المجلس العسكري الانقلابي الشنيع الذي قطع الطريق امام التيار التسويوي و هو على وشك الالتحاق به، و تعميق القطيعة بين الاثنين بناءً على الموقف الجماهيري المتناسك و الصلب من هذه الجريمة البشعة.

٧- التفاوض مع المجتمع الدولي لقبول دعم مجلس السيادة المدني الذي سوف تعلنه قوى إعلان الحرية و التغيير، بناءً على تراجع المجلس العسكري الانقلابي و نقضه للاتفاق الذي تم علنا و اخطار الوساطة الأثيوبية بذلك، و توضيح ان هذه الخطوة تمت لوضوح رفض المجلس المذكور لتسليم السلطة للمدنيين، و رداً على هذا الرفض .

٨- توطيد العلاقة بين قوى إعلان الحرية و التغيير و جماهير الشعب السوداني، بتوسيع

دائرة الاتصال عبر لجان المقاومة في الاحياء، و تنشيط العمل الدعائي في غياب الانترنت باستخدام ما هو متاح من وسائل الاتصال، مع تثبيت منبر يومي عبر بيان مطبوع او نشرة مسجلة توزع للقنوات الفضائية غير المسيطر عليها من المجلس العسكري الانقلابي وحلفاؤه الاقليميين.

٩- عدم التعويل على الوساطة الأفريقية وحدها، و العمل بالتوازي على الاستعداد لمواصلة برنامج النشاط الثوري بتحديث الجدول و التوسع في التظاهر و الوقفات الاحتجاجية والإضرابات وصولاً للعصيان المدني مجدداً، مع مواصلة بناء الحركة النقابية.

الإلتزام بما تقدم، سوف يقود حتماً هذا المجلس العسكري الانقلابي لتقديم المزيد من التنازلات مكرهاً، فهو برغم عنترياته يعلم بأن لا مخرج له سوى قبوله شريكاً مجدداً في العملية السياسية التي أصبحت الآن برعاية دولية لها اشتراطاتها. و الهروب للأمام حتماً لن يخرج من ورطته.

وقوموا إلى ثورتكم و ثقوا في أنكم الأقوى و لا تتنازلوا للمجرمين أو تسمحوا لهم بالهروب من العدالة فنصركم أقرب مما تتصورون

(٦٠)

٢٧ يونيو ٢٠١٩ م

ما حيلة الرصاص و المشنقة اب سلبه
ما بفهم المكتوب البقرا بالقلبة
عمال و فلاحين الجند و الطلبة
سدا منيعا هي ما تكثر الغلبة
بيناتنا كلمة سر لا لا لحكم الفرد
قرب تقرب جاي تلقانا كالهبيبي
في لحظة تلقى الرد
كل الشوارع سد^{٦٧}

السابع و العشرون من يونيو ٢٠١٩ م و الثورة السودانية تلحق جراحها و تعض على آلامها

وتتقدم بثبات لمواجهة عدوها و منازلته بسلميتها التي أذهلت العالم. و هي تتقدم و الرؤية واضحة أمامها، ميقنة أن الشعب المنظم هو من ينجز الثورة التي يستحيل أن ينضم إليها جميع المواطنين، فالثورة فعل من له مصلحة في التغيير الجذري ضد من ليس له مصلحة في هذا التغيير من المواطنين. لذلك هي ثورة قوى الثورة في مواجهة قوى الثورة المضادة، اي ثورة الشعب من عمال و فلاحين و جنود و طلبة و صغار ضباط و موظفين و رأسمالية وطنية، ضد أنشط قطاعات عدوها الاجتماعي الذي يمثله في بلادنا رأس المال الطفيلي، و أنشط قطاعاته و رأس رمح قوى ثورته المضادة هو المجلس العسكري الانقلابي، الذي تتوارى خلفه كل قطاعات الثورة المضادة من إسلاميين و غيرهم. فالثورة هي صراع بين الشعب و أعدائه، بين معسكرين التناقض بينهما رئيس لا يحتمل التسوية ، لذلك لا بد من أن ينتصر أحدهما على الآخر ويقصيه عن السلطة.

و بالنظر للمجلس العسكري الانقلابي، نجد أن أنشط قطاعاته عسكرياً هي قوات الدعم السريع (الجنجويد)، التي يحلو للبعض أن يتعامل معها كمرتزقة تقاتل لمن يدفع، و ينسى أن موقعها الاجتماعي يتحدد بطبيعة قيادتها، التي كفت منذ فترة عن التصرف كمرتزقة حامية لنظام المخلوع "البشير" ، و إنتقلت لتصبح جزءاً أصيلاً من منتدى ناشطي الرأسمال الطفيلي. فالأسرة التي تقودها أصبحت من ملاك مراكز تعدين الذهب و تهريبه، و أسست العديد من الشركات المرتبطة بنظام المخلوع و التي لا تعمل في أي قطاع منتج، كما أنها تشارك في الإتجار بالبشر و إرسال المرتزقة للقتال في الحرب على اليمن و تجند الاطفال، و تمارس جميع النشاطات الطفيلية غير المنتجة. لذلك، ليس لقوات الدعم السريع (الجنجويد) أي مصلحة في تفكيك دولة التمكين و بناء دولة لكل السودانين، تقوم على الحرية و السلام و العدالة، لان ذلك يعني تصفية ممتلكات قيادتها و فطمها من نهب ممتلكات الشعب السوداني، و تسريح هذه المليشيا لعدم الحاجة إليها في دولة سيادة حكم القانون. و لهذا تستमित مليشيا الدعم السريع (الجنجويد) في حماية دولة التمكين و إمتداداتها عبر إنقلاب القصر، الذي دفع بها إلى واجهة الحدث السياسي مع بقية أعضاء لجنة نظام المخلوع الأمنية. و لا نظن بأن هناك عاقل، يتوقع أن تسلم هذه اللجنة التي تمثل رأس المال الطفيلي السلطة للشعب و تمارس الإنتحار، فرأس المال الطفيلي بطبيعته، ليس لديه ما يساوم عليه لأن قوام نشاطه التطفل، و هو يتسامح فقط في الإشراف في سلطته عند الضغط، مع ضمان أن تكون الشراكة شكلية لا تؤثر على قدرته على صنع القرار منفرداً،

كما كان يفعل نظام المخلوع. وهذا يحتم على الحركة الجماهيرية وقوى الثورة، أن تواصل التصعيد لحين إسقاط إنقلاب القصر.

وهي أمامها عدة بدائل لإستلام السلطة:

تقدم الجماهير بنفسها نحو مراكز السلطة من رئاسة مجلس وزراء و وزارات و قصر جمهوري و مؤسسات حكم و إستلامها لها بنفسها، و تنصيب سلطتها في جميع مستوياتها بعد إعلانها من قبل قيادتها، و بمساعدة الوطنيين داخل هذه المؤسسات.

٢- التنسيق مع القوى الوطنية داخل القوات النظامية للقيام بإنقلاب عسكري ضد المجلس العسكري الانقلابي، و من ثم القيام بتسليم السلطة إلى قيادة الحركة الجماهيرية و حماية السلطة الثورية الجديدة.

٣- المواصلة في الضغط على المجلس العسكري الانقلابي و التنسيق مع المجتمع الدولي لعزل المجلس، بمستوى يقوده لإرتكاب مزيد من الأخطاء تحتتم التدخل العسكري الدولي لإسقاط هذا المجلس المجرم و تسليم السلطة إلى الشعب و قيادة ثورته.

٤- مواصلة التصعيد لحين إنصياح المجلس العسكري الانقلابي للضغط الداخلي و الخارجي و تسليم السلطة لممثلي الثورة. و خطورة هذا الخيار هو أنه قد يؤدي إلى تقديم تنازلات تجعل من المجلس العسكري الانقلابي المجرم شريكاً في السلطة الانتقالية، بناءً على ضغوط دولية تمنع إستكمال دائرة الضغط حتى يتم الاسقاط التام لهؤلاء المجرمين.

٥- تسليح الثورة و دعوة المنحازين لها بالقوات النظامية و المفصولين من الخدمة العسكرية والحركات المسلحة للانضمام إليها و الدخول في حرب أهلية. و هذا أسوأ الخيارات لأنه على الأرجح سيقود لهزيمة الثورة و إنتصار الثورة المضادة .

و من الواضح حتى الآن أن قيادة الثورة قد اختارت الخيار الرابع، و هي تواصل التصعيد والضغط حتى ينصاع المجلس العسكري الانقلابي لتسليم السلطة إلى سلطة مدنية بالرغم من المخاطر التي تحيط بهذا الخيار، لأنها تعتبر أنه الأقل تكلفة من ناحية إراقة الدماء على الأقل و نتمنى أن تكون محقة في ذلك. فهذا المجلس العسكري الانقلابي الذي حشر نفسه في الزاوية، تسليم السلطة لسلطة مدنية لم يعد خياراً متاحاً بالنسبة له، لأنه يساوي إنتحاراً كاملاً غير منقوص.

و في تقديرنا أن هذا الخيار في كل الاحوال، ينقصه العمل الجاد وسط القوات النظامية

لتعزيز الضغط على المجلس العسكري الانقلابي من داخلها أيضاً، بالإضافة إلى تكريس العزلة الاجتماعية لعضوية المجلس، وإستكمال جميع الآليات للوصول لعصيان مدني مستمر، وإقتناع المجتمع الدولي بضرورة إعلان سلطة مدنية من طرف واحد وإقضاء المجلس العسكري الانقلابي بدلاً من فرض واقع تفاوضي، لان ذلك يعزز موقف جماهير الثورة وقيادتها.

و يبقى الخيار الأول القائم على الزحف الجماهيري لإستلام السلطة خياراً قائماً، و لكنه يشترط وجود تنسيق تام و كامل مع الوطنيين داخل القوات النظامية لحماية سلطة الجماهير بمجرد إعلانها و سيطرتها على مراكز و مؤسسات السلطة، مع ضمان وجود دعم دولي و إعتراف واضح بها. هذه هي الفرصة التي ضاعت أكثر من مرة و ندرك أنها قد اصبحت الآن أكثر صعوبة.

و مؤدى ما تقدم هو أن الصراع الآن حدي و جذري بين معسكرين لا يمكن التوفيق بينهما، وهو في مرحلة لا يجوز للوطنيين إدعاء الحياد فيها او وضع انفسهم في موقع الوسطاء و اصحاب المبادرات، خصوصاً اذا كانوا يشكلون جزءاً من قوى الحرية و التغيير. اذ لا حياد بين الجلاد والضحية، و لا بين الفتوة البلطجي و المواطن المسالم الذي يبحث عن حقوقه، و لا بين من يستخدم العنف المفرط و بين المتظاهرين السلميين، و لا بين اللص الذي ينهب و بين صاحب الحق. هذا مع ضرورة فهم ان الفرز شئ حتمي، لكن الفرز المبكر قبل إنتصار الثورة الذي يأخذ شكل إنقسام خطير للغاية. دعم البناء و فهم الظواهر للتعامل معها بشكل علمي لا بردود الافعال، شروط ضرورية لتعزيز الإنتصار و هزيمة معسكر الثورة المضادة.

و الخلاصة هي أن الثورة تسير في طريق آلامها بوعي و وضوح رؤية و تحدي، بالرغم من عنتريات المجلس العسكري الانقلابي المحاصر داخليا و خارجيا و مناوراته. وهي في الاتجاه السليم نحو النصر، و نجاح مواكبها المعلنة في يوم ٣٠ يونيو القادم سوف يعزز مركزها و يرسخ خطواتها في طريق نصرها المؤزر.

وقوموا لثورتكم و أقصوا اعداءكم بلا تردد فالنصر حتما حليفكم

الهبابي سوداني مدرب
جرب هدم و جرب علا
ما بالصدفة ولاها لعل
فيكم ريحة من الشبيحة
خلو الباطجة روحو يلا
كل العالم عين بتاوق
صورة و صوت و كتاب و مجلة^{٦٨}

فعلها شعبنا العظيم مجدداً، و جعل من مليونية الشهداء التي دعت لها قوى الحرية و التغيير في الثلاثين من يونيو ٢٠١٩م، مليونيات فاقت كل التصورات الجامعة التي كانت تتوقع نجاح المليونية. خرجت جماهير الشعب السوداني من كل فج و من كل ناحية، و غطت الخرطوم و ام درمان و بحري سيول من البشر. و لم تتأخر جماهير الاقاليم الباسلة، فخرجت مدني و سنار و بورتسودان و الأبيض و زالنجي و كسلا و القضارف و عطبرة التي لم تكف بواجب خروجها المحلي فأرسلت قطارها ليصل الخرطوم تماما في الواحدة بعد الظهر بتوقيت الثورة. و التعداد للمدن السابق يأتي على سبيل المثال لا الحصر، لان المشهد كان اكبر من الوصف، ليس من حيث العدد فقط غير المسبوق و لكن من حيث المضامين، فمجددا اتسع المعنى وضاقت العبارة و عجزت الكلمات عن الوصف. فالمجد و الخلود للشهداء السبعة الذين ارتقوا برصاص الغدر و الخيانة، و الشفاء العاجل و البهاء لمئات الجرحى و الإنتصار المؤزر لشعبنا.

ما حدث اليوم، أكد إرادة شعبنا و وحدته خلف مطالب ثورته، و إصراره على سلطته المدنية، و رفضه القطعي للمجلس العسكري الانقلابي و إنقلاب القصر، كذلك حدد طبيعة الاصطفاة السياسي و الخارطة السياسية، و لخص بصدق طبيعة توازن القوى، و وضع قوى الحرية و التغيير أمام مهام واضحة لا يصح تجاوزها أو التقصير في الوفاء بموجباتها. و الدروس المستفادة من هذه الحشود المعلمة، يمكن ايجازها فيما يلي:

ان الشعب السوداني موحد خلف اهدافه، و هو مصر على سلطته المدنية، و مثابر على دعم

قيادته المنظمة، و مؤكّد بأن قوى إعلان الحرية و التغيير هي من يمثّله. فخروجه و بهذا الكم المهول في المليونية التي دعت لها هذه القوى، يفوق اي تفويض شعبي إنتخابي نالته اي قوى حكمت السودان ديمقراطياً منذ الاستقلال. و هو بذلك حسم سؤال المشروعية و أقم المجلس العسكري الانقلابي و قوى الثورة المضادة حجراً كبيراً لن يستطيعوا ابتلاعه.

٢- ان الشعب السوداني قد حدد عدوه بوضوح، و هو المجلس العسكري الانقلابي الذي اصر على أن يواجه هذا الشعب العظيم بالرصاص الحي اليوم أيضاً، و ان يمنعه من الوصول للقصر الجمهوري الذي هو رمز لسيادة الشعب لا سيادة المجلس الانقلابي. فالمجلس الذي يقف حجر عثرة في سبيل تحقيق ما يطلبه الشعب من سلطة مدنية، هو بالحثم العدو الذي لا يصح باي حال من الأحوال اعطاءه مشروعية و تحويله لشريك في السلطة الانتقالية. و يترتب على ذلك أن تطالب قوى الحرية و التغيير الوساطة، بأن يقوم هذا المجلس المجرم بحل نفسه ليتقدم من القوى النظامية من أياديه غير ملطخة من الدماء ليشارك بتسليم السلطة و تمثيل القوات النظامية فيها، بل الافضل ان تقوم السلطة السيادية المدنية الواجب إعلانها بحل مجلس الانقلاب بنفسها.

٣- ان الاساس في عملية التغيير هو إرادة الشعب، و ان الوسيلة هي عمله المنظم، و ان فض الإعتصام لم ينقض الاصل، بل تعرض لأحد و سائل العمل المنظم التي سرعان ما تجاوزها شعبنا و شحذ أدواته الاخرى من عصيان مدني و مواكب هادرة يستحيل قمعها او هزيمتها. و هذا يقدم درساً مجانياً لمجلس المجرمين الحاكم بأن شعبنا الواعي و المنظم، قادر على الانتقال السلس في استخدام أدواته و وسائله المنظمة، و ان الاعتداء الغاشم على الإعتصام لن تحصد نتائجه و لن يحدث تحولاً جذرياً في توازن القوى كما توهم المجلس العسكري الانقلابي.

٤- ان جميع مناورات المجلس العسكري الانقلابي لم تغير في طبيعة الخارطة السياسية بالمستوى الذي اراده، فلا الاغتيال بدم بارد للشهداء في فض الإعتصام، و لا الاستباحة و الاذلال و محاولة نشر الرعب التي اعقبت ذلك، و لا عسكري الشارع و نشر الجنجويد، و لا القصف الإعلامي و بث الكاذب و الشائعات، و لا قطع الانترنت و وسائل التواصل الاجتماعي، و لا محاولة قسم قوى الحرية و التغيير، و لا حشد السواقط الاجتماعية و فلول النظام قيد الهزيمة و التصفية، من الممكن ان تغير حقيقة إنتصار شعبنا الحتمي و علو كعبه و امتلاكه لزام المبادرة و نفيه لأي مشروعية لهذا المجلس المجرم الذي ليس له

مشروعية بالأساس، وتأكيد مشروعية القوى التي تمثله.

٥- ان الشارع الثائر وحده هو من يحدد من يمثله، و هو قد اختار قوى إعلان الحرية و التغيير و نزع اي شرعية من قوى الثورة المضادة التي هي عدو لهذا الشارع، و هو يشكل الضمانة الرئيسية لعزل المجلس العسكري الانقلابي و قوى الثورة المضادة التي يحميها و يناور بإسمها ويريد اشراكها في سلطة ثورة قامت بالأساس ضدها، و هو كذلك الضامن لوحدة قوى إعلان الحرية و التغيير و المانع من إنتصار تيارها التسويوي الراغب في تمرير مشروع الهبوط الناعم. وهذا يحتم إقصاء المجلس العسكري الانقلابي و قوى الثورة المضادة قولاً واحداً دون مجاملة أو تردد.

٦- أن شعبنا لن يتنازل عن دمائه شهدائه، و انه يعمل من أجل القصاص لهم "الدم قصاد الدم ما بنقبل الدية". و هذا يحتم التمسك بتشكيل اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في فض الإعتصام، و المطالبة بتوسيع اختصاصها ليشمل كل الجرائم التي تم ارتكابها من قبل المجلس العسكري الانقلابي.

٧- أن ما بعد مليونيات اليوم ليس كما قبله، لأنها اسست لميلاد توازن قوى جديد و هدمت كل ما بناه المجلس العسكري الانقلابي على ساقين من رمال، و اعادت انتاج لحظة ثورية جديدة لن يغفر لنا التاريخ أن اضعناها مجددا. فالمبادرة في يد قوى إعلان الحرية و التغيير، و عليها ان تنتهز هذه الفرصة دون تردد لفرض شروط الشعب السوداني الذي توحد خلفها، و الاتساوم بهذا التفويض.

فالمطلوب هو المحافظة على الكتلة الحرجة التي كونتها مليونيات اليوم بالطريقة المناسبة، توطئة لتوظيفها في الزحف الجماهيري لاستلام السلطة لا انتظار تسليمها من قبل المجلس العسكري الانقلابي الذي لن يسلمها و لن يقبل بشراكة فيها لا تعطيه الحق في التعطيل على اقل تقدير. و على قوى إعلان الحرية و التغيير ان تعلن سلطتها السيادية المدنية فوراً و تترك فيها عدد من المقاعد للعسكريين، و ان تشترط بان يتم التمثيل للعسكريين من خارج المجلس المجرم. و ان تفاوض لاحقاً بإسم هذه السلطة السيادية للمطالبة بتمكينها من انفاذ سلطتها المستلمة عبر زحف الجماهير لا تسليمها السلطة، و ان تبدأ بالفعل بإصدار قراراتها وليكن حل المجلس العسكري الانقلابي اولها و إعادة المفصولين من القوات المسلحة و الحاقهم برتبهم. كذلك عليها ان تعلن بطلان جميع القرارات التي اتخذها المجلس العسكري الانقلابي بوصفه سلطة امر واقع إنقلابية لا مشروعية لأي قرار اتخذته منذ ١١

أبريل ٢٠١٩م تاريخ إنقلاب القصر الذي نفذته اللجنة الأمنية لنظام المخلوع "البشير".
و الخلاصة هي أن شعبنا اليوم منتصر، وهو قد أكد بأنه مصمم على إستكمال ثورته، و انه
موحد خلف قيادته و موحد لها كذلك، و أنه قد صنف عدوه و نزع عنه اي مشروعية و منعه
من تحقيق مشروعه الرامي لكسر إرادة الشعب و تمزيق وحدة منظومته القائدة للحراك
الثوري، و أنه يضع كامل إرادته خلف هذه القوى القائدة التي عليها مفارقة دائرة التردد
والانطلاق قدماً و بخطوات واثقة في تنفيذ إرادة شعبيها و إعلان خطوات تتناسب مع هذا
النصر الجديد.

و قوموا إلى ثورتكم و تسلموا سلطتكم بأنفسكم و اعزلوا عدوكم فإرادة شعبيكم غلبة
ونصره الشامل قادم لا محالة

(٦٢)

٥ يوليو ١٩٠٢م

خوفي أكثر
من تواصلِ خطوةٍ يفتر
خوفي عذراً يا حبيبتنا
من دياكتيك مدجل
سيل ضجيج الايدلوجيا
اللاقي و الليل المهرجل
نهج عجل بالتسامح
و التصالح و التصافح
و الصراع زي المؤجل
يا حمام الوعي اكبر
باللي خنجر و اللي منجل^{٦٩}

ليل الرابع من يوليو ٢٠١٩م إنتصر شعبنا ، نعم إنتصر حين أجبر المجلس العسكري
الإنقلابي على النزول من فوق الشجرة و قبول توقيع إتفاق يفضي لتكوين سلطة مدنية،
و حين منعه من تحقيق أهداف قوى الثورة المضادة و إحتواء الثورة و تصفيتها. صحيح أن
هذا النصر ليس نصراً شاملاً، فشعبنا لم يتمكن من هزيمة الثورة المضادة هزيمة نهائية

69 الشاعر محمد الحسن سالم (حميد)

بتسلم سلطته المدنية كاملة غير منقوصة، و لكنه لم يقف أيضاً عند منع الثورة المضادة من تحقيق أهدافها، بل فتح الطريق أمام مواصلة النضال في ظروف أفضل، حتى تتحقق أهداف الثورة كاملة. و حتى تتضح الصورة أكثر، يجب أن نوضح بأن المجلس العسكري الانقلابي الذي يمثل رأس الرمح للرأسمال الطفيلي و قوى الثورة المضادة، قد فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق أهداف القوى التي يمثلها. فهي كانت راغبة في الحفاظ على سلطتها عبر تنفيذ إنقلاب القصر الذي انجزته عبر لجنتها الأمنية، و التمسك بكامل السلطة السيادية و الإحتفاظ بها في أيادي المجلس العسكري الانقلابي الذي كونته، مع السماح لقوى الثورة بتشكيل مجلس وزراء تحت إشرافها و سلطة تشريعية بالمشاركة مع قوى الثورة المضادة، تحت زعم أن قوى الحرية و التغيير لا تمثل كل السودانين و أنها قوى اقصائية. و بنت كل خطها الدعائي على هذا الأساس ، متناسية أن الثورة بالأساس لا يمكن أن ينجزها جميع السودانين، لأنها ثورة لشعب السودان ضد أعدائه من السودانين الذين حكموا البلاد و قامت الثورة لطردهم من السلطة، مما يحتم إقصاؤهم بل و محاسبتهم.

تحت ضغط الشارع الثائر، تراجعت قوى الثورة المضادة و مجلسها الانقلابي خطوة، و قبلت أن تكون السلطة التنفيذية في مستوى مجلس الوزراء خالصة لقوى الحرية و التغيير مع نسبة ٦٧% من البرلمان، و مُنع تمثيل قوى الثورة المضادة في المستويين التنفيذي و التشريعي، و لكنها تشبثت بأغلبية عسكرية في المستوى السيادي، تكرر يدها العليا في أجهزة الحكم الإنتقالي و تجعلها قادرة على منع تنفيذ أيأ من أهداف الثورة. و لأن قوى الحرية و التغيير رفضت أن تمكنها من ذلك، قام مجلسها العسكري الانقلابي بفض الإعتصام بالقوة المفرطة، لينتج توازن قوى جديد، يسمح له بالإحتفاظ بالسلطة السيادية، و يعطي التيار التسويوي داخل قوى الحرية و التغيير القدرة على الدخول في تسوية تؤدي إلى تصفية الثورة.

و لكن خاب فأل المجلس العسكري الانقلابي، و فشل مجدداً، حين أخذه عصيان شعبنا العظيم المدني لثلاثة أيام أخذ عزيز مُقتدر، ثم جاءت مليونيات ٣٠ يونيو ٢٠١٩م لترسم حقيقة توازن القوى ، و تؤكد أن المبادرة مازالت في يد الشارع ، و إن المجلس العسكري الانقلابي و قوى الثورة المضادة، ليس أمامهما سوى خفض سقفهما من جديد ، و القبول بوجود في مفاصل السلطة يعطيها فرصة المشاكسة و الإعاقه فقط، بدلاً من أن يكرس تفوق قوى الثورة المضادة و هيمنتها. فإبتلع المجلس العسكري الانقلابي سقوفه المعلنة من إلغاء للإتفاقات السابقة مع قوى الحرية و التغيير، و من محاولات لتكوين حكومة تسيير أعمال

ينفرد بها مع الاحتفاظ بالسلطة السيادية، و من مطالبة بالمشاركة في السلطة التنفيذية على الأقل، و من تراجع عن النسبة التي تم الاتفاق عليها في البرلمان، و من محاولات لخلق أوسام شعبية تقوضه للإستمرار في السلطة، و من رفض للجلوس مع قوى الحرية و التغيير إلى الاتفاق معها ضد كل ما كان يتفوه به من ترهات. و هذا كله يؤكد أن قوى الحرية و التغيير قد إنتصرت على المجلس العسكري الانقلابي بالنقاط إنتصاراً واضحاً لا شك فيه.

فهي من ناحية، هزمت القوى المدنية السياسية التي يمثلها المجلس العسكري الانقلابي شر هزيمة، و طردتها و منعت من تمثيلها في أي مستوى من مستويات السلطة الإنتقالية على عكس رغبة المجلس، مما يعني أن قوى الثورة المضادة المدنية أصبحت خارج السلطة و سقطت سلطتها بالفعل، و من ناحية ثانية مُنعت قوى الثورة المضادة الأمنية و العسكرية من تكريس نفسها كسلطة أمر واقع و أجبرت مجلسها العسكري الانقلابي على فقدان سلطته السيادية وحوالته الى مجرد جزء من الجسم السيادي، و كرست بذلك هزيمة إنقلاب القصر، و من ناحية ثالثة أسست لتسلم سلطتها المدنية الخالصة في المستويين التنفيذي و التشريعي، و سلطتها المشتركة مع قوى الثورة المضادة العسكرية، و هي أضعف حلقات إنتصارها بلا شك. لذلك على الجميع ان يعترف بهذا الإنتصار و أن يحتفي به، بالرغم من أنه ليس إنتصاراً شاملاً بالضربة القاضية، لأن مثل هذا الإنتصار قد فاتت لحظته الثورية التي تم إضاعتها في أبريل الماضي.

المهم الآن هو إدراك أن هذا الإنتصار لا بد من حراسته و البناء عليه، لإستكمال مهام الثورة. و شرط ذلك هو المحافظة على وحدة قوى الثورة، و على المؤسسات التي قادتها بحكمة لا تخلو من ارتكاب الأخطاء بالطبع، و على رأسها تجمع المهنيين، الذي أثبت أنه وسيلة فعالة إبتكرها شعبنا العظيم، لملء الفراغ النقابي الذي خلقتة نقابة المنشأة المشوهة. كذلك لا بد من الحفاظ على لجان المقاومة في الاحياء حية و فاعلة لحين إنتهاء الفترة الانتقالية، و التمسك بكافة وسائل النضال السلمي من تظاهر و إضراب و وقفات إحتجاجية و عصيان مدني، دعماً للسلطة المدنية التي لا يجب تركها لتصارع ممثلي الثورة المضادة وحدها. و ليكون في الذهن، أن اعضاء هذه السلطة المدنية، من سيقوم على تأمينهم و حراستهم في منازلهم و مكاتبهم، هم العسكريين و الأمنيين من قوى الثورة المضادة، و لا يجب أن نتركهم رهائنًا لديهم.

و على الجميع أن يدرك بأن قضايا الثورة الرئيسية المتمثلة في تفكيك دولة التمكين و بناء

دولة كل المواطنين مازالت قائمة، و أن ما تم هو خطوة أولى هي إفتكاك السلطة من دولة التمكين وإبعاد ممثليها المدنيين و حصار العسكريين فقط، و أن هذه القضايا ستبقى قضايا صراع مريير يحتاج لدعم مستمر من قوى الثورة لسلطتها المدنية. فالقضايا التالية صاحبة أولوية و طرحها سيثير صراعاً حتماً:

إعادة هيكله القوات المسلحة بإعادة المفصولين من الخدمة وإلحاقهم بدفعهم، و حل جميع المليشيات و دمج بعض أفرادها في الجيش ، ضمن عملية التسوية السلمية.

٢- حل جهاز الأمن أو حتى إعادة هيكلته و محاسبة المجرمين الذين أداروه طوال فترة الإنقاذ، الذين نفذوا جرائم القتل و التعذيب و الإغتصاب و الإعتقال التعسفي.

٣- إصلاح الأجهزة العدلية و إعلاء شأن المحاسبة و عدم الإفلات من العقاب، و صياغة تصور و برنامج للعدالة الإنتقالية و تنفيذه.

٤- تفكيك المؤسسات الاقتصادية الخاصة برأس المال الطفيلي و منها شركات جهاز الأمن و المنظمات الخيرية المزعومة و شركات الإسلاميين التي ظلت تمتص من ثدي المال العام، وإخضاع جميع الأموال العامة لولاية وزارة المالية و إسترداد أموال السودانيين المنهوبة.

و الخلاصة هي أنه قد آن الأوان لنبارك للسودانيين إنتصار ثورتهم بإستلامها سلطة تنفيذية و تشريعية خالصة من درن قوى الثورة المضادة، و سلطة سيادية بالمشاركة مع قوى الثورة المضادة لم تعط هذه القوى يداً علياً صريحة كما كانت ترغب، مما شكل هزيمة واضحة لهذه القوى بمنعها من تحقيق أهدافها. و على من يستفزههم مثلنا وجود مجرم كبرهان أو "حميدي" في سلطة المرحلة الإنتقالية السيادية، أن يتفهموا بأن الصراع معهم مستمر و أن الثورة سيرورة لم تقطع، و أن يشحذ الجميع همهم لدعم السلطة المدنية بقوة، و خصوصاً ممثليها في المجلس السيادي ، حتى تنتصر الثورة إنتصارها الشامل و تنجز أهدافها.

وقوموا إلى ثورتكم و احتفلوا بنصركم و حافظوا عليه بوحدتكم و واصلوا نضالكم ليتحقق نصركم الشامل و هو أقرب مما يتصور العدو

بلد زي نيلا بالا طوييل بلد حانان بلد راحام
 وزولا يا زولا مافي كلام
 أمان مو أصيل أمان مو عديل
 واماني اماني ما هو تمام
 و أمان مو غتيت و مو النجام
 إذا ضاقت خليقتو و قام
 و شعب مثل دا لا بينغش و لا ييهقلو الحكام^{٧٠}

الثالث عشر من يوليو ٢٠١٩ م أربعينية شهداء فض إعتصام القيادة العامة و مسيراتها الهادرة التي سارت بإصرار في العاصمة و مدن الاقاليم لتؤكد أن الجرح مازال نازفاً و أن دماء الشهداء لن يتم تجاوزها أو التنازل عنها عبر إتفاق بين قوى الحرية و التغيير و المجلس العسكري الانقلابي، و أن شعبنا مصر على أن العبور المدنية و تحقيق العدالة الانتقالية التي لن تسمح لأي شخص كان بالإفلات من العقاب أمران متصلان إتصلاً لا فكاك منه. فشوارع مدني وبورتسودان و الأبيض و مدن الأقاليم الاخرى، و مسيرة شارع الستين المشهودة و مسيرات ام درمان و بحري ، و التجمع المهيب في ميدان الأهلية ام درمان و الميدان الآخر في بحري، جميعها أوصلت الرسالة و حددت بوضوح أن شعبنا يرى الا مساومة في دماء الشهداء و أن العدالة لا تتعارض مع التسوية السياسية، و أن لا أحد مفوض بالتنازل عن المحاسبة و منح الحصانات و وضع أي شخص مهما كان فوق القانون إخلالاً بمبدأ سيادة حكم القانون و إخضاع الجميع له.

هذه الرسالة الواضحة ، تحتم قراءة مسودة الاتفاق السياسي و المرسوم الدستوري المرفق بها المقدمين من الوساطة الأفريقية، في ضوء الإرادة الشعبية التي حددت ما يريده الشعب من سلطة مدنية و عدالة إنتقالية أولى واجباتها القصاص من قتلة الشهداء . و بفعل ذلك إمتثالاً لهذه الإرادة الغلابة، يتضح ما يلي:

النص على صدور المرسوم الدستوري الملحق بالاتفاق بتوقيع و خاتم المجلس العسكري،

يشعرن هذا المجلس العسكري الانقلابي و يجعله مصدراً لشرعية كافة مؤسسات المرحلة الانتقالية أيضاً. و بالطبع من يصدر المرسوم يملك حق الغائه. لذلك يجب أن يصدر المرسوم من مجلس السيادة بعد تشكيله وفقاً للاتفاق السياسي.

٢- إقرار مبدأ الشراكة يستلزم توضيح أسس هذه الشراكة و ربطها بشكل واضح بما ورد في مقدمة الاتفاق السياسي لا أن يشار لشراكة مبهمه غير مشروطة.

٣- العسكريون الخمسة الذين يختارهم المجلس العسكري لمجلس السيادة، يجب الا يكونوا من المشتبه بهم في جريمة فض الإعتصام.

٤- لم توضع آلية للمعالجة في حال عدم التوافق على العضو الحادي عشر بمجلس السيادة. وهذا يعني أن المجلس قد لا يتشكل أبداً في حال الاختلاف.

٥- صلاحيات مجلس السيادة يحددها المرسوم الدستوري الذي سيصدره المجلس العسكري الانقلابي. وهذا يعني أن شرعية مجلس السيادة و صلاحياته مستمدة من المجلس العسكري الانقلابي من ناحية تشريعية ، وهذا غير مقبول.

٦- قوى الحرية و التغيير تختار إسم رئيس الوزراء ثم يعين الوزراء بالتشاور ، و لا يحدد الإتفاق السياسي التشاور بين من و من؟ وهذا غير مقبول على الإطلاق، يجب أن تترك الصلاحية كاملة لرئيس الوزراء في إختيار وزرائه و أن يكون لمجلس السيادة صلاحية إعتمادهم دون أن يكون له حق رفضهم أو تعويق تعيينهم.

٧- سلطة التشريع المشتركة و إعطاء مجلس الوزراء حق المبادرة التشريعية و مجلس السيادة حق الإجازة، يعني إعطاء مجلس السيادة حق إعاقه إصدار أي تشريع في حال عدم التوافق على إجازته. وهذا يعني إحتمال تعويق العملية التشريعية برمتها. لذلك من الضروري النص على أن التشريع يصبح ساري المفعول خلال ١٥ يوماً في حال عدم إجازته من قبل مجلس السيادة.

٨- النص على وجود لجنة تحقيق وطنية مستقلة مبهم. ما المقصود بلجنة التحقيق الوطنية المستقلة؟ ما هي طبيعتها؟ أي جهات سوف تشارك فيها؟ و من الذي سيقوم بتشكيلها؟ و ما هي صلاحياتها؟ و هل لها سلطة للتحقيق مع أعضاء مجلس السيادة و المجلس العسكري الانقلابي أم لا؟

هذه اللجنة بوضعيتها المبهمة الحالية، تعني ضياعاً واضحاً لحقوق شهداء فض الإعتصام،

ولا يمكن قبولها بأية حال.

٩- النص على واجب وضع سياسة السلام مجهل أيضاً. من الذي سيضع السياسة والمنهج الفعال لتحقيق السلام الشامل في دارفور والمنطقتين؟

١٠- ليس هنالك وضوح حول ماذا إذا لم تنته عملية السلام في الستة أشهر المنصوص عليها؟ ما هي مترتبات هذا الفشل وكيف ستتم معالجته؟

١١- لم يتعرض الإتفاق السياسي للسياسة الخارجية، ولم ينص على تبني سياسة خارجية متوازنة و البعد عن سياسة المحاور. وبالرغم من الإشارة للسياسة الخارجية في المرسوم الدستوري، الا أنه لم يرد أي شئ عن الابتعاد عن سياسة المحاور فيه. عليه من المهم النص على ذلك في الإتفاق السياسي لأنه الأصل، ومن ثم إيراده في المرسوم الدستوري الذي سيصدره مجلس السيادة لاحقاً حسب الوضع الأمثل.

١٢- لم يتم النص على المؤتمر الدستوري المتفق عليه بين قوى إعلان الحرية والتغيير، بل أشير إلى آلية بشكل مبهم لعمل دستور دائم. وهذا غير مقبول.

١٣- مهام الفترة الإنتقالية كلفت بها أجهزة الدولة بصفة عامة و لم تنسب هذه المهام لكل جهاز على حدة، وهذا يسمح بتفسيرها حسب الصلاحيات الممنوحة، مما يفتح الباب أمام الاختلاف و التنازع بين رؤيتي التفسير القائمتين على مبدأ الدولة البرلمانية المنصوص عليها في الديباجة ، و الدولة الرئاسية المتبناة من قبل المجلس العسكري الانقلابي.

١٤- كان الأفضل تقسيم مستويات الحكم إلى إتحادي و اقليمي و محلي بدلاً من اعتماد إتحادي وولائي و محلي، لان دلالة المصطلح مهمة في هذه المرحلة.

١٥- بدء الفترة الانتقالية من ١١ أبريل ٢٠١٩م خطأ، فالمنروض أن تبدأ من تاريخ تكوين مؤسسات الفترة الإنتقالية (أي مجلس السيادة و مجلس الوزراء) ، حتى تستوفي هذه المؤسسات فترتها كاملة غير منقوصة، و حتى لا يتم شرعنة المجلس العسكري الانقلابي و ما أصدره من قرارات.

١٦- هنالك خطر شرعنة رئيس عسكري في غياب مجلس السيادة . إذ كيف تبدأ رئاسة العسكري لمجلس السيادة من تاريخ توقيع المرسوم و قبل تشكيل المجلس و لماذا؟ وكيف يرأس هذا العسكري مجلس لم يتكون أصلاً؟ و ماذا سيكون وضعه إذا فشل الطرفان في تشكيل المجلس؟ أليس من الممكن أن يزعم بأنه رئيس شرعي وفقاً لهذا المرسوم الدستوري؟

يجب رفض هذا الأمر بكل تأكيد، لأنه سيقود لإعطاء شرعية لرئيس مجلس سيادة عسكري لمجلس ربما لا يتم الإتفاق على تكوينه، له أن يدعي شرعية ملئه للفراغ الدستوري حينها.

١٨- الأفضل أن تكون هناك دائرة دستورية في المحكمة العليا كما كان الأمر سابقاً بدلاً من محكمة دستورية مستقلة، حتى يتم ضمان إستقلاليتها بعد إعادة هيكلة القضاء.

١٨- القوات المسلحة لا تشمل قوات الدعم السريع بأية حال من الأحوال. فهي ليست من ضمن تشكيلاتها، و لا تخضع لقانونها، و لها قانون خاص. لذلك يجب معالجة وضعها ضمن ترتيبات السلام و العدالة الانتقالية، مثلها مثل القوات التي تحمل السلاح الاخرى. لا يمكن بأي حال من الأحوال قبول النص الذي يجعلها جزءاً من القوات المسلحة.

١٩- يجب النص صراحة في المرسوم الدستوري على أن جهاز الأمن دوره هو جمع و تحليل المعلومات فقط لا غير، و على أنه يتبع لمجلس الوزراء أو وزارة الداخلية، و أن أفرادها لا يمتلكون أي حصانة، و مهامه يجب أن يحددها المرسوم الدستوري لا القانون.

٢٠- أعمال السيادة التي لا يجوز الطعن فيها يجب أن ينص عليها المرسوم الدستوري لا القانون، لأنها تعتبر إنتقاصاً لحق التقاضي الدستوري الذي لا يجوز أن ينتقصه القانون.

٢١- لا يجوز منح حصانة لأعضاء مجلس السيادة أو مجلس الوزراء في مواجهة الإجراءات الجنائية، لأن المرحلة إنتقالية بها إجراءات عدالة إنتقالية يجب أن يخضع فيها الجميع للقانون في إطار مبدأ المحاسبة و عدم الإفلات من العقاب، للتأسيس لدولة سيادة حكم القانون.

٢٢- الحصانة البرلمانية يجب أن تعطى لعضو المجلس التشريعي لنشاطاته تحت قبة البرلمان فقط، و لا يجب أن تعصمه من أي إجراءات جنائية تترتب على أفعاله خارج البرلمان.

٢٣- السلطة المؤقتة لمجلس السيادة في تعيين رئيس القضاء و النائب العام و رئيس و أعضاء المحكمة الدستورية، تعطيه تحكماً شاملاً في تصريف شؤون العدالة في المرحلة الانتقالية، خصوصاً و أن النص لم يقصر فترة من يتم تعيينهم بالفترة التي تسبق تشكيل الأجهزة المختصة بالتعيين فقط. و هذا أمر خطير و غير مقبول.

٢٤- لم يتم النص على نسبة ٦٧٪ في المجلس التشريعي لقوى الحرية و التغيير، كما تم النص على أن القوى الأخرى التي سوف تشارك في المجلس التشريعي لم يتم تسميتها. و هذا يفتح الباب واسعاً أمام إدخال قوى الثورة المضادة، و يعوق تشكيل السلطة التشريعية،

مما يحتم إستمرار تقاسم سلطة التشريع بين مجلسي الوزراء و السيادة، و يعيق العملية التشريعية بل و يدمرها، و يوقف تماماً مفاعيل التغيير و يمنع تفكيك دولة التمكين.

٢٥- تم قصر سلطة التشريع بالجهاز التنفيذي و مهامه في الفترة الإنتقالية لا فمن سيشرع للقضاء و للأجهزة المستقلة غير التابعة للجهاز التنفيذي . إذا قبلنا لجهاز الأمن بوضعية مستقلة، فهذا يعني أن الجهاز التشريعي قد سلب منه حق التشريع في مجال الأمن و بالضرورة في المجال العسكري إذا أصبح الجيش تابعاً لمجلس السيادة.

٢٦- إعتقاد الوزراء من مجلس السيادة يجب أن يكون له أجل واضح مع تأكيد أن الاعتماد اجرائي و لا يعطي مجلس حق فيتو أو إعتراض أو مراقبة.

و الخلاصة هي أن أي اتفاق يجب أن يأخذ في إعتباره أن مصدر المشروعية هو الشارع الناظر، الذي فوض قوى الحرية و التغيير في تمثيله في إستفتاء معلن و جماهيري يشكل مظهراً من مظاهر الديمقراطية المباشرة، و أن هذه القوى التي قبلت إشراك المجلس العسكري الإنتقالي في مؤسسات السلطة الإنتقالية ليس لها الحق في التنازل عن هذه المشروعية لمجلس إنتقالي، كما أنه ليس لها أن تتجاوز تفويضها بالتنازل عن مقتضيات العدالة الإنتقالية، و لا أن تتجاوز إرادة الشعب الذي يعلن عن رايه صراحة و بالهتاف الصاخب و المسيرات الهادرة . كذلك عليها أن تقرراً توازن القوى وفقاً لمقدرات الشعب الناظر في مواجهة المجلس العسكري الإنتقالي، لا بمقدراتها هي في مواجهة المجلس المذكور ، و أن تفاوض و في ذهنها أن لهذا الشعب سقف دُنيا لا يمكن تقديم تنازلات تتجاوزها ، و أن مظاهر إستعراض القوة من قبل المجلس العسكري الإنتقالي لا تعكس تفوقاً على الشعب، بل خوفاً من زحف الجماهير و من تماسكها و محاولة لنقل الرعب من معسكر الإنتقال و قوى الثورة المضادة إلى معسكر الثورة ، لا يجب أن تستجيب لها قوى الحرية و التغيير، و ذلك دون تقليل من خطر الثورة المضادة و مجلسها الإنتقالي المرعوب، المستعد لارتكاب كافة أنواع الجرائم.

و قوموا إلى ثورتكم و لا تهدروا إنتصاركم بالتنازلات المجانية بل عزوه بمدنية تفاوضية واضحة تفتح الطريق لاستكمال النصر و أنتم أكثر من قادرين على ذلك

حنينيهو البنحلم بيهو يوماتي
 وطن شامخ و طن عاتي
 وطن خير ديمقراطي
 وطن مالك زمام امره
 و متوهج لهب جمرو
 وطن غالي نجومو تلامي في العالي
 إرادة سيادة حرية
 مكان الفرد تتقدم قيادتنا الجماعية^{٧١}

الحادي و العشرون من يوليو ٢٠١٩ م و التيار التسويي بقوى الحرية و التغيير و المجلس العسكري الانقلابي في حيرة ، و إتفاقهما الموقع من وراء التيار الثوري و حركة الجماهير أصبح لقيطاً لا أب له و لا أحد يستطيع أن يدافع عنه. فلا المجلس العسكري الانقلابي قادر على تسويقه على أنه يشكل حلاً للأزمة لأنه يطمع في المزيد من التنازلات المجانية الخاطئة و في تكريس سلطة عسكرية رقابية على ثورة شعبنا، و لا التيار التسويي الذي وقعه دون الرجوع لأصحاب الشأن و في تفريط جلي و واضح ، قادر على تسويقه بأنه و ثقة تؤسس للإنتقال لدولة مدنية. لذلك فشل الطرفان في الإتفاق على الوثيقة الدستورية حتى الآن، و لم يتسن للمحور الذي يقف خلفهما معاً ، تمرير مشروعه التأمري حتى هذه اللحظة، و لكنه و من معه يعملان بجهد لتمرير وثيقة ابوظبي كبديل لإعلان الحرية و التغيير عبر التيار التسويي المذكور و تحركات اخرى.

و الدرس البليغ الذي يجب أن يتعلمه الجميع هو أن الإرادة الفاعلة في المعادلة السياسية الحالية ، مازالت للشارع الثائر القادر على فرض إرادته حتى على قوى الحرية و التغيير نفسها، و منعها من المساومة بحقوقه، و رفضه لأي تنازلات مجانية تمنعه من الإنتقال عبر سلطة مدنية إنتقالية إلى دولة ديمقراطية.

فالمعادلة مازالت هي معادلة صراع قطبيه الشعب الثائر و من إتحق بركاب ثورته من قوى تجمعت في قوى الحرية و التغيير، و قوى الثورة المضادة ممثلة في أنشط قطاعاتها المجلس

العسكري الانقلابي وبقايا نظام المخلوع "البشير".

و الصراع على دولة التمكين التي يرغب الشعب الثائر في تفكيكها و تصفيتها، و يعمل المجلس العسكري الانقلابي و هو لجنة نظام التمكين التي قامت بتنفيذ إنقلاب القصر على حمايتها والحفاظ عليها. و الوسيلة الوحيدة لتنفيذ مشروع الشعب الثائر هي إنتزاع السلطة من المجلس العسكري الانقلابي و تسليمها لسلطة مدنية مؤهلة للقيام بمهمة التفكيك و التصفية . لذلك أي تنازلات تقدم للمجلس العسكري الانقلابي تكرر هيمنته أو تسمح له بشراكة على قدم المساواة مع القوى الثورية أو حتى تعطيه صلاحيات تعيق عملية التفكيك و التصفية ، تعتبر تنازلات خاطئة تقود إلى إحتواء الثورة و تصفيتها، و هي بكل تأكيد إنتصار للثورة المضادة. فإعطاء الانقلابيين سلطة إصلاح المؤسسات العسكرية كما نص الإتفاق اللقيط، و حق ترشيح و بالتبعية تعيين وزير الدفاع و وزير الداخلية، يعني إخراج الأجهزة الأمنية و العسكرية و حسب الصياغة الركيكة مليشيا الجنجويد نفسها من دائرة التفكيك و التصفية أو على الأقل إعادة الهيكلة بواسطة الشعب الثائر و ممثليه، و هذا يعني إستمرار الذراع الضاربة لدولة الإسلاميين في التحكم في دولة الإنتقال مما يحتم فشل أي عملية إنتقالية. فالمعلوم وفقاً لتعريف ماكس فيبر ، أن السلطة هي فرض الإرادة على الآخرين، و بقاء سلطة إصلاح المؤسسات العسكرية كما أسمتها وثيقة الإتفاق السياسي اللقيط في يد العسكريين الانقلابيين ، يعني كف يد الثورة عن هذه المؤسسات ، و فرض إرادة الانقلابيين على الشعب فيما يخصها، و هي أدوات للشعب له أن يعيد هيكلتها و يحلها و يصفها كما يشاء و متى شاء!!!

لذلك رفض شعبنا و قواه الحية هذا الإتفاق و لم يرحب به، و تبارت القوى الثورية في نقده تباعاً ، و لم يستطع من وقعه الدفاع عنه ناهيك عن تسويقه أو مجرد الزعم بأنه إتفاق معقول. فالجماهير التي تقاطرت بأعداد مهولة إلى ساحة الحرية في آخر فعاليات الاحتفال بذكرى شهداء فض الإعتصام لهم المجد و الخلود، قالت رأيها بوضوح " الشارع بس " ، و أجبرت ممثل تجمع المهنيين على ترديد قرارها بالرغم أن الإتفاق اللقيط قد تم توقيعه بواسطة ممثل آخر لهذا التجمع، في خطأ يبدو أنه تم تداركه، إستنتاجاً من عدم إصدار تجمع المهنيين أي بيان مؤيد للإتفاق ، و رعايته لفعالية ساحة الحرية. و لا يفوت على فطنة أي مراقب ، أن الجماهير قد قررت فرض إرادتها على الجميع في هذا اليوم ، بتسمية الساحة الخضراء سابقاً بساحة الحرية، في مواكبة لتسمية العديد من الشوارع

باسم الشهداء، لإرسال رسالة واضحة للمجلس العسكري الانقلابي، و للتيار التسويي في قوى الحرية و التغيير، بأنها قادرة على إنتزاع سلطتها، و أنها لا تقبل أي تنازلات يقوم بها التيار التسويي لحماية مصالحه ، إستنادا لقراءة خاطئة تجعل من ضعفه و عجزه و رغبته في المساومة و تقديم التنازلات ، سمة منسوبة لجماهير نائرة، تؤكد كل يوم أن قوتها أكبر من قوى الحرية و التغيير و أنها قادرة على مواصلة الطريق و تجاوز هذه القوى في حال تقاعست أو حاولت التلاعب بمصيرها لتحقيق أهداف ذاتية. لذلك يبقى أمام قوى الحرية و التغيير إن أرادت الحفاظ على تمثيلها الشارع طريق وحيد، هو عدم تقديم أي تنازلات في الوثيقة الدستورية، مع معالجة أزمة الصلاحيات التي منحتها دون سبب للمجلس العسكري الانقلابي في الإتفاق السياسي اللقيط، بالإصرار على تقييدها بالشروط اللازمة لممارستها في الوثيقة الدستورية.

و حسناً فعل التيار الثوري في قوى الحرية و التغيير بتمسكه بوحدة هذه القوى رغم رفضه للإتفاق اللقيط و نقده له ، و لكن عليه أن يفهم بأن هناك فرزاً واضحاً قد حدث ، و ألا يؤجل الصراع مجدداً من أجل وحدة هي وسيلة لا يجوز أن تتحول إلى غاية في ذاتها تمنع من تحقيق الأهداف. و لا يكفي بالطبع رفض و نقد الإتفاق، بل يجب العمل على معالجة آثاره بوضع إعلان قوى الحرية و التغيير كمعيار لجميع تصرفات أطراف هذا التحالف، و فضح أي قوى تتجاوز ما هو متفق عليه دون تفويض، مع إعتماد الشفافية في نقل ما يدور في غرف المفاوضات التي أثرت قوى الحرية و التغيير قبول الدخول فيها. إذ لا يعقل أن تتسقط الجماهير صاحبة الحق أخبار التفاوض عبر وسائل السوشيال ميديا و تترك نهياً للشائعات. أيضاً يجب الا يقف التيار الثوري في طريق تأسيس كتل ثوري في شكل جبهة تبنى من أسفل إلى أعلى و يكون مشروعها إسقاط النظام و بناء النظام البديل. و الأفضل هو تحويل تجمع المهنيين و لجان المقاومة إلى جبهة مفتوحة لكل القوى الوطنية تضم أعضاء الجسمين على أساس فردي و جماعي ، على أن يدخلها اي شخص آخر على أساس فردي، و تصبح الجبهة هي الحارس و الحاضنة السياسية للثورة ، و تبقى لجان الأحياء و تجمع المهنيين اعضاء في قحت. أي أن تكوينها لا يعني تفكيكاً لقحت أو خلق بديل لها، بل خلق جسم من بعض مكوناتها و قوى اخرى في إطار حرية التنظيم و التجمع. بدون ذلك و في إطار الفرز الحاصل نتيجة لتقدم التيار التسويي، الراجع هو أن يتجاوز الشارع قحت و يبني منظماته التي تمثله.

وقوموا إلى ثورتكم وكرسوا رفضكم للإتفاق الذي أعطى نصراً في الغرف المغلقة للمجلس العسكري الانقلابي المهزوم في الشارع و كلكم يقين بأن إرادتكم غالبة و أن نصركم آت لا محالة

(٦٥)

٢٥ يوليو ١٩٢٠م

سلام يا زملاء. المطلوب هو العمل على الحفاظ على النشاط الثوري فاعل و حاكم للمعادلة السياسية، و منع إستخدام المحاولة الانقلابية كوسيلة لطرد الثوار من الشارع و مصادرة حرية العمل الثوري و عسكرة الحياة، أو تحويل المسرح السياسي لساحة صراع بين قوى الثورة المضادة ، تغلب فيه تناقضاتها الثانوية على التناقض الرئيسي بينها و بين القوى الثورية لتقضي عليه و تهمشه.

كذلك علينا أن نطالب بتقديم المعتقلين إلى محاكمات عادلة في ظل مؤسسات عدلية مستقلة بعد إستلام السلطة المدنية و إعادة هيكلة الأجهزة العدلية ، من أجل كشف ما حدث بالفعل في ظل عدالة حقيقية، و تكريساً لموقفنا المبدئي في الإعلاء من شأن مبدأ سيادة حكم القانون المتمثل في شقه الجنائي بالمحاكمة العادلة . مودتي

(٦٦)

٢٦ يوليو ١٩٢٠م

بعد ها الحال بلا مرسال يجو العمال
يجو الزراع يجو الكداح
يجو الناس البخبرو شليل و شقيق راح
و قمريتين جناحن دل فوق الصاح

من الغفلة و عساكر الليل و لي الدنيا الجديدة جناح^{٧٢}

السادس و العشرون من يوليو ٢٠١٩م و مازالت الساحة تضج بالتحليلات و التكنهات حول الانقلاب العسكري الذي أعلن عنه المجلس العسكري الانقلابي في محاولة لخلق حالة من

72 محمد الحسن سالم (حميد)

الغموض غير الإيجابي و السيولة ، تسمح بتركيب سيناريوهات عدة عليها، و تؤسس مع مفاوضات اديس ابابا بين أطراف كتلة نداء السودان التي ظلت تفاوض نفسها بإسم قوى الحرية و التغيير في غياب تام للشفافية، لقراءات متباينة تلقي بظلالها السالبة على حركة الجماهير، و تفتح الباب واسعاً للشائعات و محاولات كي الوعي، و خلق بلبلة في الشارع ، لتنفيذ المخططات المعادية لشعبنا ، و لكن هيهات.

و حتى لا ننع اسرى لتكتيكات قوى الثورة المضادة، علينا أن نبني قراءاتنا لخارطة الصراع السياسي على الحقائق لا الشائعات. فالثابت هو أن المجلس العسكري الانقلابي هو اللجنة الأمنية لنظام المخلوع "عمر البشير" التي نفذت إنقلاب القصر و قطعت الطريق أمام الإنتصار الشامل للثورة، و هي أنشط قطاعات الثورة المضادة و ذراعها المسلح، و ان اي إنقلاب ضدها هو إنقلاب ضد إنقلاب بالأساس، و لا مشروعية للإنقلابين معاً، بحيث يظل الواجب هو العمل على هزيمتهما و إسقاطهما لا الإحتفاء بإنصار أحدهما على الآخر و الوقوف معه في إجراءات القمع التي يتخذها ضد الآخر ، لان ذلك يعطيه مشروعية لا يستحقها أولاً، و يسمح له بتمديد إجراءات القمع لتشمل الجميع و تعسكر الحياة لتحتوي الثورة و تصفيها ثانياً.

و بناءً على ذلك ، يجب إعتبار ما تم من تحرك إنقلابي - إن صح - صراعاً داخلياً يعكس إنقساماً داخل معسكر الثورة المضادة، كان موجوداً و كامناً و مؤجلاً منذ لحظة إنقلاب القصر و صعود المجلس العسكري الانقلابي إلى السلطة، و وضوح إنخراطه في مشروع المحور الإقليمي الإماراتي، ليؤسس لتناقض ثانوي بين جناح الجنجويد و من إنضم إليه من إنتهازي الإسلاميين و حلفاؤهم مدعومين بمحور الإمارات الراغب في تصفية الإسلاميين، و بين جناح الإسلاميين الآخر الذي يرى تأجيل معركته مع هذا الجناح لحين حسم الصراع الرئيسي بينهما مجتمعين و بين قوى الثورة. أي أن هذا الصراع و الإنقسام كان كامناً و مؤجلاً لحين التخلص من العدو المشترك المتمثل في القوى الثورية.

و هنا يبرز السؤال: هل إنتصر معسكر الثورة المضادة حتى يقدم تناقضه الثانوي و يبدأ معركة كسر العظم بين أطرافه؟

و للرد على هذا السؤال نستصحب الفرضيتين: صحة الإنقلاب و مسرحية الإنقلاب.

ففي حال صحة الإنقلاب و نسبته لجناح بقايا حزب المؤتمر الوطني الأساسي، يكون هذا

الجناح قد تيقن من أن جناح المحور الإماراتي قد حزم أمره على المضي قدماً في الإتفاق السياسي المشوه الذي تم توقيعه مع قوى الحرية و التغيير، و أن الخطوة القادمة هي تصفية هذا الجناح وإستئصاله وفقاً لرغبة المحور المذكور الذي يعمل بعنف واضح ضد الإسلاميين على إمتداد الأقليم. و لهذا قرر إستباق التوافق على تصفيته بغطاء مدني و دعم دولي ، و تنفيذ إنقلاب في شكل عملية إنتحارية في حال الفشل ، حتى لا يقع فريسة حتمية لأدوات المحور الإقليمي المعادي له. بإعتبار أن إحتمال نجاحه هو الإجراء الوقائي الوحيد المتاح ضد تصفيته.

أما في حال أن الإنقلاب مسرحية، فالمجلس العسكري الإنقلابي يكون راجياً في إقتناع محوره الإقليمي بجديته في تصفية الإسلاميين، مع إيهام التيار التسويبي في قوى الحرية و التغيير بأنه جاد في تصفية نظام المخلوع، و إكتساب تعاطف الشارع السياسي بتنفيذ مطالبه الثورية، مع الحفاظ في نفس الوقت على تحالفه الوثيق مع الإسلاميين. و بالطبع هذا السيناريو لن يصمد طويلاً، لأنه سيصطدم بمطالب واضحة من المحور الإقليمي الاستئصالي، و بمراقبة لصيقة من شارع لا يثق أصلاً في المجلس العسكري الإنقلابي. و سوف يفضح عاجلاً من حجم الإعتقالات و نوعيتها، و عدد من سيطلق سراحهم، و من طبيعة المعلومات التي يتم تسريبها، و من عدد العسكريين الذين سيتم تقديمهم للمحاكمات - إن تمت، و من المبررات التي سيتم تقديمها لفشل قائد الجيش الفعلي و قائد المدرعات و الضباط رفيعي المستوى الذين هم بالفعل السلطة في أيديهم من إستلام السلطة.

الراجع حتى الآن هو أن الإنقلاب حقيقي ، و أنه عبارة عن شرخ و إنقسام في معسكر الثورة المضادة و في أنشط قطاعاته العسكرية، بإعتبار أن جميع الجنرالات جزءاً أصيلاً من نظام المخلوع و الثورة المضادة. و لكن هذا لا يمنع أن يكون توقيته سابق و مؤجل و أن كشفه الآن قد تم بغرض التوظيف و إعادة هيكلة الخارطة السياسية. فالمجلس العسكري الإنقلابي يتوهم أن شركاؤه في قوى الحرية و التغيير الذين كانوا ينادون بعدم التعامل معه كعدو قد إنتصروا و سيطروا على القوى الثورية، و دلالة ذلك أن هذا التيار التسويبي قد ورت تلك القوى في إتفاق سياسي مشوه، و أنه توصل لإتفاق في اديس ابابا على إعادة هيكلة قوى الحرية و التغيير، بحيث يمثل هذا التيار مرتين و يسيطر على قرار هذه القوى، و هذا هو أخطر ما خرجت به تلك المفاوضات . إذ أنه أسوأ من المحاصصة على مستوى أجهزة الدولة، لأنه يفرض سيطرة التيار التسويبي على القوى الحاكمة لأجهزة الدولة و تحالفها، و

يجعل مصير الفترة الانتقالية برمتها في يد التيار التسويي، الشريك مع المجلس العسكري الانقلابي، عبر الترتيبات المتفق عليها مع المحور الإماراتي.

هذا التوهم ربما يكون دافعاً للمجلس العسكري الانقلابي لتوظيف إنقلاب كان مكشوفاً لديه أصلاً وإستبق وقت تنفيذه أو بالفعل ان منفيذه قد قرروا عدم تنفيذه كما زعم ابن قائد الإنقلاب و القائد نفسه في مقاطع إستجوابه المسربة و المريبة. بحيث إستبق تحرك القسم الآخر من قوى الثورة المضادة و يعزز من قبضة معسكر المحور الإقليمي، و يرسل رسالة تطمئن التيار التسويي و تدفعه لمزيد من التنازلات في الوثيقة الدستورية، متناسياً أن هذا التيار أصلاً قد فشل في تسويق الإتفاق السياسي، و أن الحكم الذي يرسم قواعد اللعبة السياسية هو الشارع الثوري المنتفض.

و لإسقاط هذه الأوهام ، و تفادي مفاعيل الإنقلاب المعلن في كل الأحوال، المطلوب هو العمل على الحفاظ على النشاط الثوري فاعل و حاكم للمعادلة السياسية، و منع إستخدام المحاولة الانقلابية كوسيلة لطرد الثوار من الشارع و مصادرة حرية العمل الثوري و عسكرة الحياة، أو تحويل المسرح السياسي لساحة صراع بين قوى الثورة المضادة ، تغلب فيه تناقضاتها الثانوية على التناقض الرئيسي بينها و بين القوى الثورية لتقضي عليه و تهمشه.

كذلك علينا أن نطالب بتقديم المعتقلين إلى محاكمات عادلة في ظل مؤسسات عدلية مستقلة بعد إستلام السلطة المدنية و إعادة هيكلة الأجهزة العدلية ، من أجل كشف ما حدث بالفعل في ظل عدالة حقيقية، و تكريساً لموقفنا المبدئي في الإعلاء من شأن مبدأ سيادة حكم القانون المتمثل في شقه الجنائي بالمحاكمة العادلة ، و تفادي شرعنة المجلس العسكري الانقلابي وإعطائه مشروعية الدفاع عن إنقلابه.

و قوموا إلى ثورتكم و لا تركنوا لتكتيكات الثورة المضادة و عززوا إنتصاركم ففجركم يلوح في الأفق

(٦٧)

٢٨ يوليو ١٩٠٢م

مساكم سعادة ، المطلوب إعلان خط سياسي صريح ينادي بإسقاط المجلس العسكري الانقلابي لا وقف التفاوض معه فقط، و تعبئة الشارع للخروج في مواكب مستمرة، و بدء الإضرابات تمهيداً لعصيان مدني جديد ، مع إعلان فوري لمجلس سيادي مدني يترك فيه ثلاثة مقاعد للعسكريين من المفصولين و ممثلي الجيش بعد إعادة هيكلته ، و إعلان الحكومة المدنية. أول قرارات مجلس السيادة يجب أن تكون حل جهاز الأمن و إعادة هيكلة الجيش دون تردد، و حل و تسريح المليشيات. مودتي

(٦٨)

٢٩ يوليو ١٩٠٢م

بيني و بين النهر ضحايا
و كم من قتلة و نصايين
و قدر الغيم اللما سمايا
شالو الريح بي حمرة عين
حب البئر و دلوها منتف
و حارساتها دايين
ريقي دقيق و الخطو مكتف
ما بين كهنة و رباطين
و انا ناذرك كان اسقيك

و ترجعي طيبة عروس الطين^{٧٣}

جاء التاسع و العشرون من يوليو ٢٠١٩م ليزداد المجلس العسكري الانقلابي و قوى الثورة المضادة إيغالاً في سفك دمائنا، و يواجه مواكب طلاب المدارس في مدينة الأبيض بالقنص بالرصاص الحي ليرتقي عدد من الشهداء. لم يكتف المجلس العسكري الانقلابي بتقرير

73 محمد الحسن سالم (حميد) - غناء كورال الحزب الشيوعي السوداني

نائبه العام الذي أهدر دماء شهداء فض الإعتصام و خلا من أي مظاهر للمهنية أو الإستقلال في سبيل تبرئة المجرمين الحقيقيين، و لا أكتفى بقمع التظاهرات التي خرجت احتجاجاً على هذا التقرير، و لكنه قرر التصعيد بالقتل الصريح و فتق جراحنا التي لم تبرأ بنزيف جديد. فهو يريد أن يؤكد ما هو مؤكد من أنه انشط قطاعات الثورة المضادة و ذراعها الحامي لمكتسبات التمكين، بوصفه القفاز الأمني العسكري لقبضة دولة التمكين، و ان أية اوهام بأنه سوف يسمح بالانتقال إلى دولة مدنية أو السماح بتحقيق أهداف الثورة، هي أوهام حالم لا يعرف طبيعته، أو متأمر نصبه شريكاً في ثورة هو أول و أنشط أعدائها. فمن لا يرى في مسيرة هذا المجلس العسكري الانقلابي منذ تكوينه، أنه أنشط حلقات الثورة المضادة و أكثرها عدواناً على شعبنا ، في عينيه قزي و في بصيرته عمى، لأن ذلك أوضح من الشمس في نهار صيفي قانظ.

لذلك المطلوب دون مزيد من المساومة و المناورات غير المجدية بل الضارة بثورة شعبنا، إعلان خط سياسي صريح ينادي بإسقاط المجلس العسكري الانقلابي لا وقف التفاوض معه فقط، و تعبئة الشارع للخروج في مواكب مستمرة، و بدء الإضرابات تمهيدا لعصيان مدني جديد ، مع إعلان فوري لمجلس سيادي مدني يترك فيه ثلاثة مقاعد للعسكريين من المفصولين و ممثلي الجيش بعد إعادة هيكلته ، و إعلان الحكومة المدنية .

أول قرارات مجلس السيادة يجب أن تكون حل جهاز الأمن و إعادة هيكلة الجيش دون تردد، و حل و تسريح المليشيات.

و لا يصح التردد في إعلان هذا الخط السياسي السليم بدعاوى أن هذا العدو لا توجد قوى منظمة كافية لهزيمته، لان هزيمته ممكنة، و الجماهير التي قدمت التضحيات مستعدة لذلك. بمزيد من الصمود في الشارع و الزحف الجماهيري، سوف يهزم هذا المجلس المعادي لثورة شعبنا، و سوف تلتحق عناصر القوات المسلحة الوطنية بالركاب لحماية سلطة الشعب المنتزعة من برائن قوى الثورة المضادة . و كما ذكرنا سابقاً ، وضع إلحاق هذه العناصر بالثورة كشرط مسبق لإستلام السلطة خاطئ. فالجماهير قادرة على إنجاز واجب إستلام السلطة بكل تأكيد. فلجان المقاومة في الأحياء في يد الجماهير و كذلك بعض قطاعات تجمع المهنيين. إذا تم إعلان الخط السياسي الصحيح من الممكن توحيد هذه القوى الفاعلة التي أنجزت الثورة حوله، و كسر التيار التسويي الذي سوف يلهث للحاق بحركة الجماهير. و عند وضوح ميلان توازن القوى لمصلحة الجماهير ، من يعول عليهم من صغار الضباط

و قليل من الرتب الوسيطة سوف يلتحقون حتما بحركة الجماهير المنتصرة. فبدون توازن يعطي اليد العليا بشكل واضح لحركة الجماهير ، لن يستطيع الوطنيون بالجيش فعل شيء. فما تفعله قوى الحرية و التغيير و خصوصاً تيارها التسويوي المستميت في مشاركة المجلس العسكري الانقلابي، أضعف موقف الوطنيين بالقوات المسلحة بدلاً من تعزيز قدرتهم على التمرد.

و التجربة أثبتت أن التيار التسويوي لا يمكن هزيمته إلا بتملك الخط السليم للشارع، الذي يضغط عليه و يجبره على تبني خطه. لذلك لا يجوز ترك الخط السياسي الصحيح للحفاظ على وحدة شكلية تضر بالثورة و الشعب . فتقديم التنازلات المجانية و إجتراف خط سياسي يقيض للتيار التسويوي تمرير إتفاقاته مع المحور الإقليمي، يقود حتماً لاحتواء الثورة و تصفيتها. و هذا يعني أنه إذا عجز الخط السياسي السليم عن توحيد القوى المنظمة لا يجوز تركه ، لأن الوحدة ليست غاية في ذاتها بل وسيلة ، و تحويلها لغاية يقود لشيء وحيد هو تبني خط سياسي يغلب التكتيكي على حساب الإستراتيجي ، و هذه هي الإنتهازية السياسية بعينها. و على التيار الثوري كذلك الا ينسب عجزه عن توحيد قوى الحرية و التغيير حول الخط السياسي السليم لحركة الجماهير و يقيس قدرتها بقدراته، لأنها أكثر قدرة منه بكل تأكيد، و هي قادرة على الضغط على التيار التسويوي و الزامه بالخط السليم. كذلك لا يجوز التذرع بالعامل الدولي الذي يدفع نحو التسوية و فرض المجلس العسكري الانقلابي كشريك، لان الوضع الدولي عامل متغير و لا يجوز الإستسلام له و إعتبره صانعاً للحدث. فهو كان داعماً للهبوط الناعم و غير موقفه تحت ضغط الشارع الثائر لشراكة سياسية كاملة الآن. في حال مواصلة النضال و الضغط سيغير موقفه مجدداً.

و الخلاصة هي أن الواجب الملح هو العودة لجماهير الشعب السوداني و تمليكها الخط السياسي السليم، الذي يتقوم في إستكمال النضال لإسقاط المجلس العسكري الانقلابي الذي لا يمكن الوصول معه لإتفاق يحقق أهداف الثورة أو على الأقل يسمح بتحقيقها في المستقبل، لأن هذا المجلس هو طليعة قوى الثورة المضادة و أدواتها الرامية لإحتواء الثورة و من ثم تصفيتها. و ليترك للجماهير أن تقرر فيما إذا كانت ترغب في إستكمال ثورتها أم الإستسلام للثورة المضادة لا أن يتم هذا الإستسلام المجاني بإسمها و ضد رغبتها. و لا يجوز التذرع بخطورة هذا الخط الثوري على وحدة قوى الحرية و التغيير، لأن وحدتها وسيلة لغاية، و عند تحولها لأداة تهدم هذه الغاية تصبح لا داعي لها بوصفها عقبة في طريق

تحقيق أهداف الثورة. ولجماهير شعبنا الحق في تخطي هذه القوى و بناء عاملها الذاتي، و أدواتها التي تعمل بشكل ثوري لتحقيق أهدافها. كذلك لا يصح تعويق إعلان الخط السياسي السليم لاعتبارات تتعلق بالعامل الدولي المتغير، لأن صانع الحدث هو شعبنا الذي لا يجوز أن يملي المجتمع الدولي إرادته عليه.

وقوموا إلى ثورتكم و عزوها بوضوح خطكم السياسي و لا تترددوا في تجاوز من يرغب في المساومة بتضحياتكم فنصركم الشامل في متناول أياديكم

(٦٩)

٤ أغسطس ١٩٠٢م

تلمحني الفقراء و تلفحني
في ليلى أغني معاناتا
الفجر الكاذب يرشحني
ترشع بي الواطة سماواتا
شدرات السافل تنتحني
بالحاصل أعبي مساماتا
الناس القصر تنصحني
تتكاجر اتور نجماتا
القمر الطيب يفضحني
تنبحني درادرك و اهاتا

« حميد »^{٧٤}

لسنا ممن يحاولون سرقة الفرح و نشر التشاؤم ، في يوم الرابع من أغسطس ٢٠١٩م الذي شهد توقيع الوثيقة الدستورية بين المجلس العسكري الانقلابي و قوى الحرية و التغيير، فمن شاء أن يفرح من شعبنا العظيم له أن يفرح بنقلة من سلطة مطلقة للجنة الأمنية لنظام المخلوع "البشير" التي نفذت إنقلاب القصر، إلى شراكة معها لا يمكن بأية حال أن تفضي إلى دولة مدنية. و لكننا كما عودنا شعبنا أن نقول له الحقيقة ، سوف نقوم بإيجاز ملاحظتنا على الوثيقة الدستورية التي كرست هذه الشراكة و شرعنت المجلس العسكري

74 محمد الحسن سالم (حميد)

الإنقلابي فيما يلي:

نصت الديباجة - وهي نص توجيهي لا موضوعي - على أن أهداف إعلان الحرية والتغيير متوافق عليها بين المجلس العسكري وقوى إعلان الحرية والتغيير، وفيما نعلم أن أهداف الإعلان هي الانتقال إلى دولة مدنية ديمقراطية، ومجرد قيام المجلس العسكري المذكور بإنقلاب عسكري قطع الطريق أمام هذا الهدف يؤكد أن هذه الفقرة غير صحيحة أتت من باب التزديد، ناهيك عما سيتضح أدناه من نصوص موضوعية تكذب ذلك مباشرة.

شرعت المادة ٢ (ب) المراسيم التي أصدرها المجلس العسكري الانقلابي منذ ١١ أبريل ٢٠١٩ م وحتى تاريخ التوقيع على الوثيقة الدستورية، وهذا يعني إقراراً واضحاً بكل تداعيات تلك المراسيم التي ستحكم الدولة المدنية المزعومة لحين إلغائها أو تعديلها من المجلس التشريعي الانتقالي الذي لا يعرف هل سيتشكل أم لا؟ ولا نعلم لماذا لم تعط الوثيقة الجهة التشريعية التي تسبق تكوين المجلس التشريعي حق إلغائها ولا ماذا سيكون الحال في حال عدم تكون المجلس وإستمرار مراسيم المجلس العسكري الانقلابي متحكمة في دولة الانتقال المدنية .

ألزمت الوثيقة أجهزة الدولة بصفة عامة في مادتها السابعة بمهام دون أن تسبها لجهاز بعينه، منها العمل على تسوية أوضاع المفصولين تعسفاً من الخدمة المدنية أو العسكرية والسعي لجبر الضرر الواقع عليهم وفقاً للقانون، ولم تقم بالنص صراحة على إعادتهم للخدمة أو تخييرهم بين الإعادة والتعويض في إطار القانون، وذلك بالطبع لعدم إمكانية إلزام المجلس العسكري الانقلابي وممثليه بإعادة المفصولين من الخدمة العسكرية. ولنا في حاجة للقول بأن عودتهم هي أولى وأهم عناصر إصلاح المؤسسة العسكرية بإعتبارها الوسيلة الوحيدة لإعادة التوازن بتلك المؤسسة وإستعادة قوميتها. ولعل هذا يصبح أكثر وضوحاً عند قراءة الفقرة ١٢ من هذه المادة التي تسند مهمة أعمال إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية وفق القانون. وإذا علمنا أن المؤسسات العسكرية وفقاً لهذه الوثيقة هي القوات المسلحة والدعم السريع، تصبح هذه المؤسسات خارج دائرة الإصلاح بوضوح، ويصبح جيش المؤتمر الوطني وقوات الجنجويد شرعيين وهما المؤسسة العسكرية للدولة المدنية!!

يلاحظ أيضاً أن أجهزة الدولة من مهامها سن التشريعات المتعلقة بمهام الفترة الإنتقالية فقط، وهذا قيد على نشاط المجلس التشريعي، الذي عليه عدم التصدي للتشريعات ذات

الطبيعة المستدامة كقانون العقوبات مثلاً.

و بالرغم من النص على وضع سياسة خارجية متوازنة، سكت النص عن منع تبني سياسة المحاور في تقنين خفي للعلاقة غير المتوازنة مع المحور الإماراتي و إنفاذ لسياسة المجلس العسكري الانقلابي دون مواربة.

نصت المادة ١٠ من الوثيقة على أن مجلس السيادة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة و قوات الدعم السريع و القوات النظامية، و فوق تقنينها و شرعتها للمليشيا الجنجويد، قامت بتلوين مجلس السيادة المفروض أنه مدني بتعيينه قائد أعلى لها . و نصت على أن مجلس السيادة يتكون بالتوافق بين المجلس العسكري الانقلابي و قوى إعلان الحرية و التغيير، و لم تحدد ما هو الحل في حال لم يتم التوافق، كما لم تضع قيد زمني لتكوين هذا المجلس ، مما يجعل إمكانية عدم تكوينه قائمة. كذلك كرست رئاسة المجلس في الواحد و عشرين شهراً الأولى من الفترة الإنتقالية لمن يختاره الأعضاء العسكريون. و لا ندري ما هذا المجلس السيادي المدني الذي يرأسه عسكري يختاره عسكريون طوال هذه المدة ، و لماذا مدة رئاسة العسكريين أطول من المدنيين، و لماذا هي الأولى و ليست الفترة المتبقية التي لا يعرف متى ستبدأ بدلالة ترك التاريخ خالياً في الوثيقة.

نصت المادة ١١ على أن قرارات مجلس السيادة تصدر بالتوافق أو بأغلبية ثلثي أعضائه في حال عدم التوافق، و هذا يعني إعطاء العسكريين حق الفيتو على إصدار القرارات ، و لو علمنا أن مجلس السيادة هو من سيعين رئيس مجلس الوزراء، يصبح للعسكريين حق الاعتراض على هذا التعيين و إسقاط قرار تعيين أي مرشح تتقدم به قوى الحرية و التغيير، لحين تقدمها بمرشح يرضى عنه العسكريون الذين يمثلون المجلس العسكري الانقلابي. أي أن ممثلي الانقلابيين هم من يتحكمون في تعيين رئيس الوزراء. و لا يصح تضليل الجماهير بالقول إن عدد المدنيين ستة و أكثر من العسكريين، لأن آلية إصدار القرار هي التي تحدد طبيعة المجلس ، و هي أعطت العسكريين حق تعطيل صدور قرار تعيين رئيس مجلس الوزراء المدني، و بالتالي التحكم في مصير تأسيس الحكومة المدنية ، فتأمل!!

و بالرغم من تلافي الأخطاء السابقة و تعريف ماهية الإعتماد و قصره على التوقيع اللازم شكلاً للنفاذ و النص على النفاذ خلال فترة معينة أو عبر آلية و هذا جيد، إلا أن هناك شك كبير في إمكانية حدوث اعتماد تشكيل مجلس القضاء العالي و اعتماد تعيين رئيس القضاء و القضاة و أعضاء المجلس التشريعي . و ذلك لأن إنشاء مجلس القضاء العالي يحتاج لقانون

ليس هناك سقف زمني لصدوره ، و المجلس هو من سيرشح رئيس القضاء و قضاة المحكمة الدستورية و العليا ، و هو في رحم الغيب و هم كذلك ، و أعضاء المجلس التشريعي سوف يتم إختيارهم لا تعيينهم وفقاً لما هو متفق عليه ، وبالتالي القول بأن ما يقوم به المجلس مجرد إعتقاد لتعيين محل نظر ، لأن الإختيار ليس تعيين بأية حال ، و من الممكن أن يقال بأن ما يقوم به المجلس هنا تعيين لا إعتقاد تعيين أو مجرد توقيع . و إذا حدث ذلك ، سيصبح للعسكريين حق فيتو في تعيين أعضاء المجلس التشريعي أيضاً !!

لم تشتمل شروط العضوية لمجلس السيادة و لا حالات فقدان عضويته على نص يمنع مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية و جرائم القتل و الإغتصاب و الحرق و التعذيب من إكتساب عضوية المجلس أو فقدانها ، حيث إكتفت النصوص بنص تقليدي يمنع المدانين بحكم نهائي في جريمة تتعلق بالشرف أو الأمانة أو الذمة المالية من الإلتحاق بالمجلس أو الإستمرار في عضويته . و المعلوم أنه ليس هناك تعريف جامع مانع للجرائم المخلة بالشرف و الأمانة ، فقوانين العقوبات في الغالب لا تعرفها و تترك تعريفها للقضاء و إجتهاداته ، و القوانين التي تشير لبعض أنواعها كأمثلة كالقانون العراقي قدمت أمثلة تتعلق بالجرائم المالية و الجنسية كالإختلاس و خيانة الأمانة و هتك العرض ، أما إدارة الفتوى في وزارة العدل القطرية فأدخلت تعاطي المخدرات ضمنها . و من الممكن إدخال الإغتصاب ضمن هذه الجرائم بإعتبارها جريمة جنسية ، لكن ليس هناك نظام قانوني يدخل القتل ضمنها مثلاً . و بما أن ما تم في فض الإعتصام هو جرائم ضد الإنسانية ، كان من المفروض إدخال هذا النوع على الأقل من الجرائم ضمن النصوص المعيبة أعلاه لحسم الجدل ، و إسقاط عضوية مجرمي المجلس العسكري الانقلابي من المجلس في حال إدانتهم . و لكن بكل أسف لم يتم النص على ذلك ، مما يعني إستمرارهم في عضوية مجلس السيادة المدني المزعوم حتى في حال إدانتهم بأحكام باتة و نهائية بإرتكاب جرائم ضد الإنسانية .

نصت المادة ١٢ (٢) على أن يقوم القائد العام للقوات المسلحة بترشيح البديل للعضو العسكري الذي يخلو منصبه في مجلس السيادة ، و المعلوم أنه لا يوجد قائد عام للقوات المسلحة الآن ، و قانون القوات المسلحة أعطى سلطة تعيينه لرئيس الجمهورية و الآن لا يوجد مثل هذا المنصب . و السؤال هو من سيعين قائد عام القوات المسلحة الذي يعين البديل؟ على الأرجح ستعطي السلطة لمجلس السيادة بعد تعديل قانون القوات المسلحة ، و سيكون ممثلي المجلس العسكري الانقلابي حق الفيتو في تعيينه حتماً ، ليستمر التحكم في قرارات مجلس

السيادة المدني الذي إنتقلت له السلطة بموجب الوثيقة.

نصت المادة ١٤ على أن يتكون مجلس الوزراء بالتشاور و لم تحدد من يشاور من ، ولكن الأرجح تشاور رئيس الوزراء مع قوى الحرية و التغيير ، لكن الاهم من ذلك أنها إستنتت وزيرى الدفاع والداخلية و أعطت سلطة ترشيحهما لمثلى المجلس العسكري الانقلابي. أي أن هذا المجلس الانقلابي هو الذي يتحكم في تعيين الوزيرين ، اللذان يخضعان نظرياً لسلطة رئيس الوزراء، و لكن لا ندرى إن كانت الممارسة ستكرس ذلك أم لا ؟ فهذين الوزيرين مرشحين من جهة لها سلطة تعطيل إصدار القرارات بالمجلس السيادي وبتوليان وزارات بعض قواتها ممنوع إصلاحها.

نصت المادة ١٥ على أن من ضمن إختصاصات مجلس الوزراء توجيه عمل أجهزة الدولة بما في ذلك أعمال الشركات التابعة لها و المرتبطة بها، فهل هذا يشمل شركات جهاز الأمن و القوات المسلحة؟ علما بأن جهاز الأمن الذي تم تسميته جهاز المخابرات العامة تم النص على أنه يخضع للسلطتين السيادية و التنفيذية معاً في المادة ٣٦ و لا ندرى كيف، و القوات المسلحة خاضعة للسلطة السيادية بنص المادة ٣٤. الراجع هو أن هذه الشركات السوبر لن تخضع لمجلس الوزراء، و هي خارج دائرة الإصلاح أيضاً بالرغم من أنها إحدى آفات الاقتصاد الكبرى ، و لا يمكن القيام بأي إصلاح إقتصادي دون معالجة أوضاعها.

نصت المادة ١٧ على أن المجلس التشريعي هو من يسمي رئيس الوزراء في حال خلو منصبه و يعتمد مجلس السيادة تعيينه. و السؤال هو لماذا لا تسميه قوى الحرية و التغيير التي إختارت سلفه؟ .

نصت المادة ٢٢ على أن نسبة ٣٣٪ للقوى الأخرى في المجلس التشريعي تتم تسميتها و تحديد نسب مشاركة كل منها بالتشاور بين قوى إعلان الحرية و التغيير والأعضاء العسكريين في مجلس السيادة، فما هو الحل إذا لم يتفقا؟ ألا يعني هذا أن للعسكريين القدرة على منع إكمال المجلس التشريعي و إمتلاكهم القدرة علي تعويق إكمال عضويته؟ هل سيصبح المجلس شرعياً عند تعيين ال ٦٧٪ التي تخص قوى إعلان الحرية و التغيير و له كامل الصلاحيات التشريعية ؟ هذه أسئلة مشروعة لأنه في حال الإصرار على أن المشروعية تكتسب بإكمال عضوية المجلس، هذا المجلس ربما لا يرى النور ابداً.

أيضاً نصت المادة المذكورة على أن يشكل المجلس التشريعي و يباشر مهامه في فترة لا

تتجاوز تسعين يوماً من تاريخ توقيع الوثيقة، و لم تحدد ما يجب فعله بخصوصه في حال عدم الاتفاق على تشكيله خلال هذه المدة. فقط عولجت مسألة الفراغ التشريعي لحين تكوين المجلس بإعطاء سلطته لمجلسي السيادة و الوزراء مجتمعين في جلسة مشتركة، و هذا أمر قد يستهوي العسكريين حيث أنه يعطيهم حق المشاركة في العملية التشريعية بصورة مباشرة، و يشجعهم على تعويق تكوين المجلس التشريعي.

١٢- نصت المادة ٢١ على أن يرشح المجلس الأعلى للنياية العامة النائب العام و مساعديه و يعينهم مجلس السيادة. و بالرغم من أن المادة لم تتصح عن كيفية تعيين هذا المجلس الأعلى، لكن الأهم أنها أعطت العسكريين في مجلس السيادة حق الفيتو في تعيين النائب العام و مساعديه، مما يعطيهم سلطة عرقلة عملية الإصلاح القانوني و تعطيل العدالة الإنتقالية و إجراءات المحاسبة.

١٤- لم تحدد المادة ٢٢ من سيعين المراجع العام ، حيث نصت فقط على إستقلالية المراجعة العامة. و لسنا في حاجة للقول بأن هذا النص غير كاف ، غاب عنه أمر شديد الأهمية لضبط نشاط أجهزة الدولة و إعلاء شان السلطة الرقابية.

١٥- ساوت المادة ٢٤ بين القوات المسلحة و قوات الدعم السريع (الجنجويد) ، و إعتبرتهما مؤسسة عسكرية بالمخالفة للواقع!! لا تعليق طبعاً لأن الدولة مدنية.

كذلك أقرت قانون الدعم السريع و إعتبرته أساس تنظيم علاقة الجنجويد بالسلطة التنفيذية، و لا ندري كيف ينظم هذا القانون تلك العلاقة !!!

١٦- أخضعت المادة ٢٦ جهاز المخابرات العامة للسلطين السيادة و التنفيذية وفق القانون. و الأمر طبعاً يحتاج لتفسير حول كيفية هذا الخضوع العجيب و ماهيته و أي قانون ينظمه، لأن قانون الأمن الوطني الحالي بالتأكيد لن يسعف في هذا المجال. و لا يفوتنا أن ننوه إلى أن النص قد قصر دور الجهاز على جمع المعلومات و تحليلها - وهو نفس ما تم الإتفاق عليه في نيفاشا المقدسة و لم يتم الإلتزام به- و لكنه سكت عن إصلاح الجهاز و لمن توكل هذه المهمة، و حتى لم يتكرم بتكليف الجهاز بإصلاح نفسه بنفسه كما ورد في حق القوات المسلحة. و هذا يعني أن الوثيقة الدستورية قد حافظت على جهاز أمن المخلوع "البشير" بكامل هيئته التي لن يمسهأ أحد في الدولة المدنية المزعومة التي يقال بأننا إنتقلنا إليها .

١٧- في المادة ٢٩ لم ينص على أن حالة الطوارئ ليست من أعمال السيادة و أنها تخضع

للرقابة القضائية و للمراجعة أمام المحكمة الدستورية حتى لا يساء إستخدامها، و تم الإكتفاء بالنصوص التقليدية و كأننا في نظام ديمقراطي راسخ لا في فترة إنتقالية.

بالطبع ما تقدم أعلاه ليس هو كل الملاحظات على هذه الوثيقة الدستورية، و لكنه كاف لتوضيح أنها لم تنقلنا إلى وضع مدني و سلطة مدنية، لأن المجلس العسكري الذي تسلسل إلى المجلس السيادي دون أن يكون هناك نص صريح بحله، يملك القدرة علي تعويق جميع أنشطة الدولة ، و يتمتع بسلطات واسعة بعد أن قامت الوثيقة بشرعنة هذه السلطات. حيث يستطيع تعطيل تعيين رئيس الوزراء و تعويق تكوين المجلس التشريعي ، مع شرعنة قوات الجنجويد ، وإخراج القوات المسلحة و جهاز الأمن من دائرة الاصلاح و بالتبعية إخراج شركاتها من دائرة السلطة التنفيذية، كما ضمن عرقلة العدالة الإنتقالية بسلطته في تعيين النائب العام، و غيب الرقابة المالية بعدم النص على سلطة تعيين المراجع العام، و الكثير مما أورده أعلاه. و مؤدى ذلك أنه لا يصح أن يقال بأن هذه الوثيقة قد قامت بنقل السلطة إلى سلطة مدنية ، فهي وثيقة أسست لشراكة بين قوى الحرية و التغيير - فيما عدا الحزب الشيوعي- و المجلس العسكري الانقلابي، إحتفظ فيها الأخير بسلطة تعويق نشاط التغيير و الاصلاح في كافة أجهزة الدولة، وإخرج الذراع الأمنية و العسكرية التي تمثل القوة الضاربة لدولة التمكين من دائرة الاصلاح. وهذا يعني أن الثورة لم تحقق هدفها الرامي لنقل السلطة بالفعل الى سلطة مدنية يكون بمقدورها إدارة فترة إنتقال تقود إلى تحول ديمقراطي عبر تفكيك دولة التمكين لبناء دولة كل المواطنين، مما يحتم إستمرار الثورة لإسقاط الإتفاق السياسي المعيب، و وثيقته الدستورية الماثلة، و التمسك بإعلان الحرية و التغيير و المطالبة بالإنتقال إلى دولة مدنية بحق.

وقوموا إلى ثورتكم فالإنتقال الجزئي لن يحقق أهدافكم و لن يسمح لكم بإستكمال مهام بناء الوطن.

أرفع صوتك هيبة و جبرة
 خلي نشيدك عالي النبرة
 خلي جراح اولادك تبرا
 كبروا
 مكان الضحكة العبرة
 الا يقينهم فيك اتماسك
 يا الإصرارك سطرًا سطرًا ملا كراسك
 يا شعبا لهبك ثورتك تلقى مرادك و الفي نيتك^{٧٥}

إستكمالاً لملاحظاتنا في المقال السابق حول الوثيقة الدستورية الموقعة بالأحرف الأولى بين المجلس العسكري الانقلابي وقوى الحرية و التغيير ، نضيف بعض الملاحظات الموجزة فيما يلي:

خلت الوثيقة من آلية لتعديلها ، مما يثير سؤالاً مؤرقاً حول طبيعتها. هل هي وثيقة جامدة لا تقبل التعديل وفقاً لما توصلت إليه المحكمة المختصة في قضية حل الحزب الشيوعي الشهيرة، ورتبت عليه بطلان التعديلات الدستورية و طرد نواب الحزب من البرلمان، أم أنها وثيقة قابلة للتعديل فقط لم ينص على وسيلة تعديلها. ويزيد الأمر تعقيداً و غموضاً إذا علمنا بأن أحد الطرفين اللذين قدما دستور المنحة هذا سوف يختفي بعد تشكيل المجلس السيادي حسبما رشح من مصفوفة وقعها الطرفان بالرغم من عدم وجود أي نص يقرر حله، مما يتعذر معه أن يقوم المانحان بهذا التعديل . وبالقطع لا يجوز للمجلس التشريعي في حال تشكله تعديل الوثيقة، لأنه ليس هيئة تأسيسية. وهذا الغموض غير الايجابي يشكل معضلة كبيرة و عقبة في سبيل السلام الذي تتحدث الوثيقة بأنه من مهام المرحلة الإنتقالية و تخصص له الشهور الستة الأولى. إذ لا مناص من تعديل الوثيقة في حال التوصل إلى سلام مع الحركات المسلحة ، حتى يتم تضمين ما يتم الإتفاق عليه ليصبح نصوصاً دستورية حاكمة تضمن تنفيذ الدولة له. و لا ندري كيف ستحل هذه المعضلة التي تكفي لوحدها للقول بأنها وحدها قد أسقطت أحد أضلاع مثلث شعار الثورة الرئيس (حرية سلام و عدالة) و

هو السلام. وإسقاط هذا الضلع المهم، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن الدولة التي تبنى إستناداً لهذه الوثيقة ليست هي الدولة المدنية التي تنادي بها الجماهير الثائرة.

نصت المادة ٢٨ - ٣ على أن يعين مجلس السيادة رئيس وأعضاء مفوضية السلام ومفوضية صناعة الدستور والمؤتمر الدستوري ومفوضية الإنتخابات، وهذا يعني أن العسكريين الإقلايين يتحكمون في تعيين هؤلاء، بإعتبار أن لديهم النسبة التي تعطل إصدار قرارات التعيين لأنها لا بد أن تصدر بالتوافق أو على الأقل بأغلبية الثلثين (أي بموافقة العسكريين الإقلايين في كل الأحوال). ولك أن تتأمل في أن ممثلي المجلس العسكري الإقلابي يتحكمون في تعيين رئيس وأعضاء مفوضية السلام المنوط بها الإهتمام بهذا الملف الحساس، الذي رأينا أنه قد تلقى ضربة كبيرة نتيجة لغياب آلية تعديل هذه الوثيقة. كذلك تعيين المجلس لمفوضية صناعة الدستور والمؤتمر الدستوري، يعني تحكّم العسكريين في هذا التعيين أيضاً ولا يخفى مدى تأثير هذه المفوضية وأهميتها لإهتمامها بمستقبل البلاد الدستوري وإعداد الدستور الدائم. أما التحكّم في تعيين مفوضية الإنتخابات التي يفترض أنها سوف تؤسس للتحوّل الديمقراطي بواسطة العسكر، فهو يفضح مدى مدنية هذه السلطة التي يتحكم العسكريون الإقلابيون ليس في نشاطها في الفترة الإنتقالية فقط، بل في مؤسساتها التي تعمل من أجل التحوّل الديمقراطي وتتحكّم في العملية الإنتخابية التي يفترض أنها ستؤدي لهذا التحوّل المنشود. فأى سلطة مدنية هذه؟

نصت الفقرة الثالثة من المادة ٤١ على أن الحقوق والحريات المضمنة في الوثيقة الدستورية لا تقيد إلا لضرورة يقتضيها المجتمع الديمقراطي. ولا ندري لماذا سمحت بالتقييد في الأساس ونحن في وضع إنتقالي وضعه التشريعي بالأصل غير مستقر ولسنا في مجتمع ديمقراطي. ففي الأوضاع الإنتقالية من النظم المستبدة إلى الدولة المدنية الديمقراطية، يستحسن عدم السماح بتقييد الحقوق والحريات، خصوصاً وأن إلغاء القوانين المقيدة للحريات لا إصدار المزيد منها هو أحد مهام الفترة الإنتقالية. ولا يقولن قائل أن هناك ضابط للتقييد هو الضرورة التي يقتضيها المجتمع الديمقراطي، لأن هذا الضابط غير معرف ومرن ونحن بالأصل لسنا في مجتمع ديمقراطي فعلى من سنجس وأي نوع من المجتمعات نقصد. في رأينا المتواضع أن النص على التقييد وأن أتى بضابط لا داعي لوروده في وثيقة دستورية لمرحلة إنتقالية حساسة، فيها شراكة بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة.

٤- نصت المادة ٥٢ على كفالة حق التقاضي للكافة و حظرت منع أحد من حقه في اللجوء الى العدالة - وهذا نص جيد بالطبع- ولكن بكل أسف نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ على أن ينظم القانون أعمال السيادة التي لا يجوز الطعن فيها والتي تمنع من اللجوء للعدالة حتماً لأنها محصنة من المراجعة القضائية. وترك مهمة تنظيم هذه الأعمال للقانون ، يعني السماح للقانون بتقييد حق التقاضي الدستوري و الإنتقاص منه. وكان الواجب النص على هذه الأعمال على سبيل الحصر بهذه الوثيقة إستناداً لمبدأ تكافؤ النصوص الدستورية ، لا العمل على الإحالة للقانون حتى يقيد النص الدستوري بشكل مباشر.

٥- نصت المادة ٢٣ في فقرتها الخامسة على أن يراعى في تكوين المجلس التشريعي مكونات المجتمع السوداني بما فيها القوى السياسية و المدنية و المهنية و الطرق الصوفية و الإدارات الأهلية و الحركات المسلحة الموقعة و غير الموقعة على إعلان الحرية و التغيير و غيرها من مكونات المجتمع السوداني. و من غير المعلوم ما هو المقصود بغيرها هذه التي خلقت غموضاً في النص لا داعي له البتة . إذ لا يتصور أن تكون المكونات المجتمعية الواجب مراعاتها غير معلومة، والخارطة السياسية و الاجتماعية مكشوفة أمام الجميع. و لا ندري ما هو المقصود بهذا ، و هل هو تمهيد لأمر ما أم أنه مجرد عدم ضبط لصياغة الوثيقة الدستورية التي يجب تقادي الغموض في صياغتها.

٦- نصت المادة ٣٠ على أن المحكمة الدستورية محكمة مستقلة و منفصلة عن السلطة القضائية، كما نصت المادة ١١ في فقرتها ١- و على أن مجلس السيادة يعتمد تعيين أعضاء المحكمة الدستورية بعد ترشيحهم من قبل مجلس القضاء العالي الذي سينشأ بموجب قانون كما تنص المادة ٢٨. و تنشأ من هذا معضلة هي متى سيتم تعيين قضاة هذه المحكمة الذين سيرشحون أو يختارون من قبل مجلس ليس معلوماً متى سيتم إنشاؤه ؟ و هل سلطة مجلس السيادة هي مجرد اعتماد أم تعيين لأن سلطة مجلس القضاء العالي هي مجرد ترشيح بنص المادة ١١ و إختيار وفقاً للمادة ٢٨ و كلاهما لا يعينان التعيين. و بهذا الفهم يصبح للعسكريين الانقلابيين حق فيتو جديد على تعيين قضاة المحكمة الدستورية و رئيس القضاء نفسه و التحكم أكثر في شئون تصريف العدالة. و السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا الإصرار على محكمة دستورية مستقلة و منفصلة بدلاً من دائرة دستورية في المحكمة العليا كما كان معمول به في السابق لضمان إستقلال القضاء الدستوري في هذه المرحلة الإنتقالية و إنتظار النظام الديمقراطي لإنشاء محكمة مستقلة؟ نتمنى أن نجد إجابة لأن

هذا الإضطراب سيتمكن الانقلابيين أكثر فأكثر.

٧- تنص المادة ٢٤ على أن يكون للمجلس التشريعي سلطة و إختصاص سن القوانين والتشريعات. ولان النص ورد عاماً ، توهم البعض أن هذه السلطة مطلقة و غير مقيدة و أن هذا المجلس له أن يسن أي قانون يراه، و هذا غير صحيح بالحتم. فنصوص الدستور تقرأ مع بعضها بعضاً و تقيدها بعضاً. و بقراءة نص المادة ٧- ١١، نجد أن من ضمن مهام أجهزة الدولة في الفترة الإنتقالية ، سن التشريعات المتعلقة بمهام الفترة الإنتقالية. و بما أنه ليس هناك جهة لها إختصاص التشريع غير المجلس التشريعي، تكون سلطته التشريعية مقيدة بمهام الفترة الإنتقالية فقط. و هذا يعني أن تشريعاتها سوف تقتصر على المهام الواردة بالمادة ٧ المنوه عنها. و من هذه المادة يتضح أن المجلس لا يستطيع التشريع بخصوص إصلاح المؤسسات و الاجهزة العسكرية (أي القوات المسلحة و قوات الدعم السريع بحسب الوثيقة) و بالتبعية المؤسسات الإقتصادية التابعة لها ، و لا جهاز الأمن الذي لم يرد بشأنه شئ في مهام الفترة الإنتقالية بالمادة المذكورة، و لا القوانين ذات الطابع المستدام كقانون العقوبات و نخشى أن يتم الأذعاء لاحقاً بأن قانون النقابات أيضاً ليس شأناً إنتقالياً. صحيح أن من الممكن القول بأن التعامل مع هذه القوانين ممكن من باب أن مهام المرحلة الإنتقالية تشمل إلغاء القوانين والنصوص المقيدة للحريات، و لكن هذا الأمر محل نظر و خلاف. في الغالب سيستमित العسكريون في الدفاع عن القانون الجنائي العقابي و معهم جميع قوى الثورة المضادة بإعتباره الشريعة الإسلامية و أنه ليس من مهام الإنتقال، و سوف ينتهي الأمر بإستمراره لحين قيام حكومة منتخبة - إن قامت، بنفس الصورة التي بقيت بها قوانين سبتمبر ١٩٨٣م.

مفاد الملاحظات الواردة أعلاه مقروءة مع الملاحظات التي وردت بمقالنا السابق، هو أن هذه الوثيقة الدستورية لا يمكن أن تكون وثيقة لدولة مدنية، و هي لا تعدو حالة كونها وثيقة مؤسسة لشراكة بين قوى الحرية و التغيير و المجلس العسكري الانقلابي، للأخير فيها سلطة تعطيل واضحة تمنع من الإنتقال المدني و تحقيق أهداف الثورة. لذلك عارضتها بعض القوى كلاً من مواقعها، مثل الحزب الشيوعي و الجبهة الثورية و هما أعضاء بقوى الحرية و التغيير، و الحركة الشعبية شمال جناح عبد العزيز الحلو.

و من المهم القول بوضوح أن السلطة التي ستنتج عن هذه الوثيقة ليست هي سلطة قوى الحرية و التغيير خصوصاً في المستوى السيادي الذي لم يعد تشريعياً، مما يحتم العمل

على إسقاطها وليس الإكتفاء برفضها. ولكن حساسية الوضع وتعقيد الخارطة السياسية الناتج عن توقيع الإتفاق السياسي مع هذه الوثيقة ، يحتم على القوى الراضة ضمن تحالف قوى الحرية والتغيير و خصوصاً الحزب الشيوعي، دعم الحكومة التي ستتشكل بموجبها طالما إلتزمت بإعلان الحرية و التغيير، دون أي أوهام حول سلطاتها و صلاحياتها و ما يمكن أن تنجزه وفقاً لهذه الوثيقة المعيبة، و دون المشاركة في الحكومة و لو عبر ترشيح تكنوقراط، مع عدم المشاركة في المجلس التشريعي المقيد محدود الصلاحيات، و الإكتفاء بالدعم السياسي و النشاط الجماهيري، مع الإحتفاظ بحق الإختلاف مع أطراف تحالف قوى الحرية و التغيير التسيقي.

وقوموا إلى ثورتكم و لا تركنوا للشراكة مع أنشط قطاعات الثورة المضادة فهي لن تقود إلى سلطة مدنية و لا إلى تحول ديمقراطي

(٧١)

0 أغسطس ١٩٠٢م

من الواضح أن البعض يظن أن إختصاصات و سلطات المجلس التشريعي جميعها تؤول إلى مجلسي السيادة و الوزراء لحين تشكيل المجلس بموجب نص المادة (٢٤) من الوثيقة. وهذا غير صحيح بكل أسف. فالمادة (٢٤) لا تقر مجزأة بل تقر ككل واحد ، فنصها عدد الصلاحيات و السلطات على سبيل الحصر، و من ثم قام بالحديث عن أيلولتها ، و لم يتحدث عن أيلولة مطلقة. لذلك الصلاحيات و السلطات التي تؤول للمجلسين، هي السلطات و الصلاحيات الواردة على سبيل الحصر بالمادة (٢٤) لا غيرها، وإلغاء المراسيم الصادرة قبل مرحلة الإنتقال ليست من بينها حتماً. فالمادة (٢٤) تنص حرفياً على ما يلي:

" (١) تكون للمجلس التشريعي الإنتقالي الإختصاصات التالية:

(أ) سن القوانين و التشريعات.

(ب) مراقبة أداء مجلس الوزراء و مساءلته و سحب الثقة منه أو من أحد أعضائه عند الإقتضاء.

(ج) إجازة الموازنة العامة للدولة.

(د) المصادقة على الإتفاقيات و المعاهدات الثنائية و الإقليمية و الدولية .

(هـ) سن التشريعات و اللوائح التي تنظم أعماله و إختيار رئيس المجلس و نائبه و لجانته المتخصصة.

(٢) في حالة سحب الثقة من رئيس الوزراء على المجلس التشريعي الإنتقالي تسمية رئيس مجلس الوزراء و يعتمده مجلس السيادة.

(٣) إلى حين تشكيل المجلس التشريعي، تؤول سلطات المجلس ، لأعضاء مجلسي السيادة و الوزراء يمارسونها في إجتماع مشترك ، و تتخذ قراراته بالتوافق أو بأغلبية ثلثي الأعضاء.
....."

و بالطبع سلطة سن القوانين و التشريعات مقيدة بنص المادة ٧-١١ من الوثيقة ، التي خولت السلطة التشريعية سن التشريعات المتعلقة بمهام الفترة الإنتقالية فقط، و هذه المهام واردة على سبيل الحصر و ليس من بينها إلغاء أو تعديل المراسيم الصادرة من المجلس العسكري الإنتقالي ، و التي لا يمكن إدخالها تحت هذه المهام بأية حال من الأحوال. و على هذا يصح القول بأن هذه السلطة غير الواردة بالمادة (٢٤) التي حددت الصلاحيات و السلطات التي تؤول للمجلسين على سبيل الحصر ، لا سبيل لإلغائها أو تعديلها بواسطتهما لأنها لا تدخل ضمن سلطة المجلس الآلية لهما .

و الملاحظ هو أن سلطة إلغاء أو تعديل المراسيم هي سلطة إستثنائية مقيدة لقاعدة سريان المراسيم، يجب أن يتبع في تفسيرها منهج التفسير الضيق من حيث مداها و نطاقها و الاختصاص بها و أولولتها التي تتطلب نصاً صريحاً على ذلك، و هذا النص غير موجود، مما يحتم القول بأنها لا يمكن أن تؤول لأي جهة و يظل المجلس وحده مختصاً بها. و هو ما ذكرناه بملاحظاتنا منذ البدء و مازلنا نتمسك به.

و لا يفوتنا أن ننوه إلى أن نص الايلولة أعلاه يثير مفارقات عديدة، منها أن مجلس الوزراء في الإجتماع المشترك سوف تكون له أغلبية مع ممثلي قوى الحرية و التغيير في مجلس السيادة، و بهذا يكون مراقباً لأداء نفسه و محاسباً لنفسه و معداً لميزانية الدولة و مجيزاً لها أيضاً في فترة ما قبل تشكيل المجلس التشريعي الذي رأينا أنه ربما لا يتشكل أبداً.

